إلى الصديقة العزيزة
الدكتورة يمنى الخولي
مع إعجابي وتقديري
٢٦/١١/١٩٨٧

الدكتور صلاح قنصوة

في فلسفة العلوم الاجتماعية

١٩٨٧

مكتبة الأنجلو المصرية
١٦٥ شارع محمد فريد - القاهرة

الـــى زوجتى عـــلا

اعــزازا وعــرفانا

فهرس

الموضوع		الصفحة
مقدمة		
الفصل الأول	: الحقيقة العلمية والابداع الانسانى	١ ـ ٣٣
الفصل الثانى	: وحدة المنهج وتعدد المنحى فى العلوم الاجتماعية	٣٥ ـ ٥٥
الفصل الثالث	: المشروع العلمى فى البحث الاجتماعى	٥٧ ـ ٨٠
الفصل الرابع	: معوقات البحث فى العلوم الاجتماعية	٨١ ـ ٨٩
الفصل الخامس	: هل يمكن فصل الأيديولوجية عن النظرية الاجتماعية ؟	٩١ ـ ١٠٦
الفصل السادس	: مشكلات قياس المؤشرات الاجتماعية	١٠٧ ـ ١٢١
الفصل السابع	: التجريب فى العلم والمجتمع	١٢٣ ـ ١٤٥
الفصل الثامن	: ملاحظات حول المنهج والنظرية فى بحوث الاتصال	١٤٧ ـ ٦٥٦
الفصل التاسع	: تقويم كفاءة منهج الابلاغ الذاتى فى كشف الاجرام الخفى	١٥٧ ـ ١٨٤
الفصل العاشر	: هل قدمت الفنومنولوجيا جديدا للعلوم الانسانية ؟	١٨٥ ـ ٢٠١
الفصل الحادى عشر	: القيم بين الفلسفة والعلوم الاجتماعية	٢٠٣ ـ ٢٢٥
الفصل الثانى عشر	: مواجهة منهجية لقضية التراث	٢٢٧ ـ ٢٤٥

مقدمة

ربما يكون كتابنا هــذا اول مؤلف بالعربية فى فلســفة العـــلوم الاجتماعية ، ولعــل ذلك يشفع له فيما قد يتبدى فى ثناياه من اعراض امراض النشأة ، او ما يقدم عليــه من مخاطر المبادرة ٠

وفلسفة العلم ، مهما يكن نوعــه ؛ طبيعيا او اجتماعيا ، هى وجهة النظر التى تتسم بالنسقية والشمول عن العلم من جهة المنهج والنظرية ٠

ومن ثم فهى تفترض اولا ، على الأقل ، الماما بالعلوم التى يكون الحديث بصددها ٠ كما تشترط ثانيا ، نظرة فلسفية متماسكة أو اتجاها فلسفيا محدد المعالم ، يضم التفاصيل معا الى اطار موحد مؤتلف ٠

فاذا ما كان الحديث عن العلوم الطبيعية جاريا فى طرق ممهدة آمنة شقتها من قبل ممارسات عريقــة راسخة ومتفق عليها ؛ فان الحديث عن العلوم الاجتماعية ما يــزال يتخبط فى شـــعاب متفرقة تتنازعها الخصومات ، وتتخفى فيها شراك الفلسفات والايديولوجيات ٠

ولقــد سبق للمؤلف ان عالج فلسفة العــلوم الطبيعية فى كتــاب مستقل تحت عنوان « فلسفة العلم » حيث تناول بالتفصيل دلالات العلم المتعددة ، وطبيعة المنهج ووظائفه وأبنيته وأدواته ، ولذلك لم يكن لنا أن نكرره فيما يتصل بالعـــلوم الاجتماعية ٠ فانطلقنا الى ما هو اكثر تخصصا فى مجال الممارسة المنهجية داخل تلك العلوم ٠

ومن هنا انتظم الكتاب حول ثلاثة محاور او مجالات ؛ أولهــــا ما يتصل بتأسيس المشروع العلمى او وضع الأساس المنهجى للعـــلوم الاجتماعية بوجه عام ٠ وثانيها ما يتعلق ببعض مشكلات المنهج والنظرية فى تلك العــلوم ، وما يحدق بهــا من عقبات ومحاذير ٠

ويعرض ثالثهـا لبعض النماذج والقضايا فى المجالات التطبيقية للبحوث الاجتماعية ، بالنقـد والتقويم .

ولقـد بدانا الفصل الأول عن «الحقيقة العلمية والابداع الانسانى» ليكون جسرا ومعبرا بين خصائص المنهج العلمى ومطالبه بوجه عـــام من جهة ، وقضايا المنهج ومشكلاته فى العلوم الاجتماعية ، من جهـة أخرى فيما يلى من فصـول .

ومهما يكن من امـر ، فان الكتاب هو دعـوة الى التحرر مما رسخ لطـول الترديد والتكرار من آراء وافكار حول طبيعة العلم والمنهج ، وحـول بعض القضـايا الساخنة التى ما تـزال تثير الجدل والخصام .

واقصى ما يتطلع اليــه المؤلف هو ان يثير ما يطرحــه من فصول ، بعض الحماس أو بعض الاهتمام الذى عسى ان يحفز القارىء الى توجيه الـرد أو النقـد .

القاهرة : مارس ١٩٨٧ **صـلاح قنصـوه**

الفصل الأول

الحقيقـــة العلميـــة

والأبـــداع الأنســانى

الفصل الأول

الحقيقـــة العلميـــة والابــداع الانســانى

الحقيقة والابداع لفظان مختصمان ، ولكنهما فى العلم يفصحان عن وشائج قربى اذا ما تذكرنا ان العلم صنيعة الانسان ، ينمو ويزكو ، أو يذبل ويذوى ، بقدر ما يسخو الانسان أو يمسك ٠

فالانســان العالم لا يردد اصداء الطبيعة ، بل يستدرجها لتفضى بحقيقتها التى ينصب لهـــا فخاخا ، ويعبد طرقا ، ثم يودعها فى صيغ ومعادلات لم تستوف بعد ، ولمن يخلفه ان يعدلها ، أو يتجاوزها ، ويبدع غيرها ٠٠ ولكن الا يتردد القول بأن الحقيقة العلمية ، موضوعية حتمية ، مسجلة على الوقائع ، وتحمل لافتاتها من المفهومات ؟

كيف اذن السبيل الى عقـد الاتفاق بين هـذه الحقيقة العلمية وبين الفاعلية الانسانية التى درجت على المخاطرة ؛ يحدوها الابداع ، وتحثها القيـــم ؟

الأمر اذن فى حاجة الى استجلاء واعادة نظر ٠

وهـذا هو مسعانا فيما يلى من صفحات ٠٠

الموضوعية والحقيقة العلمية :

للموضوعية فى العلم اكثر من دلالة واحـدة ، فهناك دلالتهـــا القيمية ، ودلالتها المعرفية ٠

فاما دلالتها القيمية فتعنى النزاهة فى القصـــد ، والتجرد من العواطف الذاتيــة ، ويغالى البعض فيصورها تحـــررا من القيم مادام

رجل العلم لا يواجـه الا عالما مستقلا عن آرائـه ورغباته ومصالحه ، وعليه ان يفصل فيه بعيدا عما تمليه تحيزاته الشخصية . ولكن ، اليست الموضوعية ، على هذا المعنى ، التـزاما بالدقة فى الفحص ، والتقصى والحذر فى جمع المعطيات ، والامانة العقلية ، والاستنتاج السليم ، والقدرة على تخير البدائل الممكنة للتفسير ، والشـجاعة على متابعة الحجـة الى نتائجها المنطقية ، والرغبة الصادقة فى نبـذ الافكار الآثيرة فى ضوء الأدلـة الجديدة ؟ ... اليس كل ذلك بعض الشروط التى يتطلبها المنهج العلمى ؟ أليست هى ما يمكن ان يسـمى بمستويات أو مقاييس البحث ؟ أو ليست هى فى نهـاية الامر مركبا من التقويمات؟ لانهـا هى ما يمكن ايجـازه فى القـول بانـه التـزام بالموضوعية ؟ وعلى هـذا الوجـه لا تعد الموضوعية تحـررا من القيم ، بحيث يتكافأ مفهومها بما يسميه « ماكس فيبر » بالحيـاد الخلقى او القيمى ، بل تصبح هى نفسـها اعلانا صريحـا بالتـزام قيم بعينها . فالدعـوى بأنها تحرر من القيم ، لا يجوز قبولها الا اذا اضفنا اليهـا : انها تحرر من القيم المرفوضة . فرجل العلم موجـه بقيم ، سواء اراد ام لم يرد ، والمسـألة مجرد اختيار بين قيم واخرى ، والموضوعية ، هى القيمـة التى ينبغى ان يؤثرها باختياره .

اما الدلالة الاخرى للموضوعية فهى ما يمكن تسـميته بالدلالة المعرفية متى كانت تمثل الواقـع reality تعبيرا عن الحقيقة truth .

فهنا تختلف الآراء حول ما يقصد من الواقع ، ومن الحقيقة . فهناك من يعتقد من هذا العالم لا يوجد مستقلا موضوعيا عن فكرنا . بينمـا هنـاك من يعتقد بوجـود عالم موضوعى مستقل عن فكرنا ، غير أن المنهج العلمى أو رجـل العـلم لا يتوقف لكى يثبت اى هـذين الرأيين هو الصواب ، لانها مسألة تخص الفلسـفة أو نظرية المعرفة وحـدها .

ورغـم هـذا تجد صداها واثرها فى آراء العلمـاء عن تصوراتهم

العلمية وقوانينهم ونظرياتهم ، وعما اذا كانت جميعـــا تمثل الحقيقة الواقعة : أو هى مجرد ابتكار عقلى . ولكننا نرى طائفة منهم لا ترحب بهـذا النزاع ، وتعـده من بين اشـباه المشـكلات ، لانـه مسـألة متعلقـة باللغـة التى نختارها ، ونفضل استعمالها ، فكل من الواقعيين والمثاليين من العلمـاء عنـدما يتصـدون لمادتهم العلمية انما يمضون فى نفس الطريق ، لانهم يقومون جميعـا بالاستنتاج من معطيـــات الحس ، والاعتقاد بواقعيـة الموضوعات العلمية او انكارها لا يؤثر قليلا أو كثيرا فى العلم . وكلا الموقفين كما يقول « دانتسج » Dantzig . يمكن اثباته من وجهـة نظر المنطق ، وأما من وجهة نظـر الخبرة والتجربة فلا يمكنهم البرهنة على واحد منهما . وعلى ذلك فان الاختيار بينهما سيظل مسـألة موافقة وملائمة .

ومهما يكن من امـر ، فعلينا ان نعترف اولا بأن الحقيقة العلميـة ليسـت هى الواقع ، بل هى ما يقرره العلمـاء عن هذا الواقـع . وليس ثمـة حقيقة علميـة نهـائية ، بل تدنو النظريات المتعاقبة منها شـيئا فشيئا . والعـلم ما يـزال حتى اليوم مجـازفات ومخـاطرات . وكل « حقائقه » موقوتة لا تبقى كذلك الا الى حين . فلا يتملكنا الخوف اذن كما يقول « كلود برنار » عند مشاهدتنا لفروضنا العلمية وقد اختفت عن ابصارنا ، فانهـا تقضى نحبهـا فى سـاحة الشرف كما يستشـهد الجنـدى فى سبيل وطنـه .

فالعـــلم ليس هو الطبيعة نفســها ، بل تصـورنا ومعرفتنـــا بالطبيعة ، وتجارب العلم الطبيعى ليسـت هى الطبيعة فى ذاتهـــا ، بل هى الطبيعة بعد ان تغيرت وتحولت باجتهاد العلماء ومواصلتهم طريق البحث كما يقول « هايز نبرج » . وعلى هذا النحو ، فان العـلم يمكن وصفه كما صنع اينتشتين بأنـه عملية اعادة بناء لاحقة Posterior للوجود عبر صياغة للمفهومات Conceptualization .

ولا يبلغ العـلم الحقيقة ، أو بالاحرى ، لا يكون على طـــريق الحقيقة الا اذا استطاع ان يعزو الى الاشياء والحوادث معنى ودلالة ، ولا يحكم على المعنى والدلالة أو الفكرة ، بالصـدق أو الكذب الا فى

عملهـا وبلوغهـا ما تقصده ، اى الحكم عليهـا بلغـة نتائجها التى يمكن ان تحرزها • وصـدق القضية العلمية انمـا هو التنبؤ بتحقق متواصل لها ، ووجودها الدائم داخـل طائفة المعرفة المقبولة ، فلا يمكن وضع الحقيقة العلمية خارج العـالم المتغير ، بل تظل دائمـا تحت الاختبار المتواصل • وهى ليسـت انعكاسا للوجود او الواقع فى المـرآة • فالعلماء لا يكفون عن تغيير الطبيعة لخـدمة أهدافهم العلمية ، ولا يحـدث ذلك التغيير فقط خلال الاختراع والانتاج ، بل فى مواصلة اصطناعهم للمنهج العلمى داخـل المعـامل نفسـها • ففى تجـاربهم وتعقبهم لفروضهم يعالجون جوانب الطبيعـة بحيث يغيرون من وضع الاشياء وعلاقاتها ، ويمزجون بعضـها لبعض مكونين ارتباطات جديدة ، وهكذا يبـدلون قطاعا او جانبا من البيئة عندما يعزلونه ، ويخضعونه لاسـاليب التحكم والضبط والتجريب كطريقة من طرق كشف الحقيقة • فالحقيقة ـ كما يقول كليفورد ـ ليست هى التى « نتأملها » دون خطأ ، بل هى التى « نعمل » بها دون خـوف ، فالفكر العلمى فى نهـاية الامر مرشـد للعمـل •

والمنهج العلمى اذن ليس تسجيلا محايدا للملاحظات والوقائع ، بل ثمـة قوانين ونظريات متعددة علينـا ان نبتكرها لتفسيرها والتنبؤ بهـا ، كما ان علينـا ان نختـار من بينهـا • فالقـانون ـ كما يقـول « جيفريز » ـ اذا كان وصفا للملاحظات ، فهو يصف الملاحظات التى لم تحـدث بعد • ومن هنـا فان عـددا لا نهائيا من القوانين يمكن ان يلائم اى عـدد لا نهائى من الملاحظات ولكى نستنتج اية ملاحظة جديدة منها علينا ان ننتقى قانونـا من بين هـذه المجموعة اللانهائية • وبدون بعض القواعد والمعايير ، فليس ثمة وسيلة للقيام بمثل هذا الانتقاء •

وبعبارة « اينشتين » : رغم ان الادراك الحسى هو وحده الذى يتيح لنـا المعلومات عن العـالم الخارجى او الفيزيائى بصـورة غير مباشرة ، فاننا لا يمكن ان نفهم هـذا العالم الا بواسطة وسائل فكرية • ويترتب على ذلك ان تصـوراتنا عن العـالم الفيزيائى لا يمكن ان تكون نهـائية ، وعلينـا ان نكون على اسـتعداد لتبديلها انصافا للوقائـع المدركـة باكثر الطرق المنطقية كمالا • ويـدل هـذا على ان العناصر

الرئيسية للمنهج العلمى فى نظر اينشتين هى : الـوقائع الحســـية ، والفروض ، وقواعـد المطابقة التى تجعل التواصل المتبادل بين الوقائع والفروض مثمرا وصادقا · وهذه القواعد هى بمثابة الشروط الموضوعية ، غير ان رجل العلم لا يتلقاها بوصفها امرا واقعـا ، بل يختارها ، وقـد يبتكرها ·

فالموضوعية اذن لم تعد انعكاسا لواقعة اصلية يتطابق معها رجل العـلم ، بل هى شروط يلتزم بهـا ، وأهم هـذه الشروط ـ كما يقـول « بوانكاريه » ـ ان يكون ما هو موضوعى مشتركا بالنسبة لاذهان كثيرة وبالتـالى يمكن نقـله من واحـد لاخر · وما يمكن ان يكون مشتركا ، وقابلا للنقـل ليس الاحساسات او الموجودات المنعزلة الواحــــدة عن الآخـرى ، بل هو ما يمكن ان يصـاغ فى عــــلاقات ونظريات · وما تستطيع النظرية ان تقـدمه هو صورة لم يستوف صقلها ، وبالتالى فهى صورة مؤقتـة وزائلة · ومن ثم فمجال الاختيار مفتوح امام العلماء ليستكملوا هذا الصقل والاقتراب من الحقيقة · وهنا تاتى الموضوعية مرتبطة ومشروطة بموقف معين ، لانه لابد من اشتراك الذين يستخدمون المنهج العلمى فى نظـام واحـد ، على اســاس من وحــــدة جهازهم المفهومى ، ومن خلال ما توافر لهم من عالم مشـترك للبحث والمناقشة ، بحيث يصلون الى نفس النتائج ، ويصفون كل ما ينحرف عن أجماعهم بانـه على خطـا · وهـذه المشـاركة ليست واقعـا مفروضا بل هى مســاهمة ايجابية ، والتزام صريح تبعث عليـه قيم ومعايير ·

فالحقيقة العلمية قـد صنعت شيئا فشيئا ، بفضل الجهود المختلفة لعدد عظيم من المبدعين ، ولو لم يكن اولئــــك المبدعون موجودين ، ووجـد غيرهم مكانهم ، لكان لدينـا مجموعة من الحقـائق العلميــــة تختلف كل الاختلاف عما لدينـا اليوم · ولبقى الواقع كما هو او يكاد ، ولكن كانت تختلف المســالك التى نرسـمها لمصلحة سيرنا فيـه · ولسـنا نسـتطيع كما يقول « شـيلر » ان نؤلف جملة واحـدة دون ان نتقبل الافتراضات التى أبدعها أســـلافنا ، ولو آثرت الانسانية ، فى مجرى تطورها ، اتخاذ افتراضات من نوع آخر ، لاختلفت قواعـد تفكيرنا ·

والحقيقة العلمية التى يطلبها المنهج العلمى ليست قابعة هنالك وعلينا ان نعثر عليها ، بل هى اقرب الى ان تكون مثالا ينشده العلماء ، وتحدوه مجموعة من القيم الانسانية . فهى عند «بوانكاريه» العلاقات بين الاشياء التى يشترك فى ادراكها جميع الكائنات المفكرة، على ان تتيح الانسجام الكلى الشامل ، وهو قيمة جمالية لاشك فيها . وكذلك هى عند « اينشتين » البساطة الجمالية التى ينشدها من يصوغ النظريات من العلماء لكى يفهم ما هو واقعى . وعند «برونوفسكى» لا يمكن تعريفها حتى ننتقل من الواقعة الى القانون الذى يعتمد صدقه على الاتساق والتماسك المنظم بين الاجزاء التى تتناسب وتتوافق فيما بينها ، كما هو الحال فى رواية رائعة او فى تناسق الالفاظ فى الشعر ، فالوحدة الداخلية والاتساق والتماسك فى العلم هو الذى يتيح له الصدق ، وهو الذى يجعله افضل نظام للتنبؤ من اية لغة اخرى لم يتح لها جمال التنضيد والوحدة والنظام وهى التى تبعث فى العلماء حس الجمال ، فكل بحث علمى ينطوى على استخلاص خيوط جوانب من العالم وضمها معا فى نسيج واحد منتظم ، وكل قانون علمى انما ينسق بين طائفة متفرقة مبعثرة من الوقائع .

بل ان الحقيقة نفسها تقف على قمة ثالوث القيم التقليدى : الحق والخير والجمال ، فهى مثل اعلى ينبغى ان يلتزمه رجل العلم . كذلك الموضوعية فى العلم سواء فى دلالتها القيمة او المعرفية ليست سوى مثال ينشد العلماء تحقيقه وليست امرا واقعا يتطابقون معه .

الحتمية العلمية :

يسلم المنهج العلمى قبل المضى فى خطواته واصطناع اجراءاته بمبدأ الحتمية . فاذا ما كان عليه ان يصف مجرى الحوادث ، ويفسرها ، ويتنبأ بها ويتحكم فيها ، فلابد ان يكون ثمة ضمان يكفل له الاطمئنان فى بلوغ نتائجه التى يستخلصها من مجموعة محدودة من الوقائع . فمن المستحيل ان يعرض رجل العلم لكل الوقائع القائمة فى كل مكان وزمان ،

وحسبه ما يتاح لـه منها ، أو يختاره أو يصنعه ، لكى يصل الى التعميم الذى يهىء لـه أداء وظائف المنهج العلمى من وصف وتفسير وتنبـــؤ وتحكم . ولن يتحقق له ذلك الا اذا افترض قبل الشروع فى العمل ان العالم من حوله خاضع لحتمية تجعل ما يصدق عليه هنا انما يصـــدق عليــه هناك . وما يصدق الان يصدق فى كل زمان .

بيـد أن مبـدأ الحتمية نفسـه يتضمن افتراضات اخرى تسبقه ، وتبرره ، وتهبه محتواه : أولهـــا أن ثمـة نظـاما فى الطبيعة ، وأن هذا النظام متكرر الوقوع فى « أطراد » ، وتحكم ذلك الاطراد العلاقات « العليـــة ».

فاما « النظام » Order فقد اختلفت نظـــرة العلم فى بدايـة العصور الحديثة اليه عن نظرة الفكر القديم . فلم يعد النظـام الطبيعى تدرجـا فى الرتبة يعكس التسلسل الهرمى لمنازل الكائنـات وطبقات أو فئات البشر ، بل أصبح ضربا من الآلية الداخلية للكون . فتحـول العالم من عالم ارادة تحكمه مقادير غائية الى عالم الآلة ، ومن عالم الدرجات الصاعدة والهابطة الى عالم منتظم فى نموذج بنـــاه « نيوتن » على اساس من «النقاط المادية» التى تتبادل الجذب والطرد ، وعلى أســاس من القوانين الميكانيكية البسيطة .

ثم تجـاوز العلم هـذه الفكرة ليصبح النظام قائما على فكرة « المجال » Field ، أى ذلك النطاق أو التركيب المكانى الذى يتحكم كل جزء من اجزائه فى الآخر تحكما متبادلا طبقا للبناء الخـــاص للمجموع . فمبدأ « النظـام » مهما يكن محتواه ، ينطوى على قيمة مختارة لانـه يستوجب انتقـاء لمنظومة معينة من المظاهر بدلا من اخـــرى .

فهى تزود رجل العلم بمعنى معين عن الواقــع الذى يحتجب من خلف المظاهر بأفضل مما تزوده منظومات الظواهر الاخرى . فاذا كان العلم يتخذ من منهجه لغـة منظمة لوصف بعض الحوادث والتنبـــؤ

بمثلهـا ، واذا كان النظام نوعـا من الانتخاب فهو كأى انتخاب ، يتضمن اختيارا وتفضيلا : وباختيارنا لنظام معين نتجه الى الكشـف عن القانون أو النظرية .

والنظام هو الذى يمكن من ضم الوقائع التجريبية المعروفة بأفضل مما يستطيع غيره .

وما هو مألوف اليوم من نتائج علمية انمـا هو من نتاج العمـل التجريبى الذى قام به علماء القرن التاسع عشر الذى تجمع وتوحد فى نظام مختار ناجح . فقـد اظهر « دلتون » الاساس الفيزيائى الذرى للسلوك الكيميائى للعناصر بينما كشف « دافى » الاساس الكهربى، اما «فارادى» فقد وجد الحلقة الرابطة بين الحركة الميكانيكية والتيـار الكهربى . وحول منتصف القرن التاسع عشر ساد الاعتقاد بتماثـل صور الطاقة وتطابقها فى نهاية التحليل . كما قدم « ماكسويل » الصيغة الرياضية لهـذا الاعتقاد . ويشـبه ما قدمـه ما كسويل للفيزياء ما تقدم بـه نيوتن للفلك قبل ذلك بقرنين .

فالعالم يبدأ اذن بالاعتقاد بأن العـالم منظم مرتب ، أو بالأحرى، يقبـل أن ينظم ويرتب وفقا لتدابير الانسان الذى يجريها . وافتراض قيـام النظام انما هو عون لرجل العلم على أن يتخـذ قرارا بشـأن اختيـار النوع الملائم من النظام الذى يجده يعمل فى يسر وجلاء ، وليس النظام الذى يفرض عليه او يقطع بـه ، بل هو النظام الذى يراه مجـديا اكثر من غيره .

وقد قرن « بوانكاريه » بين مسلمة النظام وبين القيم الانسـانية حينما جعل نظـام الطبيعة ضربا من الجمال . فرجل العلم فى نظره لا يقبل على دراسة الطبيعة الا لما يستشعره من متعـة فى دراستها . وهو يجد تلك اللـذة لانه يرى الطبيعة جميلة ، وجمالها هو ذلك الذى يترتب على النظام الهارمونى المتوافق لاجزائها ، والذى فى وسع العقل أن يلتقطه . فهـذا الجمال هو الذى يمنح المظاهر المتقلبة جسـدا ، وهيكلا عظميا يجذب حواسنا . وهـو جمـال يكفى نفسه بنفسه ،

ويدعو رجل العلم الى اختيار اكثر الوقائع ملائمة فى المساهمة فى توافق العـالم وانسجامه ٠

أما مسلمة « اطراد الطبيعة » فتعنى اتصال واستمرار الحوادث ودوامها وانتظام وقوعها بحيث أن ما كان سيكون ٠ وهذه المسـلمة هى مصدر ما يسمى بمبدأ أو « مشكلة الاستقراء » فى المنهج العلمى ٠ بـل هى أساس الاستدلال العلمى على وجه العموم ٠ فالدعوى القائلة بأن المنهج التجريبى قادر على البرهنة واثبات الارتباطات الكلية اللا متغيرة انما هى دعوى قائمة على الاعتقاد بأن الطبيعة مطردة ٠ فالاستقراء عند « ميـل » اسـتدلال من عدد محدود من الامثلة الملاحظة لظـــاهرة معلومة ، بحيث انها تحدث فى « كل » امثلة الفئة المعينة التى تشـبه الامثلة الملاحظة ٠ ويفترض ذلك الزعم بأن هناك من الاشياء فى الطبيعة ما يعـد حالات متطابقة متماثلة ، ما يحـدث منها مرة سوف يحـــدث كل مرة ، تحت درجـة كافية من تماثل الظروف ٠

ويتنازع العلمـاء وفلاسـفة العلم حول تبرير تلك المسلمة ٠ فمنهم — وعلى رأسهم « ميل » — من يرده الى التجربة ٠ فالقول بأن الطبيعة مطردة انما هو تعميم تجريبى من رتبة عالية ومستنتج من ملاحظة الاطرادات الجزئية فى الماضى والحاضر ٠ ويضع « ميل » الاستقراء على النحو التالى : اذا كان جون وبيتر الخ ٠ فانين ، اذن فان البشر فانون وقـد يصلح ذلك أن يكون قياسـا اذا صدر بمقدمة كبرى ٠ وهى بطبيعة الحـال الشرط الضرورى لصدق الدليل ، وهذه المقدمة الكبرى هى أن « كل ما يصدق على جون وبيتر الخ ٠ يصدق على كل البشر »٠

ويتسائل الفريق المعارض لهذا الراى : ولكن كيف وصـــلنا الى هذه المقدمة وكيف اثبتناها ؟ مما لا ريب فيه اننا لم نصل اليهـــا عن طريق الاسـتقراء ، والا لما كان من نتائجها ثمة جـديد ، فضـــلا عن اسـتحالة استيعاب التجربة لكل افراد البشر فى الماضى ، والحاضـر والمستقبل ، وفى كل مكان ٠ بل يمكن القول بأن فى القياس الذى يمكن ان نصوغ فيـه نتائج الاسـتقراء العلمى (وهو استقراء ناقص كما هو معروف) ، يمكن القول بأن فيها مغالطة منطقية مشهورة هى « مغالطة

الحد الرابع والخامس الخ » • لان كل حالة جديدة ليست هى نفسها فى المرات السابقة التى تشير اليها المقدمة • وما دام صدق كل استقراء فردى يفترض صدق المبدأ ، فان المبدأ نفسه لا يمكن أن يقوم بوصفه نتيجة استقرائية ، نهائية مستخلصة من تلك الاستقراءات الجزئية • فهو استنتاج من شأنه أن يقع فى دور منطقى لا مخرج منه •

ومن ثم يرى « رافيسون » و « كلود برنار » وغيرهما أن مبدأ الاستقراء لابد أن يكون مبدأ قبليا apriori لا تزودنا به التجربة ، فالاستقراء عند « رافسون » قياس نسبى مؤقت ويرده « برنار » الى ضرب من العلاقة الرياضية المطلقة • فالمبدأ الخاص بمحك العلوم التجريبية (أى الاستقراء) يتطابق فى صميمه مع مبدأ العلوم الرياضية الذى يتبدى فى صورة علاقة ضرورية ، ومطلقة بين الموضوعات والاشياء •

والمجرب فى كل هذا انما يعير الطبيعة أفكاره • والتجربة لا تعدو أن تكون ، كما يقول « جوته » الوسيط الوحيد بين الموضوعى والذاتى ، أى بين رجل العلم والظواهر • وعلى الاستقراء أن يحول ما هو قبلى الى ما هو بعدى ، أى يحول ما هو عقلى سابق الى ما هو تجريبى لاحق •

ويتوسط « بوانكاريه » الفريقين السابقين ، التجريبيين والعقليين ، فى قوله بأن الافتراضات والمسلمات السابقة لون من « المواضعات » Conventions تفيد فى وضع الفروض التى تؤدى الى التعميم لكى نصل الى التنبؤ السليم • وعلى هذا فرجل العلم لا يقنع بالتجارب العارية Nues التى تتراكم بالمئات والألوف دون طائل ، بل عليه أن يدخل عليها تنظيما يهيىء لها الأطراد فالتجربة لا تمدنا بغير نقاط منعزلة ، وعلينا ان نوحد بينها بخط متصل ، وهذه هى وظيفة التعميم الحقيقية • والباحث لا يقتصر فقط على تصميم التجارب بل هو يصححها Corrige ايضا • والذى يحجم عن القيام بمهمة التصحيح ويقنع بالتجربة العارية — أى التى لا توحى بانتظام وأطراد — سيجد نفسه ملزما بتقرير قوانين شديدة الغرابة •

وموجز القول عنده ، ان الاعتقاد باطراد الطبيعة الذى يقوم استقراء التعميمات وتصحيح التجارب على اساسه ، انما يتضمن الاعتقـــاد بوحدة الطبيعة وبساطتها . ونحن لا نسال عما اذا كانت الطبيعـــة واحدة ولكننا نسال « كيف » هى كذلك . ورغم ان وحدة الطبيعـة ليست امرا يقينيا فليس لنا الا أن نسأل أنفسنا : هل فى وسعنا ، دون ان يحدق بنا الخطر ، ان نعمل كما لو كانت كذلك ؟ ولابد أن يكون الجواب بالاثبات لأن الذين لا يعتقدون أن قوانين الطبيعة ينبغى أن تكـون كذلك ، مرغمون ايضا على العمل كما لو كانوا يعتقدون أن الأمر على هـــذا النحـــو .

واذا كان مبدأ الاستقراء ، او مسلمة الاطراد لا يمكن ان يـكون قضية اولية بينة بذاتهـا ، كمـــا لا يمكن ان يكون موضـــوع تجريب مباشر ، فان بعض المفكرين ، مثل « رسل » قد ذهب الى انه ما يزال مشكلة منطقية يكتنفها الشك بغير حل أو يقين . ولكن مادام هـــذا الشك لا يؤثر فى معارفنا ، فيجب أن نتخطاه اذن ، ولنعترف على الأساس البراجماتى ، بأن الاســـتقراء القائم على التســـليم بأطراد الطبيعة منهج مقبول . فالنظام والوحدة والاستمرار لدى « رســـل » نوع من المبتكرات الانسانية مثل الفهارس والموسوعات . وفى مقدور تلك المبتكرات ان تكون لها قيمتها فى عالمنا الانسانى . ومن الاجـدى لنا فى حياتنا اليومية ان ننسى عالم الفوضى والعماء الذى قد يـكون محيطـــا بنـــا .

والواقع ان مسلمة اطراد الطبيعة لا تعدو ان تكون افتراضـــا واسعا لا يبرر الا بنتائج العلم ونجاح منهجه فى بلوغها ، ومـــا يزال الطريق امامه مفتوحا للتحقق من صدقه . ولكنه لم يجد ، ويبدو أنه لن يجد ، اثباته النهائى لا فى العقل ولا فى التجربة ، بل هو أقرب الى ان يكون قاعدة ومعيارا نعمل بمقتضاه ، وعلى أساس من خبراتنا السابقة لكى يتسنى لنا مواجهة المستقبل .

وهذا الافتراض وهو ان لم يكن منتميا الى منطق العقل او منطق التجربة ، ينتسب الى ما هو أسبق من هـذا أو ذلك فى طابع الفاعلية

الانسانية ، ذلك الطابع القيمى الابداعى · فلابد للمنهج العــلمى ان يدرس ظواهر الطبيعة ، وهى لا تسلم له قيادها الا اذا افترض لها سياقا خاصا تجرى عليه ، وييسر له كشف خباياها · وهذا الافتراض لا يعثر عليه رجل العلم جاهزا ، بل هو يسبق الى التسليم به قبــل ان يتثبت منه بالتجربة والاستدلال ، ويتخذ منه معيارا للتحقق من فروضه الجزئية · فهو بذلك موضع اختيار من بين افتراضات أخرى، ومحل تفضيل عليها ، حتى يكاد أن يصبح قيمة فى ذاته لا تقبــل النقاش ، وينبغى على الباحث حينئذ ، عندمـــا يسوق وقائعه ، أن يجعلها ملتزمة بهذا المبدأ أو المعيار ، لكى يكون قادرا على التقــدم بحــل للمشكلات التى لابد ان يتصدى لها فى المستقبل ، وهــذه هى مهمة التنبؤ العلمى ·

غير ان هذه الثقة فى التنبؤ التى يقوم عليها مبدأ الحتمية انما هى افتراض يشير الى توسع فى الاستنتاج ليس فى الاستطاعة البرهنة عليه منطقيا ، رغم انه لا يمكن رفضه قبليا · ولذلك لابد الا يصــدر الحكم عليه فى نظر « ماكس بلانك » من جهة حقيقته أو صـــدقه ، بل من جهة قيمته : « مبدأ الحتمية او العلية ليس صادقا او كاذبا اذن ، بل هو اقرب الى ان يكون مبدأ موجها للكشف ، ومعلم طـريق يرشد رجل العلم الى الاتجاه الذى ينبغى ان يتقدم فيه بحثه حتى يبلغ نتائج خصبة مثمرة · ومبدأ العلية الذى يلح على الطفــل الذى لا يكف ابدا عن السؤال : لماذا ، سيظل رفيق الحياة لرجل العلم ، واضعا أياه فى مواجهة مشكلات جديدة · وذلك لأن العلم ليس وقفــة تبتغى استجماما تأمليا وسط شعاب معرفة قد اكتسبت من قبل ، بــل هو جهد لا يناله التعب ، وعمل لا يذوق طعم الراحة ، وتطور على الدوام » · فالسؤال الذى ينبغى ان يطرح بصدد الحتمية أو اللاحتمية هو : أيهما أكثر ملائمة لأمكان التنبؤ بهدف كشف القوانين وايجــاد العلاقات بين المفاهيم ؟ فالحتمية أو العلية ، وما يشبهها من مبادىء، انما هى أدوات يستخدمها منهج العلم · وهو منهج يشبه أن يكون ، كما يقول برونوفسكى ، لغة منتظمة تصف العالم بالطريقة التى بها يمكن ، كلما استطعنا ، التنبؤ بالمسارات البديلة الممكنة التى لا نكف عن الاختيار من بينها · ولابد أن يكون النظام الموكول اليه وضــبفنا

للعالم من نوع ملائم مريح . والنظام العلى هو الذى يجعل اختيارنا سـهلا ميسـورا .

وقد حاول « ديوى » أن يزود مبدأ العلية بتبرير منطقى ، وأن احتفظ بجوهره القيمى الانسانى . فالبحث Inquiry (وهـو المنطق لديه) يبدأ « بغاية » يراد تحقيقها ، ثم يمضى البحث عن الوسـائل التى تحقق تلك الغايـة . ولهـذا نجـد أن فكـرة المعلول « غائية » فى جوهرها ، اذ انهـا هى النهاية التى تصـل اليها والغاية التى نبلغهـا . وأما الوسـائل المتنوعة التى نستخدمها لذلك ، فهى التى تؤلف العلة ، وذلك حين نختار هذه الوسائل ونعمل على أن يتفاعل بعضها مع بعض فى عملية البحث . وعلى هـذا تكون فحوى العلاقة العلية ، من حيث هى علاقة وسائل بنتائج ، توقعيا فى طبيعته ، لكنه متى تقرر ، لا يلبث أن يستخدم فى اتجـاه راجع ، أى من المعلول الى العلة . وقد يكون هذا الرجوع مصدر غلبة الاعتقاد بوجود سابق للعلة . وفى كل البحوث التى تكون لها غايـة نصب العين ، أى تكون لها نتائج أو معلولات يراد اخراجها الى عالم الواقع ، يكون هناك ترتيب قائم على « اختيار » عناصر دون أخرى من بين الظروف القائمة بالفعل ، متخذين منها وسائل أو عللا . كما يكون هنالك ، اذا ماأردنا تحقيق شروط البحث ، تحديد للغاية على أساس الوسائل التى فى متناولنا ، ومعنى هذا كله ، فى نظر ديوى ، أن القضايا التى نقولها عن أية خطط نريد اتباعها ، وعن أيـة غايات نسعى لبلوغها ، وأية نتائج نريد الوصول اليهـا : هى قضـايا عن موضوعات ترتبط أجزاؤها بالعلاقة الصـورية التى تربط الوسـائل بنتائجها . فهى بالمعنى السابق قضايا عليه .

وهى اذن قضايا نسترشد بها الى أى الوقائع يكون خيرا لنـا أن نلاحظه ، وأى المفهومات يكون خيرا لنا أن نصوغه وأن نستخدمه ، وهى قضايا تدخل فى توجيهنا ، كقاعدة ، لأى بحث من البحوث ، فالعلية أمر عملى وغائى من أولها لآخرها . وهى وسيلة منطقية ، وظيفية أو أدائية تكتسب قيمتها من حيث هى وظيفة أو أداة نستعين بها فى السير الذى يؤدى الى نتيجة هى الهدف والغاية . وهى ليست

بذلك امرا قائما فى الوجود الخارجى . وقد برزت صعاب فى الكشوف العلمية الحديثة حملت البعض على الاعتقاد بأن فكرة العلية كلهـــا لابد ان يقذف بها الى البحر . ولكن كان هذا خطأ منهم والنتيجـــة الصحيحة التى يجوز لنـــا ان نستخلصـــها من تلك الكشوف العلمية الجديدة هى ضرورة اطراح تفسيرنا للعلية تفسيرا يجعلها حقيقـــة قائمة فى الوجود الخارجى ، على أن نعترف بها مبدأ يهدينا ســـواء السبيل خلال البحث .

ونتبين من ذلك أن مبدأ الحتمية كما يستخدمه المنهج العلمى ، وبما ينطوى عليه من مسلمات تتعلق بالنظام أو الاطراد أو العلية ، لا يعبر عن حقيقة ميتافيزيقية ، بل يتصل بطاقاتنا الانسانية على فهم العالم ، وتقدير مدى امكان التنبؤ بالمســـتقبل بوســـائلنا المحدودة . ولذلك يقول « فيليب فرانك » أن فهم مبـــادىء العـــلم فى الفيزياء والبيولوجيا ، لا يتطلب فهمـــا للادلة المنطقيـــة فحسب ، بل وكذلك ادراكا للقوانين النفسية والاجتماعية . وأن شئنا الايجاز : نحن فى حاجة لاكمال علم الطبيعة بعلم الانسان .

ومن ثم فان مبادىء العلم وافتراضاته ومسلماته التى نقيم عليها منهجه ، تنتمى الى طابع الفاعلية الانسانية الابداعيـــة القيميـــة التى ترتب سلوكها وفقا لغاية تختارها من بين غايات اخرى قد يختلف حولها الرأى . ولكننا مهما نختلف أو نتفق حول طبيعة هذا الهدف ، فاننا لابد مسلمون بأن الجهد الذى يبذله رجل العلم فى ممارســـته للمنهج العلمى انما يقوم على نســـق للقيم ، لأن الســـؤال عن تلك المسلمات المنهجية يفضى الى سؤال عن القيم كما يقول « كيرت » .

وصفوة القول ان المسلمات العلمية جميعا مطالب يسعى العلماء الى تسويغها ، وافتراضات واسعة يهدفون الى التحقق منها . ولكنهم يقبلونها قاصدين ، لأن ايثارهم للمنهج العلمى انما يتضمن اختيـــارا لمبادئه وافتراضاته . وهى ليست فروضـــا تخضع للتحقق التجريبى الحاسم بقدر ما هى ضمانات تكفل انطلاق الفاعلية الانسانية الى آفاق المستقبل الذى يزودنا المنهج العلمى بمفاتيحه .

فاذا كان ذلك هو شأن مبادىء المنهج العلمى التى يسلم بها دون أثبات فما هو ـ يا ترى ـ شأن الوقائع العلمية ؟٠

الوقائــع العلميـــة : تدور حول فكرة . الفرض قبل الملاحظة

رأينا أن الحقيقة العلمية التى تقرر شيئا عما هو واقع موضوعى ليست تسجيلا سلبيا محايدا لما يسمى بالوقائع العلمية ٠ فهناك دائما ما يبذله رجل العلم من جهد ، وما يضيفه بمقتضى ما يعينه عليه المنهج من اختيار ، بحيث يبلغ ما يريد من اكتشاف ينطوى على ابداع أصيل ٠ فالمنهج العلمى يمكن وصفه بأنه تنظيم للابداع العلمى لكى يجرى فى طرق معبدة نحو غايات معينة ٠

والابداع نسيجه الخيال ، ويعنى الخيال خلق صورة ، وخلقها يقتضى الاختيار من بين ما لا يحصى من المعطيات والحوادث فئة بعينها ما تلبث أن تترتب وتنظم وفقا لصورة أو لمثال نجد فيه المعنى والدلالة ٠ فالخيال هو الذى يصوغ القوالب التى يستخدمها الانسان ليفرغ فيها معطيات الغليظة وحوادثه الغفل من المغزى ، ويعدها فى نماذج تحقق له أهدافه ٠

وللابداع الذى يغذوه الخيال جانبه السلبى وجانبه الايجابى سواء فى العلم او فى غيره من صنوف الابداع ٠

فاما جانبه السلبى فيتجلى فى اكتشاف الوحدة فى المتنوع ، والتماثل فى المختلف من ظواهر الطبيعة ٠ وأما جانبه الايجابى فيعلن عن نفسه فى التأليف والمزج والصهر الذى ينفخ الحياة فى وقائع جديدة يركبها ويشكلها لكى تلائم مطالب العلم ٠

بيد أن الابداع فى العلم ، رغم تحقيقه للشروط السابقة لكل ابداع ، يختلف مع الابداع فى الفن ، فهو محدود الآفاق بحسب هدفه ، وهو كشف الحقيقة ، كما انه موصول السياق ، تتلاحق خطاه من رجل علم الى آخر ، ومن نظرية الى اخرى ٠ كما انه لا يتعمق الخبرة الذاتية الجزئية ، بل يجردها ويتجاوزها الى ما تمثله من

تعميمات موضوعية كلية . كما يختلف عن نظيره فى الفن فى ان نتائجه تؤثر فى الناس جميعا دون أن تتطلب حساسية خاصة كالتى يتطلبها الفن . فالواقعة العلمية كما يقول « بولدوين » هى ما يتجاوز الذاتى transsubiective ولكن بعد أن نعمد الى تجريدهـا ونزعها من الخبرة لكى تصبح كذلك . ومن نافلة القول أن نقرر ان الابداع يتضمن القيمة ، مادمنا على اقتناع بأنه يضمر اختيـارا بين بدائل ممكنة يؤثرها على غيرها ويصنع منها جديدا وفقا لمثال منشود . ولننظر كيف تقوم الواقعة العلمية على ابداع حقيقى .

يقـال دائمـا أن القـوانين والنظريات لا تتعـدل أو تتبدل الا باكتشاف وقائع « جديدة » لا تلائمهـا . ولكن لماذا يقال وقائع جديـدة ؟ .

ان ما تتيحه لنا الطبيعة ليس جديدا ، ولابد ان يكون الجـديد هو اختيار الانسان بين معطيات بعينها وربطها فيما بينها كوقائـع . والفارق هنا بين المعطيات والوقائع هو الدلالة التى تحدو الاختيار . ولذلك يمكن وصف الوقائع بالجدة باعتبار جدة الاختيار .

ولا يصدق هذا الوصف على المعطيات التى تزودنا بهـا الطبيعة فى خبرتنا دون تمييز فثمة فارق بين المعطيات او الوقائع الغفـل ، وبين الوقائع العلمية . فالأولى توجد مختلطة بغيرها ، منسحقة فى خضم من التفاصيل وليس لها من دلالة خارج هذا الخضم . اما الثانية فهى ما يوليها رجل العلم اهتمامه ، ويعزلها عن غيرهـا ، ويصلها بما يختاره من سياق خاص . ويضفى عليها استقلالا وموضوعية بحيث يمكن ان يدركها معه غيره ، بخلاف الأخـرى التى تظل فى حال من الكيفية الذاتية بحيث تتباين من حولها صنوف الادراك والاستجابة . فمعطيات الحواس ذاتية ولذلك يحاول رجل العلم ان ينشىء ما يمكن ان يكون مشتركا بين الجميع لكى يكون مستقلا موضوعيا بحسب ما اتفقنا عليه سلفا من شروط الموضوعية . فهو اذن يضفى عليها هذا الاستقلال وتلك الموضوعية بحسب شروط معلومة متى استطاع ان يستخلصـها

من الوقائع الغفل ، العارية من المعنى والاهمية ٠ وهى بطبيعة الحال لا تعطى نفسها لرجل العلم خالصة نقية ، بل عليه هو ان يجعلها كذلك بما يريد من دمجها فى نسق مفاهيمه ٠ فالوقائع لا تقف فى عزلة عن الاطار العام للمعرفة ، بل تقاس اهميتها وجدراتها بالنسبة الى ذلك الاطار ٠ ومعنى اهميتها هو العون الذى تقدمه فى تأييد فرض أو تفنيده ٠ وهى ما يسميها « رسل » بالوقائع ذات الدلالة ، وتختلف مكانتها من مرحلة الى اخرى من مراحل نمو النظرية العلمية ٠ فدوران الأرض حول الشمس كان واقعة لها من الدلالة والأهمية اكثر مما لحركة الشمس الظاهرية حول الأرض عند « كوبر نيكس » ٠ كما ان سقوط الريشة وكتلة الرصاص الى الأرض بسرعة واحدة كان عند « جاليليو » واقعة لها من الدلالة اكثر مما لسقوط الريشة الى الأرض ابطأ من سقوط كتلة الرصاص ٠

فهنا يكون الابداع فى العلم ـ كما يقول « كانون » ، فالابداع لا يعنى ان حادثا جديدا قد وقع تحت الملاحظة ، بل لأن اهمية واناطة relevance جديدة قد نسبت للملاحظة ، بحيث شكلت واقعة علمية جديدة ٠ ولنفترض مع « كارل بوبر » عالما جالسا الى مقعده يدون كل ملاحظاته على مدى عشرين او اربعين عاما ٠ ماذا ترى قد سجل فى مذكراته ، هذا اذا لم يترك شيئا دون ملاحظة ؟ درجة الرطوبة اليومية ، أسعار البورصة ، نتائج السباق ، ومستوى الاشعاع الكونى الخ ٠٠ ولنفترض انه اودع مذكراته فى احدى الاكاديميات ، هل تزجى له الشكر على حياته التى قضاها فى الملاحظة ؟ كلا ، بل سترفض حتى فض مذكراته ، لأنها تعرف دون ان تلقى عليها نظرة ، انها تحوى خليطا من الفقرات التى لا معنى لها ٠ اى انها ليست من قبيل الوقائع العلمية ٠

على حين لو اتخذنا مثالا من « نيوتن » لوجدنا فارقا هائلا بينه وبين ذلك العالم المخلص للوقائع الغفل ٠ فقد راى « نيوتن » تفاحة تهوى الى الأرض ، ولكن ذلك لم يكن جديدا ، فالتفاح يسقط كل يوم ٠ كذلك لم يكن جديدا ان تسقط التفاحة بفعل الجاذبية الى الأرض ، فهذا امر معروف منذ ارسطو لأن التفاحة فى رايه لابد ان

تتجه الى مكانها الطبيعى . ولكن الجديد فى ملاحظة « نيوتن » الذى جعل منها واقعة علمية جديدة هو ادراك الصلة بين سقوط التفاحة وبين القوة التى تمسك القمر فى مداره حول الأرض ، والأرض حول الشمس. ومن هنا تحولت معطياته المباشرة الى واقعة علمية يمكن أن تخضع للقياس وتفضى الى مزيد من التعميم . ونتبين من الكشف السابق التقاط الوحدة فى المتنوع والتماثل فى المختلف ، ثم اعادة تأليفه فى صياغة رياضية جديدة . وفى ذلك يتحقق الابداع بجانبيه السلبى والايجابى كما اسلفنا .

والواقعة العلمية ليست مما تدركه الحواس بطريقة تلقائية سلبية ، بل هى مركبة بحيث لا يكون لها معنى علمى الا اذا أدخل عليها من التعديل ما يجعل لها خصائص موضوعية قابلة للقياس . وهذا التركيب أو « الانشاء العلمى » كما يقول « الدكتور زكريا ابراهيم » من صنع رجل العلم . فالقضية القائلة بأن « الفوسفور ينصهر فى درجة ٤٤ مئوية » تقوم على شروط وعناصر مفترضة سابقة فهى تفترض تعريف الفوسفور وتحديد درجة الانصهار ، وتعين نظاما خاصا للقياس الخ ...

والوقائع لا توجد فى صورة محددة أو فى حالة نقاء أولى واضح بوصفها وقائع بل لابد من توافر درجة معينة من التجريد والعزل من السياق حتى يحصل الباحث على ما يسمى بالوقائع العلمية . والواقعة العلمية لا تبدو هى نفسها بالنسبة للجميع « فيتخوبراهى » و « كبلر » الذى كان يعمل مساعدا له كانا شاهدين لواقعة واحدة هى شروق الشمس ، رآها « تيخوبراهى » جارية فى مدار دائرى حول الأرض ، بينما رأى « كبلر » الأرض تدور حول الشمس فى مدار بيضاوى .

ويفرق « بوانكاريه » بين الواقعة الغفل والواقعة العلمية على أساس من اللغة التى يعبر فيها رجل العلم عن واقعته . وهى لغة ملائمة . وهو يخلقها عندما يتدخل على نحو ايجابى فعال فى فى اختياره للوقائع التى تجدر بالملاحظة على أساس فاعليته الحرة .

ولا ريب أن تلك اللغة التى يتحدث عنها «بوانكاريه» ثمرة من ثمرات الابداع الذى يهدف من ورائهـا الى تعبير افضـل من اجـل اهدافه وغاياته العلمية ٠

واذا كانت معرفة الوقائع العلمية تختلف عن معرفة الوقائـع المباشرة الغفل لاحساساتنا ، طالما أن استجاباتنا لا تتمايز بالنسبة لتلك الوقائع الأخيرة ٠ فرد الفعل عند جلدنا مثلا ، بالنسبة للحرارة أو الهواء السائل استجابة واحدة رغم أننا لا يمكن أن نستنتج من ذلك أنها استجابة لشىء واحد ، فان الخبرة الحسية أو الوقائع الغفـل هى التى يمكن أن تضع « المشكلة » امام المعرفة ٠ فهى التحدى الـذى يختاره رجل العلم ليتصدى له بانشاء الوقائع التى تسير بالمشكلة فى طريق الحل ٠ فالبحث العلمى الذى يتخذ مادته من الوقائع العلمية لابد أن ينشأ عن مشكلة معينة ٠ وليس ثمة بحث على الاطلاق لا يقوم دون تخير وتنخل لمادته ، كمـا يقتضى ذلك الانتقاء احكاما مسبقة وافتراضات وتصورات سابقة ترشد البحث وتوجهه مثلما تحدد مادة دراسته ، اى الوقائع العلمية ٠ ومن العبث ومضيعة الوقت والجهـد أن نجمع « الوقائع » ان لم يكن ثمة مشكلة تفترض حلها ٠ ولذلك فان الوقائع هى التى يحددها البحث وليست هى التى تكون محددة سلفا قبـل البحث ٠

وهى بمعنى آخر الوسائل التى تتطلبها غاية البحث ، وتحمـل قيمتها فى قدرتها على الوفاء بذلك المطلب ٠ فالغايات فى البحث ، كما يقول « ديوى » مهمة افتراضـية موجهـة وهى التى تمكن من التمييز بين مواد الواقع ، وترتيبها وفقا لهـا ٠

وهنا يتجلى المعنى الصحيح للتقدير القيمى فى البحث بوجـه عام ٠ فلابد من الاختيار من بين المعطيات المتناثرة ما يقبل أن يقـع فى مجال الملاحظة والتسجيل فنزنها ونقومهـا من حيث هى وقائع علمية ، فهذه عملية تقدير وتقويم سافرة ٠ وبدون « غاية » تكون أية « واقعة » عندئذ مساوية فى قيمتها لأية واقعة اخرى ، أى انهـا لا تصلح لشىء قط فى توجيه البحث ، وفى تكوين المشكلة وحلها ٠

والتقويم فى عملية تكوين الوقائع العلمية ليس سوى المفاضلة بين امكانيات الوقائع الغفل فى الاستجابة للهدف منها فى التعميم والتنبؤ وغيره من أهداف المنهج العلمى ، وترتيبا من شأنه أن يحقق بالفعل بعض تلك الامكانيات ، على أساس من الاختيار من بين عناصرها فى ضوء تلك الغاية .

وموجز القول ان الواقعة العلمية يمكن وصفها بأنها تركيب يدخل فيه الابداع الانسانى القائم على الخيال ، وهو تركيب يتسم بأنه « اعادة بناء » بمقتضى توجيه انتقائى لمكونات الواقع المعطى الذى لا دخل للاختراع فيه . وبذلك يمكن أن نميز فى الواقعة العلمية طابعا مزدوجا . فلأنها مأخوذة من الوقائع الخام او المعطيات ، فهى تمثل طابعها المتفرد ، المتميز ، التام من حيث وجودها الشخصى المباشر . ولكنها ما تلبث متى اختيرت ان تعبر عن طابعها النموذجى الذى يمثل اتجاها أو تكرارا او نوعا هو الذى يتيح التعميم منها ، بحيث لا تتجاوز الواقعة العلمية تعبيرها عن نفسها فحسب بل تتعداه الى ما يماثلها اذا ما توافرت له شروط تحققها . والواقعة العلمية تبرز الجانب النموذجى على حساب الجانب المتفرد الخاص لأن رجل العلم اذا ما كان يبدأ دائما بالجزئى والخاص فلكى يستخلص منه ما هو كلى . ولا يتم ذلك الا بأعادة بناء المعطيات بحيث تكون خلقا جديدا له فرديته المباشرة المتميزة ولكن فى عين الوقت الذى يكون فيه نموذجا متكررا متصلا بغيره .

المفهومات العلمية :

رأينا أن الوقائع العلمية انشاء يؤلفه رجل العلم من المعطيات الحسية ، ويقتطعها عامدا من خبرته بحوادث الطبيعة ، ويرتبها جزءا من سياق مقصود يجرى نحو غايته من التعميم .

كذلك المفهومات العلمية ، ولكنها نتاج علمى يغلب فيه جانب العنصر العقلى على جانب المعطيات الحسية . غير أن هذا الجانب العقلى يتفاوت تدرج ظهوره فى المفهومات العلمية بتفاوت مراحل

تطور العلم ومنهجه . ولهذ ليس لنا ان نطلب دائمـــا من المفهومات العلمية ان تتطابق مع الخبرة الحسية ، وان كان غاية ما يحـــاول ان يدنو منه المنهج العلمى هو افضـــل تعبير يمكن أن يصـــدق على الواقع . وصدق المفهومات ليس هو صدق التطابق مع الخبرة الحسية صدقا مطلقا ، بل هو صدق يقبل الزيادة والنقصان .

والمفهومات بذلك لا تعد نبذا للحقيقة ، بل تشير فحسب الى أن الحقيقة العلمية يمكن أن تصاغ بطرق متعددة ، ولغات مختلفة بواسطة المفهومات بحسب الغاية التى تراد من صياغتها ، ووفقا للمرحلة التى تطورت اليها المعرفة العلمية .

واذا كانت المفهومات العلمية محددة باللغة التى تصاغ بهـــا . فهى لغة لها طرائقها الخاصة فى الاختزال ، وليس لها وجود موضوعى مستقل خارج تلك الطرائق الاختزالية ، كما يقول « بيرسون » .

وقد نشأ عن افتقاد هـــذا الفهم لطبيعـــة المفهومات العلمية ، الفجوة المنطقية أو المنهجية التى قامت بين المفهومات وبين الخـــبرة الحسية . فقد كان « نيوتن » وهو أول من أبدع نســـقا من الفيزياء النظرية شاملا مستوعبا وقابلا للتطبيق ، كان يعتقد ان مفهومات نسقه الأساسية يمكن ان تســـتمد من التجربة . ولم يكن ثمة اشـــكال فى المفهومات التى استخدمها مثل الزمان والمكان ، وكانت مفهوماته عن القوة والكتلة ، والعجلة ، قد بدت وكأنها مســـتعارة مبـــاشرة من التجربة . وقد صادفت نظرية نيوتن نجاحا هائلا كان من شأنه أن يحجب الاقرار بالطابع الخيالى المصطنع fictious لمبادىء نسقه النظرى ومفهوماته كما يقول « اينشتين » . فقد اقتنع نيوتن وغـيره من علماء القرنين الثامن والتاسع عشر بأن المفهومات العلمية ، بالمعنى المنطقى والمنهجى ، مستمدة من الخبرة الحسية عن طريق التجريد ، وليست ابتكارات حرة للعقل الانسانى . غير أن النظرية النسبية العامة ، كما يقول صاحبها ، هى التى كشفت بطريقة مقنعة خطأ هذه الدعوى . فقد بينت ان من الممكن لنا باستخدام مبادىء ومفهومات أساســـية شديدة التباين مع مبادىء « نيوتن » ، ومفهوماته ، أن تنصف المدى

الرحيب الذى يشـــمل معطيات الخبرة انصـافا يفوق كل حـد ، اذا ما قورن بما قدمته لنا مبـــادىء نيوتن ومفهوماته . فلابد للعلم من التضحية بالفهم المباشر المحسوس من أجل فهم موحد وبسيط وعام .

ولا يعنينا هنا فى هذه المقارنة جدارة كل منهما فحسب ، بـل كذلك ، وهو الاهم ، ابراز الطابع الخيالى المصطنع ، أو ان شئنا ، الطابع الابتكارى للمفهومات مادام قد تبين لنا أن من الممكن طـرح مفهومين مختلفين جوهريا وتؤدى نتائج كل منهما الى اتفاق كبير مع التجربة . وهذا من شانه أن يدل فى نظر « اينشتين » على أن اية محاولة ـ على المستوى المنطقى والمنهجى ـ لاستخلاص المفهومات الأساسية للميكانيكا مثلا من المعطيات الأخيرة للخبرة ، انمـــا هى محاولة مصيرها الاخفاق . وقد ترتب على الاعتقاد بتطابق المفهومات العلمية مع الخبرة وتمثيلها المباشر للحقيقة الواقعة ، انزلاق بعض المفكرين الى استخلاص نتائجها بحيث اصبحت فى نظرهم نســـقا واقعيا وضرورة منطقية لا تتخلف . فقد بســط « كانط » نظريات « نيوتن » ومفهوماته فيما يسميه « المبادىء الفلسفية للعلم الطبيعى » عام ١٧٨٦ مدعيا بأنها يمكن أن تستمد من العقل الخالص ، وزعم أن مبدأ القصور الذاتى هو التصور او المفهوم الوحيد الذى تكون الطبيعة بمقتضاه قابلة للادراك العقلى .

كمـــا انه رتب على مفهومات « نيوتن » عن الـزمان والمـكان ما اسماه بالمبادىء التركيبية القبلية التى تستوعب كل تجربة علمية . والى مثل ذلك ذهب العالم المعروف « هلمهولتس » الى ان مفهومات « نيوتن » هى المقدمات الأولى التى يمكن رد سائر ظواهر الطبيعـة اليها ، على نحو ما نتبين ذلك فى قوله : « اننا نكتشف اخيرا أن مشكلات علم الطبيعة هى أن نرد ظواهر الطبيعة الى قوى جاذبـة وطاردة لا تتغير ، ولا تتوقف شدتها الا على البعد والمسافة ، ويعتمد فهم الكون على حل هذه المسألة » . وهذه هى النظرة الميكانيكية التى صاغها « هلمهولتس » بجلاء ، رغم انها تبدو فكرة بدائية ســخيفة بالنسبة لعالم الفيزياء فى القرن العشرين .

وصياغة المفهومات العلمية ليست نهاية المطاف ، بل تعنى دوما أن نشرع فى عمليات التجريب والاختبار للتصحيح والتعديل والتقويم التى هى نفسها السعى والبحث الابداعى الخلاق عن الحقيقة . والمفهومات رغم أنها ضرب من الاختزال الا أنها تقوم بمهمة تكثيف الوقائع والفروض العلمية وبلورتها من حولها لتتلاقى عندها خيوطها المتباعدة . وهى بذلك ابداعات العلم الجزئية ، وهيكله العظمى الخفى الذى يصل بين فقراته ومفاصله لكى يتخذ جسد المعرفة العلمية شكلا متميزا ويضفى على نفسه اتساقا وانسجاما .

الفصل الثانى

وحـدة المنهـج وتعـدد المنحى
فى العلوم الاجتماعية

الفصل الثاني

وحدة المنهج وتعدد المنحى في العلوم الاجتماعية

---

١ ـ التاسيس وليس الاحتذاء ٠

٢ ـ المضاد للعلم ، وغير العلم ، والادراك الشائع فى العالم الانسانى ٠

٣ ـ المنهج والمنحى ٠

لعل ما يثير قدرا كبيرا من الدهشة ان الذين يبدون حماسا مشبوبا فى انكارهم لامكان قيام علم موضوعى دقيق للانسان والمجتمع ، هم انفسهم باقوالهم القاطعة واحكامهم الحاسمة ، انما يقدمون المثل البارز على مشروعية التعميم فى مجال بحث العلوم الاجتماعية ٠ فهم يسوقون آراءهم فى تقريرات تحدد علاقة ضرورية بين متغيرات معينة مثل القول بأن قيم الباحث او فلسفته او ايديولوجيته او مصلحته تؤثر على نتائج بحثه ٠ او القول بان ما يصدق على العامل فى امريكا لا يصدق على العامل فى مصر ٠

وان ما يقال عن الطالب فى الجيل السابق لا يقال عن الطالب فى جيلنا ، الى آخر هذه الآراء المأثورة التى تثبت استجابة التعميم ٠ غير ان هذه الآراء هى تعميمات تضمر الافتراض بأن كل حالة على حدة يمكن ان تدرس ، ومن ثم يمكن ان تقارن بغيرها ٠

ومع ذلك فهى تخفى افتراضا اشد خطورة ، وهو ان لكل فرد ان يصدر احكاما وليس لغيره ان يطالبه بتاييدها « علميا » ، لأنه منذ البداية قد حجب اعترافه عن اية سلطة علمية يمكن ان تسيطر على

أحكامنا عن الانسان والمجتمع . فكأننا في سوق حرة تتداول التعميمات الفردية ولا تخضع لمركزية سلطة ما ، ولكل منا ان « ينتج » علما . ففى غمرة انكار امكان التعميم العلمى تطلق التعميمات دون رقيب .

ويؤكد هذا ما نراه فى حياتنا اليوميــة ، فكلنا ، اقررنا بمشروعية العــلم الاجتماعى الموضوعى أم أنكرنــاه ، نصــدر احــكاما على كل ما يواجهنا من مواقف اجتماعية .

بل نتطرف فى احكامنا الى الحد الذى يجعلها مصبوبة فيما يسمى بالقوالب او الأنمــاط الجامدة فنقســم البشر الى انمــاط او أصناف تيســيرا للحــكم عليهم وتعجيلا باتخاذ قرارات سريعــة بشأنهم لأن ضــغوط الحيــاة لا تسمح لنا باهدار الوقت والجهــد فى الدراسة المتأنيــة ، وحسبنا ما يتاح لنــا من تلقين مستتر نتلقــاه من وســائل التنشئة والتربيــة والاعلام ، فضلا عما تمليه علينــا مصالحنا المباشرة التى غالبا ما تتخفى فى ثوب انيق نسيجه المبــادىء والمثل العليــا والقيم الروحية .

١ – التأسيس وليس الاحتــذاء :

ولا ريب ان الكثير من الاعتراضات على امكان قيام علم اجتماعى دقيق ، أو بعبــارة اخــــرى ، امكان تحقيق الموضوعية فى البحث الاجتماعى ، مردها الى مخاوف ومحاذير لا ينقصها التسويغ .

وابرز واهم هــذه المخاوف هو احتذاء العلوم الاجتماعية للعــلوم الطبيعية ومعالجة الخبرات الانسانية والاجتماعية بمثل ما تعــالج العــلوم الطبيعية موضوعاتها .

وينبغى علينــا ، منــذ البداية ، ان نفــرق بين امرين يختلطان أشــد الاختلاط عند فريقين من أصحاب المواقف ازاء مشكلة العلــوم الاجتماعية ، هذان الفريقان هما :

اولا : « كل » الذين ينكرون اصلا امكان قيام علــوم اجتماعية .

ثانيا : « بعض » الذين يشتغلون بالبحث فى العلوم الاجتماعية ، ولكنهم قد يؤكدون خصوصية الظاهرة الانسانية وتميزها عن الظاهرة الطبيعية ، او قـد يرون أن تعدد المواقف الاجتماعية يؤدى بالضرورة الى تعدد العلوم الاجتماعية بما يفضى الى اســـتحالة الموضوعية . فهؤلاء واولئـك يخلطون بين مسألتين مختلفتين أشـد الاختلاف عندما يطرح عليهم الاقتراح بامكان قيام الاتفاق بين الباحثين المختلفين حول قضـايا الانسان والمجتمع ، على أن يكون الاتفاق منهجيا بحيث يمكن لمختلف الباحثين أن يبلغوا نتائج مشتركة رغم تبـاين المصادر الاولية لفروضهم التى قـد تكون فلسفة او ايديولوجية .

فالمسألتان المختلفتان هما : الاولى هى القول بامكان تطبيق المنهج العلمى بمعناه الشـامل على الظواهر الانسانية والاجتماعية .

والثانية هى القول باختزال تلك الظواهر وردها الى وقائع طبيعية فيزيائية او بيولوجية ، بحيث لا تختلف عنها الا فى درجة التعقيـــد والتركيب .

فالمســـــألة الاولى تفترض ان للعـلم منهـج واحـد رغم اختلاف الظواهر التى يدرســها ، ولا نعنى أن الظواهر التى تخضع لمنهج العلم لابـد ان تكون من طبيعة واحـدة . فالتوكيد هنا يقع على وحدة المنهج وليس على وحدة الظواهر لأن الواحدة لا تلزم عن الاخرى لزوما منطقيا على الاطـلاق .

اما المسـألة الثانية فترى ان المنهج واحـد ، وكذلك الظـواهر واحـدة فى نهاية الامر .

ونسرع الى القول بأن هذا الزعم انما يرجع الى الفلســـفة التى يسـلم بها اصحاب هـذا الزعم ، ولا يرجع الى طبيعة المنهج نفسه ، فتطبيق المنهج على البيولوجيا والفيزياء والفلك لا يجعل من هـــذه الظواهر شيئا واحـدا متجانسا .

واذا راى البعض ذلك ، فلأن فلسفتهم الوضعية ، وليس علمهـم

هى التى اسلمتهم الى ذلك الافتراض الفلســفى الذى ما يزال يثير الخصـومة والنزاع فى ميدان الفلسفة وليس فى ميـدان العلم .

اذن فلا يعنى الحديث عن العلم ، والنموذج العلمى ، والمنهج العلمى واتخـاذ امثلة من العـلوم الطبيعية ، لا يعنى احتذاء لهـذه العـلوم بمعنى النزوع الى رد reduction الظواهر الانسانية الى ظواهر طبيعية . وما نقصده هنـا هو البحث عما هو مشــترك فى الممارسـة العلميـة التى اثبتت نجـاحا واضحا ، اى البحث عمـا يجعل من اية دراسة دراسة علمية وليست دراسة فلسفية او دينية او فنية او غيرها من طرق التنـاول والمعالجة .

فخطتنا ليست الاحتذاء ، بل هى التاسيس العلمى ، وربما تجلو ذلك فيما يلى من صفحات .

٢ ـ المضاد للعلم ، وغير العـلم ، والادراك الشائع فى العالم الانســانى :

على الرغم من انطواء الوقائع الانسانية على عمليات فيزيائية او بيولوجيـة لا تتباين قوانين عملهـا فى كل المجتمعات ، الا ان الطريقة التى يشـبع بها الفرد او الجماعة حاجاتهما البيولوجية الاساسية لا تتعين فحسـب بالوراثة او الطابع الفيزيائى للبيئة الجغرافية ، لان تأثيــر هـذه العوامل على الفعل الانسانى تتوسطه نظم ثقافية خاصـة تساهم الغايات والقيم والارادة والوعى فى صوغها .

فبينما تحدد الجاذبية ، على سبيل المثال ، العلاقات بين ظواهر فيزيائية ثابتة فى كل مكان فى العالم ، تتنوع الطريقة التى يتم بهـا معدل المواليـد بتنوع المكانة الاجتماعية فى مجتمع محلى فى وقت معـلوم ، وهى بذلك تختلف بوجـه عام عن الطريقة التى ترتبط بها تـلك الامور فى مجتمع محلى آخـر ، او حتى فى المجتمع نفســه فى وقت آخـر .

وما كذلك الجنس او التناسل لدى الحيوان امر يسـهل بحثه فى مجال

العـلوم الطبيعية ولكنـه فى عالم الانسان امر شـديد التعقيد وينطوى على قوانين مختلفة عن القوانين البيولوجية كما يتبين ذلك فى مسائل الحب والزواج وقرابة وغيرها ، وهى قوانين تختلف تماما عن مثيلاتها فى القوانين البيولوجية فى عالم الحيوان ·

اذن فالعلوم الاجتماعية تـدرس عالمـا انسـانيا مختلفا عن العـالم الطبيعى لان الانسان رغم التصاقه بالطبيعة الا انـه استطاع ان ينفصـل عنها عندما اقام فى قلبهـا عالما انسانيا له قوانينه الخاصة · وقد نطلق عليـه احيانا اسم « الثقافة » culture التى تعنى الرصيد الكلى للعمل الانسانى ومنتجاته الاجتماعية فى مقابل ما ينقل عن طريق الوراثـة البيولوجية · فهى رصيد الفاعليات الانسانية متجلية فى السـلوك العملى والعقلى المتعلم والمنقول اجتماعيا بواسطة الانسـاق والمؤسسات الاجتماعية ، او هى ذلك الكل المعقـد المتشـابك من الانظمـة التى تتضمن كل اساليب الحياة الانسانية المادية والروحية التى صاغها الانسان واكتسبها وما يزال يصوغها ويكتسبها بوصفه عضوا فى الجمـاعة او المجتمع فى المراحل المختلفة من تاريخ تطور تلك الجماعة او ذلـك المجتمع · وتتصدى العلوم الاجتماعية ، على تعدد فروعها ، لهذا العالم الانسانى مجتزئة منـه ما يلائم تخصصاتها ·

وربما كان من الخطأ الاعتقاد بأن الاهتمام « العلمى » بالمشكلات الاجتماعية احـدث عهدا من الاهتمام بالظواهر الكونية والفيزيائية · فلقد مرت فترات من الزمان القديم بدا فيها « علم » المجتمع اكثر تقدما من « علم » الطبيعة اذا ما تذكرنا جمهورية افلاطون ودساتير ارسطو ·

ومهما يكن من امر ، فان الاهتمام العلمى سواء فى مجال الطبيعة او الانسان ، مشروع انسانى قديم يقترن بوجود الانسـان ومحاولات تشكيله لعالمه الخاص فى قلب الطبيعة · ومن ثم يشترك البحث الطبيعى والبحث الاجتماعى فى عنصرين ، او خصيصتين ، اساسيتين للمشروع العلمى هما : ـ

١ - الحاجةاوالدافع الى السيطرة على الطبيعة خارج الانسان وداخــله .

٢ - افتراض خضوع هذه الطبيعة لمسار حتمى يمكن كشفه ومعرفته توطئـة للسيطرة عليه .

وليس من المتعذر ان نعثر على هذين العنصرين حتى فى اشــد ضروب الحياة الانسانية بدائية ووحشية .

ولقـد قدر للعـلوم الطبيعية ان يتجاوز تقدمهـا سرعة العـلوم الاجتماعية لعوامل متعددة ابرزها سهولة انفصالها واستقلالها عن سائر مجالات النشاط الانسانى الروحية والاجتماعية لأن موضوعاتها لا تتميز بالوعى أو الارادة .

ولذلك كان انتصارها على منافساتها من ضروب السحر والكهانة والشعوذة لا يلقى مقاومة عنيفة ، ويؤيدها فى ذلك ما كانت تثبتــه كشوفها من النفع المـادى العاجل .

اما العلوم الاجتماعية ، فلأنها تقوم على تصـورات معينة عن الانســان والمجتمع ، فقـد واجهت فى هـذا المجـال منافسة قوية من البدائل الاخرى التى حظيت بالرعاية والتوقير لـدى اصحاب السلطان أو جماهير الناس على السواء . وتتمثل هذه البدائل المنافسة والوصية على كل محاولات فهم الانسان والمجتمع والتحكم فيها ، تتمثل بوجــه عام فى الفلسفات والايديولوجيات واحكام الفهم الشائع common sense.

ولا ريب أن لكل منا آراءه الخاصة ازاء عالمنا الانســانى الذى يضطرب من حولنـا ونشارك فى مشكلاته وجوانبه اطرافا أو اعضاء .
ونحن نعبر عن مواقفنا فيه بطائفة من التعميمات المعلنـة أو المضمرة .
والسؤال الان : هل ينبغى أن يؤسس التعميم على علم ، ام ندعــه يجرى بحسب مقتضى الحال أو المصلحة ؟

ولكى نمهد الطريق امام الاجابة يحسن ان نفرق اولا بين ما هو

« مضـــاد للعـلم » un — scientific ، وما هـــو « غير علمى non — scientific فما نعـده مضادا للعلم هو ما يزاحم العلم على تحقيق هـدفه وهو فهم الطبيعة ومعرفتها من اجل السيطرة عليها . فهو اذن متفق مع العلم فى الهدف والغـاية مثل السـحر والاسطورة والفراسة والتنجيم والسيمياء .

غير ان طريقته فى اثبات مزاعمه تعارضها البينات والشواهد من جهة ، كما ان ممارسته تتطلب فى زعم المشتغلين به استيفاء شروط معينة لا تتوافر لـدى الانسان العادى من جهة اخرى . ولهذا لا يملك غير المشتغل به الادلـة التى يمكن ان يثق بمقتضاها فيما تسفر عنـه من نتائج نظرية او عمليـة .

فهى ادلـة لا يمكن الفصل فى صحتها او كذبها لدى غير المشتغلين بـه وغير المؤمنين بصحته . وقد افضى تقـدم العـلم الى انسحاب ما هو مضـاد للعـلم . فقد حل الفلك محل التنجيم ، وازاحت الكيمياء السحر والسيمياء .

اما ما هو غير علمى ، فلا يتفق مع العلم فى هدفه او فى منهجه لتحقيق هـدفه مثل الدين والفن والفلسفة والايديولوجية .

وربما زودتنا تلك المجالات بنوع ما من المعرفة ، كما انها قد تكون وسـيطا لنقل المعرفة ، واستخدامها احيانا ، ولكن على النحو الذى تختلف فيه مع هدف العلم ومنهجه على السواء .

وثمة نوع آخـر من النشاط العقلى هو الذى نطلق عليه الفهم او الادراك الشائع ، وهو طريقة التفكير التى يألفها النـــاس بعيدا عن تخصصاتهم الدقيقة ، وتجرى سهلة هينة فى تصريفهم لأمورهم ، وقد تسـمى احيانا بأسلوب تفكير « رجل الشارع » .

والواقع ان « الادراك الشائع » ليس كيانا متجانسا محددا ، بل تتفاوت مقدماته ومفاهيمه واساليبه فى الاستدلال لدى الأفراد .

وليس هناك « رجل شارع » مثالى بقدر ما هو تجريد مفيـــد يستمد أوصاله من هنا وهناك . ومن هنا يمكن القول بأن « الادراك الشـائع » خليط من العلم ، والمضاد للعلم ، وغير العلم . ولا يبقى على حاله فى كل عصر وفى كل مجتمع : فوفقا لما يسود المجتمع او العصر من دين وفلسفة وذوق فنى معين ، والتزامات ايديولوجية ، الى جانب مارسخ من مفهومات ومعلومات علمية اثناء المراحل الاولية من التعليم التى يلم بها معظم الناس ، ووفقا لما استقر وســـاد من تلك الجوانب لفترة طويلة يتشكل الاطار العام للادراك الشائع .

ومعنى هـذا انه يتغير ويتطور ، ولكن على امتداد طويل من الزمان . بل ان اعضاء المجتمع فى عصر معين لا يشتركون بأسرهم فى ذلك الاطار العـام . وتتفاوت مسافة أو أبتعاد الافراد عن هذا الاطار المشترك بمقدار أقترابهم من تخصص معين يفرض على تفكيرهم طابعا خاصـــا .

ورغم هـذا ، فبوسعنا ان نؤكد على بعض السمات البارزة والاكثر شـيوعا لـدى الادراك الشائع ، هو يعنى فى نهاية الامر « المنحى » approach الذى يتخـذه الانسان بعيدا عن اســـلوب تخصصه الضيق فى مواجهته لمشكلات الحياة اليومية .

ففى الادراك الشائع يواجـه الانسان تنوعا واسعا من المشـــكلات ولكن دون ان يبذل جهـدا ايجابيا فى تحديدها وصياغتها . فهو لا يعبر عنهـا كسؤال يمكن ان يجاب عليه او باصطناع فرض يمكن التحقق منه عمليـا . وقد يعود هـذا العجز عن صياغة المشكلة الى نوع من الجهل او ايثار الراحة والعافية .

وعادة ما يبحث عن شواهد لا تتعلق بالمشكلة ، ولا يواصل بحثه زمنا كافيا ، ويقنع سريعا باطلاق تعميمات لم تنضج قبل ان يجمع لهـا البيانات التى تكفى لتسويغ تلك التعميمات . ويتدخل التحيز الذى يؤثر على انتقائه للوقائع ، وهو يؤدى بدوره الى اســـاس غير سليم لما يقوم به من تعميم ولا يفطن الانسان الى تحيزه فى انتقاء الشواهد والبيانات والا لما اقدم عليه ، فالتحيز لا يدركه الانسان الا بعد ان يقع

فيـه ويقارنه بالنتائج ، أو يتغافل عنه تماما ، وهو ما يحدث عادة ٠

وحينما يبلغ الانسان تعميماته ، لا يحاول اختبارها بشـــواهد جديدة ، بل يتشبث بها ، اما لانه يشعر بانها يقينية ، أو لانه يخشى مواجهة ما يترتب على التخلى عنها ، فهذا ، ادنى الى التمتع بثمرات الراحة العقلية ، والركون الى امان اليقين ٠

وقد شكل الادراك الشائع طرقا معتادة من الاستجابة لمواقف الحياة بحيث يميل الانسان الى قبول ما هو مألوف مساير لحكم العادة ، ويجمد سلوكه وفكره فى قوالب جاهزة تكفيه مئونة معاودة البحث والتساؤل ، ومعاناة اعباء التغيير ٠ ولا يقف الادراك الشائع كثيرا عند التفرقة بين ما هو عارض وعابر وبين ما هو جوهرى وثابت ويسرع الى الربط بين المظـاهر المبـاشرة للاشـياء ، اى بين بداياتها ونهاياتها بحيث يبـدو السبب فى علاقته بالنتائج وكانه قوة محدثة خالقة ٠

وتؤدى التوقعات والميول والامانى والاستهواء دورا مهما فى تحريف الادراك الذى ينتقى ، دون وعى ، ما يبرر فحسب الافكار المسبقة ٠ ولا يتحمل الادراك الشائع ارجاء الحكم او الاعتقاد بالنسبية ، بل يتطلع الى البت العاجل والحسم السريع فى اطلاق التعميمات لكى يصل الى الكلمة الاخيرة والجواب النهائى دون اعتبار للادلة التى تؤيـده ، والعمليات العقلية التى ادت اليه ٠

ومن هنا تعد « الحقيقة » مطلقة وليست نسبية ، ولا مجـال للاختبار والتجريب توطئة لتعديل ما نتصور انـه حقيقة فى ضـوء الظروف المتعددة التى تتصل بمجال الملاحظة ٠

وموجز القول ان الفهم او الادراك الشائع ، اذا ما قارناه بالعلم ، فاننا لا نبالغ اذا ما ادرجناه فى « اوثان » idols «بيكون»المشهورة او اذا عزوناه الى مجموعة « العقبات » التى تقف فى سبيل استخدام العقل استخداما سليما عند « ديكارت » ٠

وليس من المصادفة ان ترد ابرز سمات الفهم الشائع عند بيكون

وديكارت ، فقد كانا رائدين للتأسيس العلمى فى مفتتح العصر الحديث وكان عليهما ان يقيما قطيعة كاملة بين المنهج العلمى وسائر الطرائق والاســـاليب .

٣ - المنهـــج والمنحـــى :

وثمة ملاحظتان ينبغى الا يفلتـــا من اهتمامنا ونحن نذكر بيكون وديكارت تتصل الاولى بوحدة المنهـــــج ، وتتعلق الثانية بالاستقراء والاستنباط كعناوين قديمـــة للمنهج العلمى .

فأما وحـــدة المنهج لديهمـــا فقد تخطت كل ما قد يحث على التوجس من الاعتقاد بتجانس كل موضوعات الدراســة التى تخضع للمنهج العلمى الواحد . وبعبارة اخرى لا محل للظن باى وحدة المنهج تعنى فى مجـــال العلوم الاجتماعية احتــذاء العلوم الطبيعية فهــذا الظن امر مستحدث ، وقد يكون مبعثه ان العلوم الطبيعية اليوم قــد تجاوزت العلوم الاجتماعية الى حد بعيد ، ومن ثم تحيط بنـــا الخشية من السقوط فى التبعية ، وخاصة ان هناك من الفلاسفة المحدثين من يدعون الى رد الظواهر الانسانية على نحو ما اسلفنا منذ قليـــل الى الظواهر الطبيعية .

واما الاستقراء والاستنباط ، فقــد رسخ الاعتقاد لطول الترديد والتكرار بان المنهج العلمى اما ان يكون استقراء او اســـتنباطا ، او مزيجا منهما ، ويبرر هذا الاعتقاد ان كلا من بيكون وديكارت قـــد اطلق على منهجه هــذه التسمية او تلك . غير ان هــذه التســميات مستعارة من منطق ارسطو . وقد كان مصطلح « المنطق » عند ارسطو يعنى دلالة اوســـع فى ممارســـته ، فقــد كان يعنى قواعد الاستدلال وخطوات الاكتشاف معا فى آن واحد .

واختلطت صورة الفكر ومادتـــه لديـــه ولدى من تبعه . وللانصاف ينبغى ان نتذكر ان ارسطو لم يستخدم كلمة « منطق » ، بـــل جمعت مؤلفاته التى تتحدث عن صورة الفكر ومادته فيما يسمى بالاورجانون .

ولهـذا السبب اسـتخدم مصطلح واحـد للاشـارة الى مجالين ، الاول هو طرق وقواعد الاستدلال والاثبات ، والثانى هو طريقة الوصول الى المعرفة . ولمـا كان ارسطو والعصور الوسطى من بعده فكرا يـدور حول نفسـه ، ويتداول بضعة تصورات عن العالم لا يملك المفكر ازاءها الا ان يسـلم بها ويرددها بطريقة الشرح على المتن ، اى عليه ان يقرأ النصوص التى تتحدث عن العالم وليس عليه ان يكتشف العالم نفسه ، لان كل شىء معروف وليس عليـه الا ان يدلل عليه او يستخرج متضمناته والأبـاء بغضب من السلطة كيفما كان مصدرها .

لذلك خرج بيكون وديكارت ممثلين للاتجاه الجـديد لاعـادة اكتشاف العالم . ولم يكن المنطق القديم بدلالتيه السابقتين كافيـا لهذا الهدف ، فاستخدما كلمة جديدة هى المنهج الذى اعتقدا انه منطق جـديد فى مقابل المنطق القـديم ، ولهـذا السبب نفسـه استخدما الاصطلاحات نفسـها التى استخدمها المنطق القديم وهى الاسـتنباط والاستقراء ولكن بعد ان انتزعاها من سياقها المنطقى الاصلى . والواقع انهما لم يفرقا بين المنطق والمنهج نظـريا ، ولكنهما فرقـا بينهما فى الممارسـة . فما قدمـه بيكون هو قوائمه الثلاث :

الحضور والغياب والتدرج ، وما اقترحه ديكارت هو القواعـد الاربع : البداهة والتحليل والتركيب والاحصاء الشامل . وهى خطوات لاكتشاف المعرفة ، وليست قواعد استدلال ، اى هى منهج وليسـت منطقا .

فالمنهج اذن لا يستوعب او يستنفد داخل الاستقراء او الاستنباط لانهما نمطان من انماط الاستدلال والاثبات ، وليسـا نمطين من انماط المنهج الذى يعنى طريق الاكتشاف والتحقيق . ويستخدم المنهج ، بطبيعة الحال ، انماط الاستدلال بوصفها اطارا عاما فارغا لا يمتلىء الا بخطوات المنهـج .

والمنهج العلمى ليس مجموعة من الوصفات المجربة ، الجاهزة والمستقرة .

وليس لائحة بالقواعد التى يتوجب الالتزام بها فى كل عصر ، وعند كل موضوع بل هو متطور نام . وما حملنا على استخدام تسمية واحدة تضم مختلف تطوراته وتحوراته ، انما هو مجموعة من السمات او الشروط العامة التى ينبغى ان تصدق على اجراءاته التى تتضمن القدرة على الملائمة والتوسع والتصحيح الذاتى .

والواقع ان كافة موضوعات المعرفة خليقة من الوجهة النظرية على الاقل بأن تندرج تحت العلم . غير انها لا تصلح ان تكون موضوعا للعلم فى أية مرحلة من مراحل صياغتها الا متى نضجت ولاءمت منهجه ، أى صارت معدة لانطباق المنهج العلمى عليها ، وتوافرت لها شروطه .

الشرط الرئيسى هو أمكان تحقق الموضوعية على أن يكون معنى الموضوعية : ما يمكن الاشتراك فى انجازه ، او سلوك نفس الطريق لبلوغ نتائجه ، أو بعبارة اخرى ، هى ما يؤسس خلال العمل المتفق عليه بين الباحثين .

فالعلم يتميز عن سائر الفاعليات الانسانية فى انه وحده الذى يتيح الاتفاق فى وجهات النظر الى موضوع الدراسة ، وهو اتفاق على الطريقة التى تعالج بها الخلافات النظرية تمهيدا لحسمها والفصل فيها .

والعلم منهج ينتج محتوى نظريا أو معرفيا ، والذى يهم فيه هو منجهه وليس محتواه المعرفى ، لان نتائجه النظرية أو معارفه سرعان ما تتجاوزها البحوث التالية .

وهنا ، يجدر بنا أن نعود الى تساؤلنا السابق بحثا عن الاجابة فيما يتعلق بعلومنا الاجتماعية التى ما تزال قضية المنهج لديها مشكلة ملحة ، ومسالة تتعدد حولها الاجابات وتتخاصم على غير ما نعهده فى العلوم الطبيعية .

وقد راينـــا ان امتزاج العنصرين اللـــذين يشاركان فى دفع عجلة المشروع العلمى فى العلوم الاجتماعية ، وهما الحاجة او البـــاعث على السيطرة والتحكم فى الانسان والمجتمع ، وافتراض خضوعهما لمســـار يمكن كشفه ومعرفته ، كان امتزاجا على نحو معوق لنموها . فقد تضخم العنصر الاول على حساب الثانى .

او بعبارة اخرى اصبح العنصر الثانى وهو الذى يؤلف المحتوى المعرفى لهـــذه العلوم ، اصبح تبريرا لما يراد من العنصر الاول . فالكثير من النظريات الاجتماعية تمزج بين العـــلم والفلسفة والايديولوجية ، وتهدف فى خاتمة المطاف الى تسويغ بعض التصورات والمصالح .

ولم يكن هذا الموقف السيء نتيجة لسوء طوية باحثيها . بل يمكن القول بأن اوضاعا وشروطا احاطت بتلك العلوم من خارجها ، وانبعثت من داخلها فى الوقت عينه ، وهى التى عاونت على تخلفها عن العلوم الطبيعية .

فاما الاوضاع الخارجية فهى التى املت على البحث فى هذه العلوم اختيار القنوات التى يمكن ان تجرى فيها التصورات عن طريق التحـــكم فى الانسان والمجتمع . وتتألف هـــذه الاوضاع الخارجية من القـــوى الاجتماعية والسياسية الى جانب البدائل الثقافية الاخرى كالاديـــان والفلسفات والايديولوجيات . فهـــذه او تلك تنطوى على تصور معين للانسان والمجتمع ، ومثل اعلى تلتزم بـــه مصالحها او يطابق آراءها .

بينما نشأت الاوضاع او الشروط الداخلية من طبيعة موضوع البحث فى هذه العلوم ، وعلاقة الباحث بها وطرق تناولها وفهمها .

وتنتمى الاوضاع الخارجية الى ما يمكن تسميته بالسياق او الوعاء الثقافى للعـــلم الذى يتشـــكل فى نطـــاقه المحتوى المعرفى . وتنتسب الاوضاع الداخلية الى المحتوى المعرفى والمنهج الذى ادى اليه .

بيد ان السياق او الوعاء الثقافى ، والمحتوى العلمى رغم اشتباكهما وتساندهما الا ان لكل منهما استقلاله النسبى . فلئن كان العلم الاجتماعى يستمد مبررات وجوده وتطوره من نظم ثقافية معينة ، فأنه ما يلبث ان يتخطاها بما له من فاعلية نوعية خاصة لا تتكافأ مع العوامل الباعثة على قيامه ، ولا يتطابق معها . فهو يتزود منها ريثما ينطلق متخذا مساره الخاص ، وهو الذى يمكن ان يتبدى بجلاء فى المنهج العلمى .

واما ما يولده السياق او الوعاء الثقافى بما يضطرب فيه من تصورات ومصالح فهو المنحى .

ولابد أن تتعدد ضروب المنحى بقدر تعدد المصالح والمواقف فى الحياة الاجتماعية . والوعاء الثقافى ، والمحتوى العلمى رافدان ضروريان ، ولكن تتفاوت طرق الاخذ عنهما بالنسبة للمنهج والمنحى . **فالمنهج يتصل مباشرة بالمحتوى وينأى عن الوعاء ، على حين يبعد المنحى عن المحتوى ويدنو مباشرة من الوعاء أو هكذا ينبغى أن تجرى الامور فى العلوم الاجتماعية .**

والمشكلة الحقيقية الراهنة فى العلوم الاجتماعية هى اختلاط المنهج بالمنحى بغير تمييز بحيث نجد الباحثين فى العلوم الاجتماعية يطلقون تسميات متعددة على مناهجهم ، ولا نجد سبيلا لاقامة اتفاق حول ما يصلون اليه من نتائج . ولابد ان ثمة قصورا فى مشروعاتهم العلمية لأنهم لم يتفقوا بعد على المنهج . ويرد ذلك الى انهم جعلوا اتفاقهم حول المنهج مشروطا بالاتفاق حول المنحى ، ومن هنا احتدمت الخصومة داخل العلوم الاجتماعية .

فاذا ما حاولنا أن نفض الاشتباك بين المنهج والمنحى فعلينا أن نستأنف السير تحقيقا لشرط الموضوعية الذى اسلفنا بيانه .

ولتحقيق ذلك الشرط الذى يعنى السعى نحو الاتفاق وتأمين الطريق اليه ، ينبغى توافر امرين :

الاول : هو التساوق المنهجى Compatibility

وهو امكان رد المناهج المختلفة حاليا ، وقابليتها للترجمة الىخطوات وإجراءات يمكن أن يؤديها اى باحث مهما أنكر المنحى الذى يقترح تلك المناهج او اقـره .

والامر الثانى : هو التكافؤ القياسى Commensurability

الذى يعنى الاتفاق على التعريفات الاجرائيـــة للمؤشرات بحيث يمكن أن ننسبها الى مقام مشترك يتيح المقارنة الدقيقة على اساس امكان القياس بنفس الوحدات .

فأما التساوق المنهجى فيتطلب أن نميز ما هو علمى عما هو غير علمى ، أى أن نميز بين ما يتعلق بالمحتوى العلمى وبين ما يتصـــل بالمنحى الذى يرتبط بدوره بفلسفة أو أيديولوجية معينة . على الا يتم ذلك التمييز بطريقة مباشرة ، أى ليس بالوعى والتصريح بما هو غير علمى ، بل بجعله عاجزا عن التدخل المباشر فى القضية العلمية .

ولن يكون ذلك الا بصياغة قضايا العلوم الاجتماعية على النحـو الذى لا يجعل الحكم عليها معتمدا على مقاييس الحكمعلى المنحى فلسفيا كان او ايديولوجيا .

ويعنى هـذا ان تطوع القضية العلمية فى بحوث العلوم الاجتماعية لشروط صياغة الفرض العلمى الذى يقبل التحقق من صحته من حيث المبـدا . وكل ما لا يقبل هذا التطويع يظل خارج المحتوىالعلمى حتى يجـد طريقة فيما بعد لهـذا التطويع . وهنا يمكن أن نبدأ الطـــريق نحو حل مشكلة العلوم الاجتماعية من جهـــــة العلاقة بين الباحث وموضوعات بحثـه .

فاذا ما توجهنا للتكافؤ القياسى لالفينا اننا بازاء مشكلة بالغـــة الخطورة لانها تتخفى وتتنكر فى مصطلحات علمية جليلة . فما يتوجه له الباحثون بالدراسة ليس وقائع علميـــــة مهما يتكلفون فى تجريدها

واجتزائها . بل هى مواقف كليـة مهما تكن درجة بساطتها . والبدء من الموقف لا يفضى الى شىء سوى الموقف نفسه بحيث لا يصلح تعميمه على موقف آخـر . ولقـد تيسر للعـلوم الطبيعية ان تجـد حلا لذلك . فما يوجـد فى الواقع الفيزيائى هو فى اغلب الاحيان مركبات معقدة فى حركة دائبة تختلط بغيرها فى كوكبات متعددة من العلاقات . وقد توصلت تلك العلوم الى الوحدات أو الوقائع العلمية مثل الذرات أو الموجات او غيرها .

غير ان علمـا واحـدا من العلوم الاجتماعية قد نجح ايضـــا فى بلوغ ذلك المستوى ، وهو « علم اللغـة » عندما استطاع ان يميز مثلا فى مواقف الكلام بين « المورفيم » « والفونيم » ، وهى وحدات أو وقائع يمكن قياسها بطريقة أو بأخرى .

وهنا يمكن ايضا ان تحل مشـكلة العلوم الاجتماعية من جهـــة نوعية الظاهرة الانسانية متى استطعنا تحليلها الى عناصرها الاساسية .

وعلى أيـة حال ، فان هـذه الشروط السابقة قد حققتها ممارسة المنهج العلمى فى العلوم الطبيعية على درجات متفاوتة ، وعبر مراحـل طويلة من التطوير والتصحيح .

والمنهج العلمى ليس مجرد طريقة لتسجيل الواقع تسجيلا سلبيا ، وليس انعكاسا لـما يجرى فى الواقع ، بل هو جهد ايجابى للفهـــم وتصحيح الفهم الى غير نهاية .

وهو يفترض مسلمة أو مصادرة الحتمية التى تسرى فى كل اجراءاته العملية او العقلية وهى تتضمن افتراض مسار أو نظام تجرى وفقـــه الظواهر فى أطراد Uniformity ، وتســـاند Interdependence ولابد ان تختلف الحتمية الاجتماعية عن الحتمية الفيزيائية فى ان البشر بوعيهم وارادتهم جزء منها .

ويهدف المنهج الى **التعميم** الذى يتحدد فى صيغ Formulas قد تكون قواعد او قوانين او نظريات . ويتحقق هذا عبر عدة **وظائف منهجية** هى الوصف والتفسير والتنبؤ ويؤدى المنهج وظائفه بمقتضىعدة **ابنية منهجية** هىالمعطياتوالوقائع ، والمفاهيم ، والفروض التى يعمدها التحقق صيغا علمية فى نهاية الامر .

ويستخدم المنهج **ادوات او تقنيات** لجمع المعطيات التى تعالج بحيث تغدو وقائع علمية فيما بعد .

وقد يؤثر المنهج لغة يصوغ بها نتائجه او صيغه قد تكون الرياضيات احيانا او الاحصاء او غيرها ، فما يهم هو اللغة المواتية التى تيسر اوسع التعميمات ، واخصب الاستنتاجات .

ولسنا فى حاجة الى مزيد من الالحاح والتوكيد على ان المنهج العلمى لا يعمل وحده ، بل يعمل فى سياق ثقافى يفرض تعددا فى المنحى هو الذى نطلق عليه احيانا **الاطار المرجعى** Frame of Reference وهو الاصطلاح الذى استخدمه « اينشتين » للتعبير عن الموقع الذى يتخذه الملاحظ لرصد الحوادث ، ولابد ان تختلف النتائج باختلاف المواقع . **والاطار المرجعى ليس هو الاطار التصورى** Conceptual Scheme فالاخير هو المجموعة المتسقة من المفاهيم التى ترتبط فيما بينها برابطة نظرية ما . وقد يختلط الاطاران معا اذا ما عجزنا عن تمييز المنهج عن **المنحى** .

وتعدد المنحى ليس فكرة جديدة ، فقد عرضت على انحاء متباينة لدى الكثير من الباحثين الذين تصدوا بالدراسة لتاثير الوعاء الثقافى على المحتوى العلمى . فهناك القاعدة Basis او البنية وما يعلوه من بنية فوقية او ايديولوجية عند ماركس .

وكذلك فكرة « **المنظور** » Perspective عند كارل مانهايم . ومصطلح « **الا بستميه** » Episteme **عند** « **فوكو** » الباحث البنيوى الذى يرى انه مجموع المقولات الموضوعية او الاساسات السفلية والتربة التحتية Sous — Sol **التى بمقتضاها يمكن دراسة النظم والاوضاع** التى ادت الى ظهور الاشكال المتنوعة للمعرفة العلمية .

كما أن هناك مصطلح «توماس كون» الذى اكتسب شهرة واسعة وهو « البارادايم » Paradigm اى النموذج المقاس عليه او الوزان . وهو يشبه ما يسميه « وايتهد » بالكوزمولوجيا او النظرة الشاملة الى العالم . وهى تنشأ عما يسمى احيانا بالمناخ الفكرى للعصر Climate of Opinion ويقترب من ذلك ايضا ما يسميه « مارشال ووكر » Walker بالنموذج Model الذى يطلق على المنحى السائد لمرحلة معينة من مراحل تطور العلم .

غير أن فريقا من الباحثين فى العلوم الاجتماعية هم الراديكاليين وانصار اليسار الجديد ، يرون ان على الباحث ان ينتقى « وجهـــة نظر » يقيم عليها تحليلاته المتحيزة بالضرورة بما ينطوى عليها من التزام وتوجيه . والموقف الذى يزعم تحرره من ذلك انما هو فى نظرهم موقف الملاحظ المتجاوز للمجتمع والواقف خارج التاريخ . وما دمنا لا نعثر على هذا الموقف فعلا ، فنحن محكوم علينا باللاموضوعية ، « فلكم علمكم ولى علم » ولا مفر من الشقاق والنزاع . وهكذا وضع هؤلاء الباحثون القضية بحيث لا تجد مخرجا ونسوا انهم يسلمون سلاحهم لخصومهم لان ما يصلون اليه من نتائج محكوم عليها سلفا بأنها غير موضوعية بمقتضى وجهة نظرهم نفسها ، ولابد اذن ان نحتكم فى الفصل بين الاراء المختلفة الى معيار آخـر غير العلم وقد تكون اغلبية الاصوات ، او قوة السلاح ، او غيرها من المقاييس . وهنالك تتصادم الافكار ، المفترض انها علمية ، ولا تحل على الصعيد العلمى بل على الساحة السياسية او العســكرية احيـــانا .

والذين ينكرون وحدة المنهج فى العلوم الاجتماعية او امكان قيامها يتفقون بصورة أو بأخرى مع موقف الراديكاليين واليسارين الجدد فى بلوغهم النتيجة نفسها وأن جاءت عبر طرق متباينة .

ولعلنــا نحسن صنعا لو فرقنــا بين المناضل الحزبى او غيره وبين الباحث . فلا يهم ان يجمع المناضل الحزبى فى مواقفه الفكرية بين ما ينتمى الى العلم وما ينتسب الى غيره من دين او فلسفة او ايديولوجية ،

أو بعبارة اخرى ، بين ما هو نتاج المنهج ، وما هو نتاج المنحى ، لان موقفه شـامل ولا يمكن ان يجتزىء منه ، بل يتخذه صفقة واحدة وقـد تهيـأ للتضحية فى سـبيله ٠

أما الباحث فله شأن آخـر ، ولابد ان تتحدد مناطق النفوذ لديه ، ليس بدعوى التخصص ، بل للمساهمة فى بنـــاء جسور الاتفاق بين مختلف وجهات النظر الى الواقع الانسانى ٠

الفصل الثالث

المشروع العلمى فى البحث الاجتماعى

الفصل الثالث

المشروع العلمى فى البحث الاجتماعى
« مشـــكلة وأقتـراح بالحـل »

١ ـ معنى المشروع العلمى .

٢ ـ مشكلة العلوم الاجتماعية .

٣ ـ الصورة العلمية فى مقابل الواقع المباشر .

٤ ـ وضع المشكلة نصف الطريق الى الحل .

٥ ـ اقتراح بالحل : التمييز بين الوحدة والموقف .

١ ـ معنى المشروع العلمى :

على الرغم من كثرة تداولنا لمصطلح « العلم » ، ورسوخ الاقتناع باننا على بينة من أمره ، الا اننا لا نعنى كثيرا بالوقوف لحظة لنتسائل عما يميز العلم عن سائر المشروعات الانسانية مثل الفلسفة والايديولوجية وغيرهما .

وليس المقصود هنا تعريف العلم ، اى تحديد أهدافه وموضوعاته ومناهجه ، بل بيان ما يبقى له مميزا وفارقا عن غيره .

فالذى نعرفه عن الدين والفن والفلسفة والايديولوجية ، انهـا جميعا مجالات لا سبيل الى حسم قضاياها والفصل فى صحتها او بطلانها بحيث يمكن أن يتفق البشر جميعا على دين واحد أو فلسفة معينة ، وكذلك فن محدد وأيديولوجية بعينها ، هـذا اذا استبعدنا العناد او سـوء الطوية تفسيرا للخلاف .

الا اننا نكاد نسلم ، تصريحا او تضمينا ، بمعنى معين للعلم ، هو بوجهعام ، ما يقبل اختبار صحته بين من يستخدم المناهج والادوات نفسها . وهو اذن ما يمكن الاشتراك فى انجازه ، وسلوك نفس الطريق لبلوغ نتائجه ، وهو ما يؤسس خلال « العمل » المتفق عليه بين الباحثين المختلفين .

فالعلم اذن ، هو المشروع الوحيد الذى يتيح الاتفاق فى وجهات النظر الى موضوع الدراسة ، عن طريق الاتفاق فيما يؤديه الباحثون المختلفون المتباعدون فى الزمان والمكان من اجراءات .

وهو اتفاق على الطريقة التى تناقش بها الخلافات كى تحسمها كلما كان ذلك متيسرا .

ولابد أن يكون هذا الاتفاق المنشود اتفاقا منهجيا ، وينبغى ان يكون مقياسه الوحيد ، مهما تختلف المناهج والنظريات التى يستخدمها أو يقترحها باحثون مختلفون ، ينبغى أن يكون قائما على امكان رد تلك المناهج وقابليتها للترجمة الى خطوات واجراءات يمكن ان يؤديها اى باحث مهما أنكر النظرية التى تقترح تلك المناهج او اقرها .

وهذا هو ما يمكن تسميته بالتساوق المنهجى . Compatibility

٢ – مشكلة العلوم الاجتماعية :

غير أن ما يجرى من بحوث اجتماعية لا يمضى على هذا النحو ، فعلماؤنا الاجتماعيون يختلفون حول قضيتين رئيسيتين هما : نوعية الظاهرة الانسانية والاجتماعية ، والعلاقة بين الباحث وموضوع بحثه .

ويرتد هذان الاختلافان الى تصورين آخرين لا ينتميان الى مجال العلم ، بل ينتميان الى الفلسفة والايديولوجية . وهما : تصور كل فريق لطبيعة الانسان ، وتصور كل منهم لطبيعة العلم ، فلا يمكن للعلم نفسه ان يفصل فيهما .

ولذلك جاء تباين مناهجهم انعكاسا لتباين انساقهم الفلسفية

ومنظوراتهم الايديولوجية . وما يبدو اختلافا بينهم من جهة المنهج انما هو فى نهاية الامر اختلاف فى المنحى النظرى .

وكان حصاد هــذا كله ان قصرت المناهج عند كل منهم عن استيعاب جوانب الظاهرة الانسانية والاجتماعية ، فهى اما تميل الى جانب دون آخر ، واما انهــا لا تقبل التطبيق الا عند من سـلم اولا بالافتراضات الفلسفية والالتزامات الايديولوجية التى صادر بها اصحابها منذ البداية .

فالمشروع العلمى فى البحث الاجتماعى ليس نقيا خالصــا ، بل يمتزج ويتشابك مع امور كثيرة غير علمية . ولذلك جاءت النظرية فى العــلوم الاجتماعية ، وهى التتويج النهائى للمشروع العلمى ، خليطا يجمع بين الفلسفة والايديولوجية وتصورات الحياة اليومية .

ومن ثم ، فان ما يسمى « بالنظرية » فى تلك العلوم ، ليس نظرية علميــة . وذلك لان النظرية العلمية ينبغى ان تشكل نسقا مغلقا ، يقوم على مجموعة من المفهومات ، والقضايا التى تربط بين هذه المفهومات بحيث يمكن ان تتخذ النظرية فى نهاية الامر شكلا رياضيا او نســـقا استنباطيا Axiomatic يعتمد على طائفة من التعريفات والمصادرات المفضية الى مبرهنات بحسب قواعــد تحويل منطقية ، وبشرط ان تكون التعميمات التى تنتجها المبرهنات قابلة للتحقق الواقعى او التجريبى .

اما النظرية الاجتماعية فى وضعها الراهن ، فهى نسق مفتوح من قمته وقاعــدته على الســواء .

فمن قمتها تتسلل الفلســـفات والايديولوجيات والتقويمات دون رقابة او تدخل، وتتسرب من قاعدتها التعميمات الامبريقية دون ان تؤسس رصيدا متفقا عليــه من الفروض المحققة .

وقد ادى ذلك اما الى الاخفاق فى اخضاع بعض النظريات للاختبار الامبيريقى ، او الى الاضطراب فى التمييز بين التفســيرات النظرية ، والتعميمات الامبيريقية .

فأما النتيجة الاولى ، فترد الى ان النظريات الاجتماعية توثق بربط محكم بين عناصر متعددة وكأنها نسيج واحد ، وتعاملها على انها تقوم جميعا على قدم المساواة ، وبالتالى تفقدنا الامل فى بلوغ اى اتفاق علمى حولها ، لان كل عنصر فيها قد تساند مع الاخر ، ولابد من قبولها بأسرها او رفضها صفقة واحدة . ولم يكن ثمة مفر اذن من ان يظل الخلاف قائما بين أصحاب النظريات فى العلوم الاجتماعية مادمنا لا نملك الوسيلة لحسمه ، او ليس لدينا على الاقل ، ما نتفق عليه لمناقشة الخلاف فى نطاقه وبمقاييسه . ويرجع ذلك بصفة اساسية الى تعدد المقاييس التى تدفع الى الاتفاق حول كل عنصر على حدة . فلا يمكن أن نناقش الافتراضات الفلسفية بمقاييس العلم وكذلك الالتزامات الايديولوجية والتقويمات . فلكل من تلك العناصر طريقتها ومقاييسها الخاصة التى تبرر اختيارها او قبولها ، وهى دون ريب طرق ومقاييس تنتسب الى غير مجال العلم .

أما النتيجة الثانية ، وهى الخلط بين التفسير النظرى والتعميم الامبيريقى فتتجلى فى أمور ثلاثة :

أولها : انتقاء تفسيرات نظرية جزئية مواتية (أو حسب اللـزوم Ad Hoc) من بين خضم من التفسيرات الممكنة دون تقدير نسقى للبدائل النظرية المعارضة .

وثانيها : التورط فيما يسمى بالتنظير او التفسير اللاحق ex port Facto حيث تختفى النظرية قبل اجراء البحث ، فلا يكون تفسير العلاقات الامبيريقية التى انتهى اليها البحث قائما على اساس من النظرية التى ترشد الفروض وتقودها بل يقوم على التقاط الباحث لبضعة جوانب واضحة من المعارف الشائعة فى مجال البحث بوصفها تفسيرا لنتائجه متجاهلا المدى الواسع من البدائل النظرية . وبذلك يفقد البحث القدرة على تفسير المعطيات الاخرى التى لم تخضع للبحث ، وبالتالى يعجز عن التنبؤ بما سيحدث لها ، وكان الباحث يقول « هكذا حدثت الامور ، ولا اعرف غير ذلك » .

وثالثها : مشكلة اختيار المؤشرات Indices, Indicators وقياســـها وقد اتخذت اهميتها البارزة لدى أصحاب الاتجاهات الوضعية الامبيريقية فى علم الاجتماع ، وعند أصحاب النزعة السلوكية فى علم النفس بوجه خـــاص ٠

فالواقع الاجتماعى وفقا لتلك الاتجاهات ، لا نخضع منه للدراسة الا ما هو ظاهر وخارجى وقابل للقياس ٠ فهنا ينبغى أن نستعيض عن الواقعة الداخلية التى تراوغنا بمؤشر أو مدلول خارجى أو علامة ظاهرة تدل على المفهوم ، وتقوم على مجموعة من الملاحظات ٠ فيدرس المفهوم فى ضوء العلامات او المؤشرات وهى تلك الجوانب التى تتحدد مثاليا على اساس « علاقة واحد بواحد One to One Relation » مع ما تشير اليـــه ، او تدل عليه ٠

ولقـد كانت اللهفة على تحقيق الموضوعية ، وهى النواه الصلبة للمشروع العلمى ، هى التى حملت على التطرف فى هـذا الاتجاه ، كما نجـده مثلا عند « لندبرج » الذى ينكر المشروعية العلميـــــة على مفهومات مثل المشاعر والغايات والقيم التى يعدها من قبيل الافتراضات الموهومة فى تفسير الظواهر ٠

وربما نجد مثل هـذا فى علم النفس السلوكى الذى لا يقبل من الظواهر النفسية الا ما يمكن قياســه ٠ ولا يتيسر هـذا الا اذا عثرنا فى الظاهرة على جانبها المصاحب الذى يدل عليها ، ويمكن تطبيق ادوات القياس عليه ، مثلما يقنع عالم الفيزياء بمؤشرات عمود الزئبق فى قياسه لدرجـات الحرارة ٠

ورغم مغالاة الوضعيين والسلوكيين فى تحديد مؤشراتهم وقياسها ، الا ان المؤشرات تظل قضية اساسية فى منهج العلوم الاجتماعية ، لانها وحدها التى تكفل وضع التعريفات الاجرائية التى لا يستقيم البحث بدونهـا ٠

وقد يتيسر العثور على المؤشرات فى موضوعات البحث فى العلوم الطبيعية بينما يتعذر ذلك ، بدرجة أو بأخرى ، فى العلوم الاجتماعية

فهـذه العلوم الاخيرة ، رغم استخدامها لمصطلح واحـــد هو المؤشرات الاجتماعية ، الا انـه لا يشير عندها الى شىء واحد فى كل الاحيان ولا يمكننا ، من الوجهة المنهجية ، ان ننسبه الى مقام مشترك يتيـــح المقارنة السليمة ، فضلا عن الاتفاق بين الباحثين ، وهذا هو ما يمكن تسميته « بالتكافؤ القياسى » Commensurability وهو امكان القياس بنفس الوحـــدات .

وهنا تبرز المشكلة الرئيسية فى تحديد المؤشرات . فالمهم هـــو التقاط الظواهر او الوقائع المحســـــوسة التى يكون لها من الجوانب الخارجية (اى المؤشرات) ما يقبل القياس والخضوع لاساليب الاحصاء ومعادلاتها ورسومها البيانية . ولابد اذن ان يعثر الباحث على الجوانب التى تقترن بالظاهرة . ومن ثم ينبغى على الباحث ، اثناء عمليـــة القياس أن يغفل كل ما يتعلق بالظاهرة المقيسة من دلالات الا كونهـــا ظاهرة تقاس فحسب ، ولا يبقى حينئذ سوى المقابلة التامة بين رقـــم القياس (اى المعدلات والنسب الخ) من جهــة ، والظاهرة المقيسة من جهة أخرى .

ولكن كيف نعثر على هــذا الجانب القابل للقياس ؟ وكيف نتثبت من أنــه جانب جوهرى وليس جانبــا سطحيا ؟ ومن ذا الذى يثبت لنــا ذلك التقابل أو التطابق بين الظاهرة وبين تلك المؤشرات دون غيرها ؟

فعندئذ تبـــدو أهميـــة « النظرية » بما تنطوى عليه من مفهومات ومفترضات ✻ Constructs

ولا ريب ان بنــاء النظرية يقترح ، بشكل او بآخـــر ، المنهـــج الملائم ، الذى يفضل بدوره اســـــتخدام ادوات لجمع المعطيات دون غيرهـــا ✻✻

✻ المفترض هو البناء الفرضى الذى لا يمكن تاييده علميا الا بنتائجه المشاهدة مثل الالكترون وغيره من المفهومات التى لا تخضع بنفسها للاختبار التجريبى : بل نتائجها التى تترتب على افتراض صحتها .

✻✻ الاداة Tool هى وعاء جمع المعطيات ، والاسلوب Technique

ومهما يكن من امر النظرية أو المنهج ، فثمة مســــألتان يثيرها استخدام المؤشرات ، وهما : التكميم ، والعينة .

أما التكميم فيثير السؤال : الى اى حد يمكن ان تستنفد المؤشرات القابلة للقياس الظاهرة المدروســـة وتستوعبها تماما ؟

والتكميم فى العــلم ، أى علم ، ليس هدفا بذاته بقدر ما هـــو أساسى أو معيــار موحــد يمكن ان تلتقى حوله مختلف الاراء .

وينبغى أن نفرق بين دلالتين للتكميم . الاولى من حيث هـــو «تعبير» واقعى عن طبيعة الظاهرة ، اى ان الظاهرة بطبيعتها متجانسة متكررة فى وحدات ، فيكون « الكمى » هنـــا تعبيرا أو انعكاسا مباشرا لظاهرة كمية ، كما هو الحال فى الكثير من الظواهر الاقتصادية .

والدلالة الثانية للتكميم هى دلالتها من حيث هو « تحويل » أو « ترجمة » للظاهرة ، بعناصرها الكيفية الموجودة عليها ، بقـــــدر المستطاع ، الى مقادير كمية يسهل قياسها والتعامل معها ، وتكفل بذلك شرط الموضوعية والاتفاق بين الباحثين لاختلاف المقياس على المستوى الكيفى .

ولا يعنى هــذا أن العلم بما هو علم لابد ان يشترط التكميم ، وان

=

هو طريقة استخدام المعطيات ومعالجتها مثل الاسلوب الاحصائى ، ويمكن اهمال التفرقة بين الاداة والاسلوب لانها جميعا فى نهاية الامر وسائل للحصول على المعطيات ، وليست هناك اداة تعمل بنفسها ، لان من يستخدمها قد صممها من قبل ويتوقع ، او يعرف ما ينبغى ان يقوم به للحصول على المعلومات ، وطريقـــة معالجتها . فالادوات والاساليب مصطلحات متبادلة Interchangeable بحيث يمكن استعمال الواحد محل الاخر . اما المنهج Method فهو خطة او استراتيجية استخدام الادوات أو الاساليب ، واستخدام ما تتيحه من معطيات أو معلومـــات .

الكيفى يجب اهماله واغفاله . فالواقع ان الكيفى هو الاصل الواقعى ، بينما الكمى هو التبسيط المصطنع من اجل تيسير الفهم .

والقياس لا يعنى دائمـــا التكميم ، فهناك مثلا الدراســــات الطوبولوجية ، وهى ذلك الاسلوب الرياضى للقياس الذى لا يقوم على **القيـــاس** بالدرجات الكمية Non-Metric وهو الذى يعتمد عليــه «القياس الاجتماعى» (السوسيو مترية) فى علم النفس الاجتماعى ※.

والمسألة الثانية هى العينة ، ولعل من الاسلم كثيرا الا تداعبنـــا احلام عريضة بشـــان استخدامها فى فهم الواقع الاجتماعى ، وذلك لان الكثير من البحوث الامبيريقية التى تستعيض بالعينات لبـــلوغ نتائجها ليس فى وسعها صياغة تعميمات نظرية ، لان العينة الاجتماعية ، مهما يكن من الاجراءات الاحصائية التى تستخدم فى تصحيحها وجعلها اكثر تمثيلا ، لا يمكن ان تجعل منها حالة ممثلة مطابقة يسهل تكرار التجارب على مثيلاتها والحصول على نفس نتائجها . وعلى هذا النحو ، فان البحوث الامبيريقية باستخدامها لما يطلق عليه عينات ، هى فى نهاية التحليل ، دراسة حالة Sase Study متخفية متنكرة ، وبالتالى فهى « دراســة حالة » غير مستوفاة .

٣ ـ الصورة العلمية فى مقابل الواقع المباشر :

لابد للعلوم الاجتماعية ، وكل فيما يخصه ، ان تصنع العـــلوم الفيزيائية الحديثة « صورة اجتماعية علمية » للواقع على غرار ما يسميه ماكس بلانك « بالصورة الفيزيائية للعالم » . فهذا هو ما يميز رجـــل العلم عن رجل الشارع .

ولا تقوم اهمية تلك الصورة على مجرد اكتساب امتياز خـــاص

※ من العيوب البارزة التى تصدمنا احيانا كثيرة من المعالجات الكمية ، انها تتسطح بحيث تصبح سردا احصائيا تقلب فيــه محتويات الجداول الرأسية الى سطور افقيــة تبـــدا عادة بعبارة « يتبين من الجدول السابق » ، ثم يصيبنا وابل من الارقام التى قلمـــا تغيب عنها الكسور .

الباحث يتيح له « رطانة » مختلفة عن لغة رجل الشـــارع ، بل تقوم اهميتها على القدرة على النفاذ والعمق فى فهم الواقع الذى يتصـــدى لبحثه ، والاستبصار او التنبؤ بمسارات مستقلة ٠

فثمة طريقتان ، واحدة للحياة اليومية ، واخرى للعلم :

الطريقة الاولى : هى ما تتصل بالعالم المباشر المحسوس كما يتلقاه ويدركه الافراد على نحو كيفى ٠ وهو ينطوى على الكثير من العناصر العارضة وغير الجوهرية التى يتعذر استخلاص التعميمات والتنبؤات المحكمة بوساطتها ٠

الطريقة الثانية : هى الصورة العلمية للواقع ، وهى تعد تركيبا نظريا تخدم فيه المفهومات والمفترضات كوسائل مبتكرة لمزيد من الفهم، على ان تقبــل المراجعة ، والتعديل والاستبدال بغيرها وفقا لامكانياتها فى الوصف والتفسير والتنبؤ ٠

ففى العــلوم الفيزيائية مثلا ، نجد ان لكل مقدار مقيس ، اى كل مسافة ، او فترة او شحنة او غيرها معنيان : الأول هو ما يعطيه القياس مباشرة عن طريق الحواس ، والثانية : هو ما يكون مترجما فى نطاق صورة العالم الفيزيائية (اى الصورة العلمية للواقع) ٠

ولا تشمل هذه الصورة المقادير الخاضعة للملاحظة فحسب ، بــل تشمل ايضا مكونات وعناصر ليس لها سوى دلالة غير مباشرة بالنســـبة لعالم الحس مثل المفهومات والمفترضات ٠ فالمفهوم العلمى ليس محض تجريد او ختزال لـــا هو عينى ملموس ، وليست الصورة العلمية للواقع مجرد متوسط حسابى لما يدركه الافراد ، كل بطريقته الخاصة ٠ فهذا لا يؤدى فى النهاية الا الى تقديم « جرد » موجز لامشاج من العنــاصر والعلاقات ٠ ولكن تظل هــذه الصورة العلمية مجردة تصور مساعد ، لان ما يهم فى نهاية الامر هو وقوع الحوادث فى عالم الحس المباشر ، وقدرتنا على التنبؤ ٠ فالعلم ، مهما يبلغ من رفعــة الشان لا يعدو ان يكون اداة وسيطة تفصلنا مؤقتا عن شتات الحياة اليومية الكيفيـــــة

الحسية ، وتفصيلاتها ريثما نعود بعدها ، وبفضلها ، اعمق فهما لها ، واقدر على التنبؤ بها .

فعلى حين يكون التنبؤ بوقوع حادث او واقعة فى عالم الحس ، أو الخبرة المباشرة مرتبطـا على الدوام بعناصر التقلب والمصادفة ، نجد ان وقوع الحوادث فى صورة العالم الفيزيائية ، او آيـة صورة علمية ، يتبع كل منهما لآخر وفقا لقوانين محددة بدقـة كافية ..

فمهمة هذه الصورة هى بلوغ الموضوعية والوصول الى اتفاق فى المعايير ، والتحرر من القياسات الفردية والمنفصلة بعضـها عن البعض الآخـــر .

ولقـد فطن « كلود ليفى ستروس » Srauss ، صاحب النماذج البنائية الى التفرقة بين العالم المحسوس المباشر والصورة العلميـــة ، ولكن بطريقته الخاصـة .

فقد جعل من العلاقات الاجتماعية ، كما يحياها الناس ، مجـرد مادة خام تصلح لما يسميه بالتفسيرات الثـــانوية قليلة الجـدوى ، أما التفسيرات العلمية ، فهى التى تدخل فيها النماذج Models وســـيطا منهجيا بين العـلاقات الخـــام وبين البنية العميقـة التى تحكم تلك العلاقات . وعلى هذا النحو استطاع « ستروس » أن يدخل ما يســميه « بالنماذج الاحصائية » فى الحاسب الالكترونى لكى يصل الى القوانين الثابتة للعلاقات الاجتماعية .

٤ ـ وضع المشكلة نصف الطريق الى الحل :

فاذا عدنا الى اصل المشكلة فى افتقاد الاحكام فى المشروع العلمى لبحوث العلوم الاجتماعية لوجدناها ، كما اسلفنا ، فى النسق المفتوح والمتساهل لنظرياتها المعلنة او المضمرة .

فمعظم البحوث اما تتطـــرف فى انفتاحهـــا على الفلســـفات والايديولوجيات والتقويمات ، أو تنفرط نتائجهـــا الامبيريقية المتعددة

الى قطع من الفسيفساء لا تألف معا فى تكوين صورة واضحة المعـالم للواقع الاجتماعى .

بل قد يبلغ الامر اسوا حالاته عندما يعلن الباحث انتماءه الى نظرية كبرى من نظريات العلوم الاجتماعية مثل المادية التاريخية او الفنومنولوجيا او غيرها ثم سرعان ما نجده منخرطا فى بحث أمبيريقى عادى يتنـاول فيه مشكلاته كما يتناولها صاحب المنحى الوضعى ، وكأن النظرية المعلنة رقعـة زاهية الالوان تتصدر البحث كان من الممكن ان تلصق ببحث آخـر دون ان يحدث ذلك فارقا ملحوظا ، او تسـتبعد من البحث الاصلى دون أن تترك فراغا . ثم تأتى مرحلة اسـتخلاص النتائج فنجدها جاهزة مؤيـدة للنظرية وكان من الممكن صوغ النتائج دون مشقة اجراء البحث الذى لم يصمم للنظرية ولم يسلم بنفسه اليها .

والواقع ان تلك الممارسات ، سواء تطرفت فى التنظير او افرطت فى التجريب ، ترد الى ان الارض المشتركة التى يؤسس عليها المشروع العلمى فى البحث الاجتماعى لم تمهد بعد ، ولم تحدد تخومها .

ومن ثم يتوجب علينا ان نضع المشكلة بحيث تسير نحو الحل ، ولا ندعها طريقا مسدودا لا يفضى الى تأسيس الاتفاق بين الباحثين .

فالوضع السديد للمشكلة هو أن نميز ما هـو علمى عما هو غير علمى ، ولكن بطريقة غير مباشرة ، ليس بالوعى او التصريح بما هو غير علمى (فلسفة او ايديولوجية او قيم) ، بل بجعله عاجزا عن التدخل المباشر فى القضية العلمية .

ولن يكون ذلك الا بصياغة قضايا العلوم الاجتماعية على النحـو الذى لا يجعل الحكم عليها قائما على مقاييس الحكم على الفلسفة او الايديولوجية او القيم ، ويعنى هذا أن تطوع القضية العلمية لشروط الفرض العلمى الذى يقبل التحقق من صحته ، من حيث المبدأ ، وكل ما لا يقبل هـذا التطويع يظل خارج العـلم حتى يجد طريقه فيما بعد لهـذا التطويع .

وقبل ان نمضى الى تجلية جوانب المشكلة على الوجـه الذى اشرنا

اليــه ، علينــا ان نفرق بين مسألتين ، الاولى هى السياق او الوعــاء الذى تتشكل فيه عمليــات البحث ، والثانية هى المحتوى المعرفى للبحث فأما الاولى فهى ما يشغل بــه تاريخ العلم او سوسيولوجية المعرفة ، كما تشـغل به فلســفة العلم الى حــد ما ٠

وأما الثانية فهى ما يشـغل به العلم نفسه ، ففيــه تتحدد قضاياه ونظرياته ومناهجه وهو الذى يعنينا الحديث عنه الآن ٠

فلتكن « مصادر » الفروض فلسفة او ايديولوجية او قيمة او اى شىء آخــر ، فهــذا لا يهم ، ولكن يجب ان نستمد من هذه المصـــــادر المتنوعة ما يمكن ان يصــاغ فى فروض ٠ فهنا يمكن ان تنشأ لغة مشتركة يتعامل بها « المختلفون » ويمكن ان يتناقشوا فيما يخضعونه من فروض يغزلونها من افتراضاتهم الفلســــــفية او منظوراتهم الايديولوجية ، او مدرجاتهم القيمية ٠

ولا يشبه التطويع لشروط الفرض العلمى وضع الآراء والافكار على سرير « بروكروست » حيث تقطع اوصالها حتى يلائمها ، بل هو اشبه بممر او ثقب لا يسمح الا بعبور ما هو علمى محتجزا امامه ما ينتمى الى غير العــلم طالما كان عاجزا عن صوغ نفسه فى فرض يقبل التحقق من صحته او كذبــه ٠

ولا يعنى هــذا ان ما يبقى للعلم الاجتماعى لن يعــدو ان يكون نتائج هزيلة وتعميمات ضحلة لا غناء فيها ، بل يعنى ان تظل الفلسفات والايديولوجيات والقيم بالنسبة للعلوم الاجتماعية رصيدا هائلا لا يمكن استثماره الا اذا تحول الى « عملة » قابلة للتداول بين العلماء ٠

فما ننشــده هنا ان يكون هناك محكات مشتركة يمكن الركون اليها للحكم على صحة القضــايا التى يطرحها اصحاب النظريات المختلفة ٠ غير ان ذلك لا يفضى تلقائيا الى الحسم مثلا بين قول الماركسية بــأن المجتمع فى تناقض وصراع ، وقول الوظيفيين بأنــه متوازن مستقر ، فهــذا من شــأن المنظورات الايديولوجية ٠ وكذلك الدعوى بالعلاقــة

الجدلية او الزعم بالتكامل ، فهذا من شأن الافتراضات الفلسفية . ولكن على الماركسيين والوظيفيين وغيرهم ان يستخرجوا من هذا الزعم أو ذاك ما يصلح ان يكون فروضا علمية تقبل الامتحان ، وتحتكم الى المشاهدات والتجارب . وقد يؤيد او تفند فروض من هـذه النظرية أو تلك ، بحيث تنضم الفروض المحققة الى شبكة نظرية أوسع قد تتجاوز حدود النظريات الاصلية ، وتتخذ طريقا خاصـا للتطور فهكذا يتأسس المشروع العلمى ، ويرتفع صرح العلم شيئا فشيئا ، طابقا فوق طابق .

ويسلك تكوين الفروض وجهتين ، الاولى وجهة هابطة ، وهى التى تستمد محتواها من الفلسـفات والايديولوجيات التى تبلورت وصقلت تعبيراتها . والثانية وجهـة صاعدة ، وهى التى تستخلص استبصاراتها من الخبرة اليومية المعتـادة والممارسات المباشرة . ولا ريب ان تلك الاستبصارات لا تنشأ بمعزل عن افتراضات مسبقة وتصـورات ضمنية وتقويمات معينة تتصل بأعم قضايا الانسان والمجتمع . وبذلك تتسلل اليها الفلسفات والايديولوجيات والقيم على درجات متفاوتة من الوعى والاتساق . وعلى آية حال فهذه الوجهة الصاعدة هى التى يؤثرها الوضعيون والسلوكيون .

وسواء كان الاتجاه صاعدا او هابطا ، فالمحصلة المشتركة هى تحقيق الاتفـاق النامى بين المشتغلين بالعلوم الاجتماعية .

ولكن ما هو الفرض ؟؟

الفرض قضية تحدد العلاقات بين المتغيرات ، اى بين الوقائع والمفاهيم التى تتجاوز الوقائع والتجارب المعلومة ، بمعنى انـه يتضمن ظرفا او حدثا لم يثبت وجوده بعد بين الوقائع ويمكن اكتشافه .

وهو يعين وجهة السير من الجوانب المفترضة الى الوقائع المتعلقة بهـا . فالفرض اذن اقتراحات بروابط ممكنة بين الوقائع الفعلية او المختلفة ، على ان تكون هـذه الاقتراحات قابلة للتقرير الصريح المحدد بحيث يمكن كشف متضمناتها بالوسائل المنطقية .

فيصاغ الفرض فى نظرية برهانية (مبرهنة) Theorem لهـــا نتائجها المترتبـة منطقيا على مقدماتها . وهـذه المترتبـات هى التى تدبر لها المواقف التجريبية لاختبار صــحتها بحيث لابـد ان تكون الوقائع القليلة التى يربط بينها الفرض بخيط منطقى متصل من بين نتــائج الفرض المنطقية ، ولكن على ان يتخطاها الى غيرها من وقائع كانت مجهولة .

وبعبارة اخرى ، فان منطوق الفرض ، اى صيغته التى ستصبح قاعـدة او قانونا اذا تأيدت ، لا يخضع بذاته لعمليات التحقق ، بـل نتائجـه التى تترتب على افتراض صحته هى التى تخضع للتحقق . فكاننا نقول اذا صدق الفرض القائل بالعلاقة ع بين س ، ص ، فلابد منطقيا ان يحدث ا ، ب ، ج ... ، ومن ثم تمضى عمليــات التحقق الى ا ، ب ، ج ... الخ .

وتدبير المواقف التجريبية لا يقتصر على تجـارب ومشـاهدات المعمـل ، بل يتعداه الى كل ما يؤدى الى تمييز المتغيرات الاساسـية ومقارنة تفاعلاتها على الطبيعة . فينبغى أن توجـه الاسئلة الملائمـة لنحصل على الاجابات الصحيحة ، والفروض هى تلك الاسئلة الملائمة.

ولا يقنع العـلم بتجميع الوقائع ، لانه لو ظل كذلك لما تحـرك خطوة ، والفروض هى التى تجعل من تجميع الوقائع ، بايجـاد علاقات بينها ، الخطوة الرئيسية لتقـدم العلم .

ويتم ذلك عن طريق التجريد الذى ينشد التعميم . ويقوم التجريد على تمييز الخصـائص المناطة بموضوع الدراسـة واهمال غيرها من خصائص . وكل تعميم فرض ، والتعميم او الفرض العلمى هو ما يخضع للتحقـق .

ولئن كان التعميم غايـة اساسية للمنهج العلمى ، فهو كـذلك بدايـة له ، ولكن على صور تتفاوت درجـة جلائها وصراحتها . فأى تعميم يفترضه الباحث هو الذى يحفزه على انتقاء معطياته على النحو الذى يعاونه فى تحديد مشكلة بحثـه وصياغتها ، كما يحمله على أيثار

مفاهيم معينـــة تعقد الصلات بين تـــلك المعطيـــات والوقائع . والفرض هو اشد ضروب التعميمات جلاء وصراحة ، واكثرها وفاء لشروط المنهج العـــلمى .

وعلى هـــذه الوجـــه يتجلى فى صوغ الفرض واختباره كل ثراء المنهج العلمى وخصوبته ، فبه تنظيم الوقائع المتناثرة حـــــول المفاهيم ، ومن تحققه تتولد النظريات والقوانين .

وهكذا يمكن ان نجـــد مخرجا لأزمة المشروع العلمى فى العلوم الاجتماعية من جهة صلة الباحث بموضـــوع بحثه الذى تغلب عليـــه « ذاتيته » التى عرفنا الطريق الى ابطال تأثيرها .

ويبقى لنا جولة اخيرة مع موضوع البحث فى العـــلوم الاجتماعية الذى يقاوم بتعقيده وتقلبه ومراوغته محاولات الوصف والتفســـير والتنبؤ ، وهـــذا هو ما نحاول ان نتصدى له فى اقتراحنا بالحل .

٥ ـ اقتـــراح بالحـــل :

التميز بين الوحـــدة والموقف :

ينبغى لنـــا ان نفرق بين مجالين لكل منهما طرائقه التى يسلكها، وهما مجال الخبرة المباشرة ، ومجال العلم ، وهما اللـــذان يناظران فى العلوم الفيزيائية عالم الحس ، وصورة العالم الفيزيائية كمـــا اشـــرنا منذ قليـــل .

ففى الخبرة المباشرة ينخرط النـــــاس فى مواقف كليـــة متشابكة يواجهونها ، ويلتفون حولها بطرق متباينة تعينها محددات متعـــددة بعضها واع واكثرها غير واع بحيث ترتـــــدى التبريرات احيانا رداء التفسيرات وتختلط الوسائل بالغايات ، وتختفى الفروق بين العموميات والجزئيات ، وتقفز الاستنتاجات دون تسويغ منطقى أو واقعى من مقدمات غير معلنـــة تصدر عن نثـــار مهوش غير متجانس من الفلسفات والايديولوجيات والتقويمات .

فالانسان في هـذا المجال يواجـه موقفا برمته ، ينفعل به ، ويفكر فيـه ، ويتخـذ قرارا ، ويتصرف على الفور دون ان يتوقف لحظـــة ليفصل ، أو يبحث فى عناصر او متغيرات الموقف الذى ينفس فيه .

ولم يتيسر للعلوم الاجتماعية ، بوجـه عام ، أن تنأى كثيرا عن مجال المواقف فى الخبرة المباشرة . وتكاد تدنو لغتها فى البحث من لغـة الحياة الجارية مع تفاوت فى درجـة جفاف الاسلوب ، وايجازه ، وترصيعه بالكثير من المصطلحات التى توشك أن تكون محض مرادفات للالفاظ المعتـادة الشائعة . ولعل مبرر الباحثين فى هذا الصدد هـــو قولهم بأن هذا هو شأن الوقائع الانسانية والاجتماعية الذى ليس فى وسعهم ان ينفصلوا عنـه .

غير أن هـذا البرير يضعهم خارج العلم على الفور . ففى العلوم الفيزيائية نفسها نجد ان الباحث يبدأ أول الامر من حوادث فيزيائية فى نطاق مواقف مختلطة متشابكة ، ولكنه ما يلبث أن يميز فى هذه المواقف ما يتصدى له بالدراسة من وقائع او وحدات يعزلها عن سياقها الكيفى الذى تختلط فيه بغيرها ، ويكشف عن طابعها النموذجى المتكرر ليصل الى تعميم علمى مشروع .

ولا يعنى هـذا ان المواقف الفيزيائية تماثل المواقف الانســانية والاجتماعية ، فالاخيرة شـــديدة التعقيد ، وتدخلهـا عناصر الوعى والارادة ممـا يجعلها متقلبة مراوغـة لا تسـلم نفسـها بسهولة للتنبؤ والتحكم . ولا ريب ان هـذا من شـأنه أن يغلب المصادفات والاستثناءات التى تجعل من التعميم أمـرا محفوفا بالمحاذير .

ولكن كيف نقيم علمـا ؟ او بعبارة اخرى ، كيف يمكن رســـم « صورة علمية » انسـانية واجتماعية يزداد صقلها وتتحدد معالمها مع تقـدم البحث على كل جبهات الواقع الانسانى والاجتماعى ؟ .

فعندما ما يحسب الباحثون انهم قد ظفروا بوقائع علمية انسانية يجرون عليهـــا مشاهداتهم وتجاربهم ، أو يخضعونها لغير ذلك من

مناهج ، فانها سرعان ما تفلت من صرامة تعميماتهم لانها تجىء وتمضى دون ان تتكرر او تطرد على نحو لا يسمح بتطويعها لصيغ دقيقــة من التعميم .

وقد يلجـأ الباحث الى اصطناع اجراءات معقدة لتوفير درجــة ملائمة من تمثيل العينة أو غيرها من اجراءات ، ولكنه يقصر فى كل الاحــوال عن بلوغ المستوى الذى بلغــه زميله فى العلوم الطبيعية .

وربما عزا الباحث تنازلاته المنهجية الى طبيعة الظاهرة الانسانية ولكننا نرى الامر على خلاف ذلك . فالعجز عن كشف الاطراد لا يكون فى طبيعة الظاهرة الانسانية . كما لا يرجع الى تخلف المناهج التى يســتخدمها .

فالسبب الحقيقى هو ان ما يدرســه الباحث ليس واقعة علمية انسانية ، أو اجتماعية ، مهما يتكلف فى تجريدها واجتزائها ، بل هى موقف كلى مهما تكن درجــة بساطته .

فما يحدث بالفعل فى مجرى الحياة المعتــادة هو مجموعة من المواقف الكليــة التى تأتلف بدورها من عناصر متعددة . وحرص الباحث على ما يقع بالفعل واعتقاده بأنــه وحــدة التحليل انما يؤدى الى طريق مســدود ، لان المواقف تتعدد وتتشكل على انحاء شتى لا يمكن ان يحصرها عــد .

والبدء من الموقف لا يفضى الى شىء ســوى الموقف نفســه بحيث لا يصلح تعميمه على موقف آ خــر . ولقــد استطاعت العلوم الفيزيائية أن تجد حلا لهذا . فما يوجد فى الواقع الفيزيائى هو فى اغلب الاحيان مركبــات معقدة فى حركة دائبــة تختلط بغيرها فى كوكبات متعددة من العلاقات . غير ان العلوم الفيزيائية حاولت وما تزال تحــاول الوصول الى العناصر النقية او الذرات ، او الجسيمات ، او الموجات ، او غيرها ، فى كلمة واحدة ، الوحدات التحليلية .

وقد لا تخضع هــذه الوحدات للمشاهدة الحسية على الاطلاق ،

وقد تند احيانا عن مطالب المنطق المعتاد ، فهناك الجسيمات كالالكترون الذى يقال انــه يقفز من مدار الى آخر فى فى « لامكان » In no Place كما ان هنـــاك « القصور الذاتى » Inertia الذى لا يمكن ان نجده متحققا فى الواقع رغم ضرورته فى فهم الحركة الواقعية ٠

ومثل هـذه الوحدات التحليلية ليست مجرد كيانات ، بل قد تكون عـلاقات ، وسواء كانت هـذا أو ذاك ، فلا غنى عنها فى وصف او تفسير ما يحدث فى الطبيعة ٠ وقد يكون الامر ايسر فى تصوره فى وقائع العلوم الطبيعية عما هو عليـه فى العلوم الاجتماعية ، ولكن التجانس والاطراد المزعوم لوقائع الطبيعة انما هو تجانس واطراد وحـــدات التحليـــل ٠

فحتى « المـاء » الذى يتحدث عنـــه عالم الطبيعة ليس هو ما تتيحــه لنا الطبيعة بالفعل ، بل هو ماء مقطر ٠ ولاشك ان ما نقابله دوما فى حياتنا ، وفى ابسـط تصرفاتنـا هو المواقف ولكن ليس بالمعنى الذى درجنـا على استخدامه فى الفلسـفة أو السياسة ، بل بالمعنى الذى يشـير الى تعدد العناصر ، وتشـابك العلاقات فى زمان معين ومكان محـــدد ٠

ولا مفر اذن من ان يبدأ الباحث بالموقف مثيرا لبحثه ، وحافزا لفروضه ، ولكن على ان يجرد منه عناصره وبسائطه ٠

فما يهم هنـا هو ان يجد الباحث ، او يصطنع الوحدات الوقائعية اى التحليلية ، التى يركب منها ما يراه مناطا Relevant بالفـــرض الذى يسعى الى التحقق منـه ٠

ويمكن تصور اى موقف من المواقف على انه مجموعة من الوحدات التحليلة التى يمكن ان تتخـذ صورة القضايا الشرطية (اذا ٠٠٠ اذن) ، التى تتجمع على اشكال شتى وهو ليست مجرد نتائج لعمليات من التجزئة والتقسيم والتصنيف ، بل هو اشبه في مجموعها بما تتحدث عنه « النظرية العامة للنسق » التى تعنى بأى « كل » مؤلف من مكونات متفاعلة تحدد

طريقة التفاعل بين عناصر النسق وتاثير اى عنصر فى سائر العناصر والعلاقات القائمة بينها ، وتاثير ذلك كله فى النسق بكامله ٠

والتعميم الذى يتخذ صورة فروض تتحقق فى قوانين ونظريات لا يمكن ان نبلغه على مستوى المواقف التى تصادفنا فى خبرتنا المباشرة كما يصنع الامبيريقيون بوجه عام ، ولابد ان نتخطى المرحلة التى كانت عندها العلوم الطبيعية قبل جاليليو ٠ فما زلنا فى العلوم الاجتماعية عند تـلك المرحلة التى تجاوزتهـا العلوم الطبيعية حيث كانت السخونة والبرودة نوعين مختلفين من الاشياء بدلا من ان تكونا درجات على مقيـاس وحدة فيزيائية مفردة هى الحرارة التى تترجم الى التغير فى طاقـة الذرات او الجزئيات التى تتكون منها مادة الجسم ٠

اما المواقف ، وهى ما يحدث فى خبرتنا المباشرة ، فلا تخضع لمثل ذلك الاطراد او الحتمية ٠ وربما اعادتنا تلك النتيجة ثانية الى مشكلة العلوم الاجتماعية ، الا اذا تذكرنا ان على الباحث مهمة اخرى ، بعد ان يفرغ من كشف وحداته التحليلية الوقائعية ٠

وهذه المهمة هى القيام بعمليات مضنية من التركيب بين هـــذه الوحـدات الذى يتخذ اشـــكالا عديدة من « التبـــاديل والتوافيق » Permutation and Selection بالمعنى الرياضى المعروف ٠ وهى التى تصوغ المواقف الفعلية والممكنة والمتوقعة ، لان هناك دائما مسارات عـديدة بقدر تعدد المواقف ٠

وبمقتضى هـذا التركيب يمكن ان تحل مشكلات التنبؤ فى العلوم الاجتماعية التى تشـبه التنبؤ فى الاحـــوال الجوية Meteorology فهذا العلم الاخير يجمع وحدات وقائعية تحليلية متعددة مثل الضـغط ودرجـة الحرارة واتجاه الريــــح والرطوبة وغيرها ، ويجمعها فى « مواقف » هى التى يتفاوت نجاحه بالتنبؤ بها بقدر تفاوت دقتـه فى تحـديد وحداته الاولية ، وربطهـا فى علاقات ، والتركيب بينها ٠

ولننظر الآن فيما تؤدى اليـه هذه الدعوى من علاج للتحديات التقليدية التى تواجه الباحث من موضوع بحثه ، المتفرد ، المعقد ،

المتقلب ، المراوغ · فأما طابع الظواهر الانسانية والاجتماعية المتفرد فيرجع الى الطريقة التى تتآلف بها وحداتها التحليلية ·

كذلك الجـــدة Novelty يمكن توقعها متى استطعنا ان نركب وتؤلف من بين الوحدات المناطة ما نراه ممكنا ·

ويمكن ان نحل مشكلة التعارض بين الحتمية والارادة الانسانية · فالحتمية الانسانية والاجتماعية تختلف عن الحتمية الطبيعية فى ان الانســان او البشــر جــزء من هذه الحتمية · ويمكن دراســة الارادة الفردية من خلال التعيين الذاتى او الحتمية الداخلية ، ان ابيـــح ذلك التعبير ، على أن يتصـــل ذلك بســـائر من يشـــاركون فى الموقف المحدد بالزمان والمكان ، وقـد يفيد فى هـذا الصدد بعض الامثلة من السيكودراما والسوسيو دراما مع تفاوت فى درجة نجاحها ودقتها ·

ومن ثم يصبح من المشروع فى العلوم الاجتماعية دخـول عناصر القيمة او الغاية القصوى او اليوتوبيا التى تعبر فى نهاية الامر عن الحتمية الانســانية والاجتماعية ، التى يشــارك فى تكوينها الوعــى والتقدير وارادة التغيير على ان تفك عناصرها ووحداتها التحليلية بحيث تكون من بين المسائل التى تخضع للدراسة العلمية على الوجــه الذى اسـلفنا بيــانه ·

والواقع الاجتماعى نفســه ليس كيانا مستقرا مكتملا كالطبيعـة بوجــه عام · بل هو يتغير وينمو بما يحـدثه البشر فيه · فمنــه ما يخلد الى الاستقرار ، وفيــه ما قد ينشــأ وينبثق كما ان فيه ما قد يضـــمر وينقرض ·

ويمكن ان تحدد فى كل ذلك وحداته الوقائعية التحليلية ، وتعامل عناصر الوعى والارادة والقيمة لكل الفئات المفترضة كمتغيرات متفاعلة يمكن دراســة العلاقات بينها بدرجــة عالية من الدقــة ، دون ان يتحول الانســان او آيــة ظاهرة اجتماعية الى مجرد اشــياء طالما اقررنا منــذ

البداية بهذه العناصر الاساسية التى تشكل الظاهرة الانسانية او الاجتماعية .

وحينئذ تجد المناهج المختلفة ، الراهنة او التى ينبغى ان تستحدث مجالها المشروع الذى يلائم كل منها تحقيق الفروض المطروحة للبحث سواء استهدفت العثور على الوحدات الوقائعية ، او عمدت الى تركيبها .

وبالتاليف بين الوحدات الوقائعية التحليلية التى تتخذ صورة القضايا الشرطية فى مركبات تضع كافة المتغيرات فى الحساب ، على انحاء متعددة من التوافيق والتباديل ، بهذا التاليف يمكن ان نبدا بالموقف الكلى (المباشر) لنتحول الى الوحدات الوقائعية ، لنصل ثانية الى المواقف الكلية . كما يجيز لنا ان ننتقل مما هو عينى الى ما هو مجرد لنستعيد ما هو عينى مرة اخرى ونحن اعمق فهما له ، واقدر على التنبؤ به والتحكم فيه .

فهكذا تتصف الطبيعة النوعية للظاهرة الانسانية ، كما تتاح اسس مشتركة للاتفاق بين الباحثين فى العلوم الاجتماعية .

وعلى هذا الوجه تتحدد وظيفة الفلسفة والايديولوجية فى البحث الاجتماعى دون ان تكونا عنصرين من عناصر المشروع العلمى للبحث. فاما الفلسفة ، فعلى امتداد ما يتحقق من فروض علمية تنفرط عن افتراضاتها الواسعة ، يمكن ان تثبت الانساق الفلسفية جدراتها او ضحالتها وان كان بخطوات وئيدة ثابتة قد يطول الوقت او يقصر ليكشف عن جدواها او فسادها . ومن جهة اخرى يظل للفلسفة دورها المهم الذى يؤديه للعلوم الاجتماعية كاطارات مرجعية ، وبذلك تدخل شريكا خفيا فى صوغ مشكلات البحث ليس بمعنى الصياغة الاجرائية العلمية ، بل بمعنى الصياغة « النقدية » التى تجلو افاقها وتعين حدودها ، وامكانيات بحثها ، وذلك على نحو ما يعترف به «مورينو» بتاثير فلسفة « برجسون » على سوسيو مترية ، وما يدين به « لفين » لفلسفة « كاسيرر » .

أما الايديولوجيات والتقويمات ، فهى لاشك الحـــافز الرئيسى الفعال فى اختيار مشكلات البحث وانتقاء وقائعه وايثار مفاهيمه .

فلابد ان تبعث آمال الباحث ومثله العليـا ومصالحه على تكـــوين فروضـه وبناء نماذجه التى لا يلبث ان يحتكم فى صحتها الى التثبت العلمى .

وعندئذ ، يمكن ان تكسب بعض الايديولوجيات تأييدا او تفتضح دعاواها . وبذلك ينمو الامل فى ان يخفت صوت الارهاب او الاغراء لتعلو كلمة العـــلم والبحث .

الفصل الرابع

معوقات البحث فى العلوم الاجتماعية

الفصل الرابع

معوقات البحث فى العلوم الاجتماعية

تصدر معوقات البحث الاجتماعى عن مستويين ، يفرض الأول نفسه من خارجه حيث المناخ الفكرى السائد فى المجتمع ، مع ما يمثله فكر المخطط وتجسده هيئات الدولة الرسمية .

كما ينشأ المستوى الثانى من داخل عمليـــات البحث الاجتماعى بما يضطرب فيها من تـ صورات متباينة للباحثين ، وكفايات متفاوتة قد تقصر بها عن بلوغ أهدافها .

غير أن هذين المستويين ، الخارجى والداخلى ، يتفقان معا فى معظم الأحوال على وضع البحث الاجتماعى موضع المقارنة مع البحث فى العلوم الطبيعية . وهى مقارنة صريحة أحيانا ، وضمنية فى أغلب الأحيان . ولكنها على الدوام لا تفضى الا الى أسوأ النتائج للبحث الاجتماعى فى مجتمعنا العربى .

فمن حصيلة هذه المقارنة نشأت الحاجة الدائمـــة الى تبرير قيام البحث الاجتماعى ، وتسويغ الانفاق عليه . وهكذا كانت العجلة واللهفة على قطف الثمار السريعة النضج للبحوث الاجتماعية ، وكأن النفع المباشر والحل العاجل للمشكلات هو معيار الحكم على جدارتها . وبهذا لا يتم الاعتراف بالبحث الاجتماعى الا اذا أصبح نوعا من التكنولوجيا البشرية أو الهندسة الاجتماعية .

وان لم يطوع البحث لهـــذا الهـــدف فانه يعرض نفســـه لكل ضروب المعوقات بوصفه ترفا عقليا لا ينتج الا مردودا تطبيقيا محدودا

فمشكلة البحث العلمى الاجتماعى قد أسىء وضعها منطقيا وهو ذلك الوضع الذى يجعل المعوقات التى تعترض سبيله نتيجة لتخلفه .

وهذا التخلف يعنى ان شيئا ما فى طبيعة ذلك البحث هو الذى يقصر به عن بلوغ مستوى البحث الطبيعى .

ولقد آن الاوان لان تقف القضيـــة على قدميها بدلا من وضعها المقلوب . فيكون التخلف هو نتيجة للمعوقات وليس العكس . فليس ثمة فى الانسان أو المجتمع ما يند عن الدراسة ، وليست مشكلاتها عصية على الحل والعلاج . ومناهج البحث سواء على المستوى الأساسى أم التطبيقى فى العلوم الاجتماعية مفتوحـــة على الدوام امام امكانيات التجديد والابتكار .

بل ان البحث العلمى الاجتماعى يمكن ان يقدم خدمة مباشرة للبحث فى العلوم الطبيعية عندما يعمد الى تقصى المتغيرات الاجتماعية التى تؤدى الى تدهور البحث العلمى ، وبحث العلاقات المباشرة بين البحث والتطبيق ، الى غير ذلك من موضوعات البحث فى ميادين علم اجتماع المعرفة على سبيل المثـــال .

والواقع ان البحث الاجتماعى والبحث الطبيعى يشتركان معا فى عنصرين او خصيصتين للمشروع العلمى هما :

الحاجة أو الدافع الى السيطرة على الطبيعة ، خارج الانسان أو داخله . وافتراض خضوع هذه الطبيعة لقانون او مسار حتمى مطرد يمكن كشفه ومعرفته .

ولقد قدر للعلوم الطبيعية أن تتجـــاوز سرعة العلوم الاجتماعية لعوامل متعددة أهمها سهولة انفصالها واستقلالها عن مختلف مجالات النشاط الانسانى الروحية والاجتماعية . وذلك لأن موضوعاتها محايدة لا تتميز بالوعى او الارادة . لذلك كان انتصارها على منافساتهـــا من ضروب السحر والكهانة والأسطورة لا يلقى مقاومة عنيفة .

ولكن العلوم الاجتماعية تواجه منافسة قوية ، فى مجال تصوراتها ومفاهيمها ومعالجتها للانسان والمجتمع ، من بدائل تحظى بالرعاية والتوقير من جماهير الناس واصحاب السلطان على السواء . وتتمثل هذه البدائل المنافسة فى الفلسفات والايدلوجيات والتقاليد وبيانات رجال السياسة والاصلاح الاجتماعى ، فضلا عن احكام الفهم الشائع Common Sense ، وهى بدائل يبدو انها افضل كثيرا من الانتظار لما تسفر عنه نتائج البحث العلمى الاجتماعى .

وكان لامتزاج العنصرين اللذين يساهمان فى دفع عجلة البحث العلمى الاجتماعى وهما الحاجة او الباعث على السيطرة والتحكم فى الانسان وتوجيهه ، وافتراض خضوعه لقانون او مسار يمكن كشفه ومعرفته ، اثر معوق لنمو البحث الاجتماعى . فقد تضخم العنصر الأول على حساب الثانى ، وهو الذى يؤلف المحتوى النظرى لهذه البحوث ، واصبح تبريرا لما يراد من العنصر الأول . فالكثير من نتائج البحث الاجتماعى عرضة لأن تكون تبريرا لبعض المصالح والأهواء .

فالنظر الى البحث الاجتماعى كمجرد مرفق من مرافق الخدمات التى تتبع الهندسة الاجتماعية بحيث يترك الحكم على جدارته لمقاييس المستهلك المباشر هو احد المعوقات الناتجة عن مثل هذا الامتزاج .

والواقع ان الالحاح على تحويل البحث الاجتماعى الى هندسة او تكنولوجيا اجتماعية لا يؤدى الا فائدة محدودة مؤقتة ، لكنها تفسد العلم والتكنولوجيا معا على المدى الطويل لأنه لابد من تطوير المحتوى النظرى الناشىء عن نتائج البحث ، وتوفير رصيد نظرى كبير حيث تختلف وتتنوع الهندسات الاجتماعية فى استخدامه فيما بعد .

فالخلط بين العلم والتكنولوجيا فى البحث الاجتماعى ، او العجلة واللهفة فى استخدام القليل من نتائج البحث الاجتماعى فى هذه المرحلة المبكرة من تطور العلوم الاجتماعية فى العالم العربى لابد ان يدفع بنا الى مزالق خطرة .

ولا ريب اننا فى اشد الحاجة الى التحكم فى الظواهر الانسانية

والاجتماعية وتوجيهها • ولكن ذلك لا يتحقق الا على ساحة واسعة ، هو المجتمع الذى يجتاز مرحلة تطوره سواء ابطأ من معدل سرعته أم تعجل ، وسواء اقتصر التطور على بعض جوانبه ام شملها جميعا . وهنا نجد انفسنا فى قلب ازمة او مشكلة البحث الاجتماعى فى العـالم العـربى •

ففى عصر التنمية بالذات ، وفى فترات الثورة أو الانعتاق من الضغوط الاجتماعية القديمة تسـقط كل الأوهام والتبريرات العلمية الزائفة عن طبيعة المجتمع التى صورت من قبل على انها امر مقرر ثابت •

فعندئذ يكون المناخ مهيأ لبحث اجتماعى موضوعى يتميز بالانفتاح والرؤية الصافية • وتوضع النظريات الاجتماعية موضع الشك والاختبار توطئة لاعادة صوغها •

فعصر التنمية على هذا الوجه ، هو عصر ذهبى للبحث الاجتماعى او هكذا ينبغى أن يكون ، وخاصة ان النتائج النظرية العلمية الناشئة عن البحث لا تغدو مجرد انعكاس او نتاج لحركة المجتمع النامى ، بل تصلح أن تكون أدوات فعالة للتأثير على مجرى التغير والتحول الى انظمة جديدة مخططة • وبهذا يتصـدى البحث الاجتماعى لأهداف كبرى •

ولا تصبح المعوقات معوقات فعلية الا بنسـبتها الى الأهداف والوظائف التى تقف فى طريق تحقيقها •

ولنبدأ بالمستوى الخارجى للمعوقات ، بعد ان فرغنا من المعوق الرئيسى الذى يتضامن فيه المستويان الخارجى والداخلى ، وهو المقارنة الجائرة بالبحث الطبيعى • وابرز المعوقات الخارجية هو التمويل ، ونظام التعليم ، وافتقاد التآزر والتنسيق بين هيئات البحث من جهة ، وهيئات التخطيط والتنفيذ والتشريع من جهة أخرى •

فأما التمويل ، فنقصه وعدم كفايته بالقياس الى ما يخصص للبحث

الطبيعى او لغيره امر واضح لا يحتاج الى اثبات · وهو يؤدى بطبيعة الحال الى الاشفاق من الاقدام على مشروعات كبرى للبحث الاجتماعى · كما قد يفضى الى تجميد مشروعات ووقوفها فى منتصف الطريق · ولا شك ان ضآلة الانفاق تقلل من فرص تكوين وتدريب « كادر » قدير من الباحثين حينما تحجب عنهم امكانيات السفر الى الخارج على سبيل المثـــال ·

ونقص التمويل على اية حال يساهم فى عدم اقبال أصحاب الكفاية والتخصص على مهنة البحث ، ويســـاعد على تهجيرهم الى مناصب التدريس بالجامعة وفى المناصب الادارية فى الداخل ، او قد يشجع على الهجرة الى الخارج ·

اما نظام التعليم ، فهو اشد المعوقات تأثيرا فى تخلف البحث الاجتماعى فى العالم العربى · فهو يتخذ مسارا او خطا متصلا يصب فى الجامعة حيث تتفاضل كلياتها بحسب نوع الوظيفة وحجم الدخـل المنتظر · وتحظى الكليات العملية بنصيب الأسد من الوظائف المربحة ، وبالتالى من الطلبة النابهين ·

وتصبح الكليات النظرية التى تمد القوة البشرية للبحث الاجتماعى محطات تخلف فى سباق التعليم ، وعلامات اخفاق لمن لم يســـعدهم الحظ بمجموع كبير فى الثانوية العامة ·

ومن قبل ذلك يحدث الاستقطاب نفسه بين الطلبة فى المرحـــلة الثانوية عند اختيارهم بين القسم الأدبى أو العلمى ·

ويضاف الى ذلك أن محتوى التعليم فى القسم الأدبى ، ومن بعده فى الكليات النظرية ، لا يزود الطلاب بالاعداد أو التوجيه الملائم للبحث العلمى ·

اما العقبة التالية ، وهى غيبة التآزر بين جهات البحث ، وجهات التخطيط والتنفيذ والتشريع فأمر يجعل من البحث الاجتماعى صوتا صارخا فى البرية ·

ولابد من الصلات الشخصية لكى يتم التواصل او التعاون ، وهو أمر لا تحكمه قاعدة أو يكفله ضمان .

ولاريب أن يحمل هذا على ضياع الكثير من الجهد والوقت والمال نتيجة لانعدام التكامل والتعاون ، وعدم الاصغاء الى كلمة العلم .

فاذا ما انتقلنا الى المستوى الداخلى للمعوقات ، فاننا نجد الكثير من الخلافات النظرية ، وعدم الاتســــاق ، والغموض لدى العلمــاء الاجتماعيين بحيث لا يوجد لدينا ما يسميه « توماس كون » « بالنموذج القياسى » Paradigm للمناخ العلمى الاجتماعى الذى يدور حول محور « العلم العمودى » Normal Science وهو الذى يهىء الطالب أو الدارس للعضوية فى طائفة الباحثين أو العلميين لمزاولة بحوثه معها فيما بعــــد .

فليست هناك قواعد أو تقاليد متفق عليها تماما فى ممارسة البحث العلمى . بل تتعدد الأسماء واللافتات فى البحث الاجتماعى ، فهناك العلوم الانسانية ، والعلوم الاجتماعية ، والانسانيات ، والعلوم السلوكية وغيرها . وذلك فضلا عن تباين التوجهات النظرية والايديولوجية .

ويضاعف من الأزمة ان طريقة تدريس العلوم الاجتماعية ، والبحث فيها دون أن تصل الى تحقق واثبات كاف لمفهوماتها وقضاياها انما يخلق احساسا زائفا بالالمام بمعرفة محققة ، ويحيل التدريس والبحث أحيانا الى مضيعة للوقت .

كما ان التفاصيل الحرفيـــة والاصطلاحية التى يتوه الباحث فى خضمها أحيانا قد تحرفه عن رؤية ابسط الأمور وأشدها جوهرية فى فهم الواقع الاجتماعى ، وعمليات تطوره .

وقد دفع الى هذا اهتمام الباحثين فى المحل الأول بالحصول على الدرجات والألقاب العلمية . واختيارهم بالتالى لموضوعات لا تتميز بأهميتها بقدر ما تتميز بســـهولة تناولهـــا وتيسر مراجعها . وفقدت

موضوعات البحث بذلك حساسيتها للمشكلات الأساسية ، وضاعت النظرة الشمولية الى المجتمع ٠

وقد ترتب على هذا تحويل مجالات البحوث الاجتماعية فى الكثير من الحالات الى جزر مستقلة تستمد مبرر وجودها من دعوى التخصص الأكاديمى ٠ ورغم هذا الزعم الأكاديمى ، فان المنطلقات النظرية للكثير من البحث الاجتماعى لم تصل بعد الى سن الفطام او الفصال عن ضروب التأمل السابقة على العلم ٠ وعجزت بالتالى عن مواجهة التغيرات التى طرات على النظم الاجتماعية والمؤسســـات الاقتصادية والسياسية فى المجتمع النامى ٠

ولم يكن فى مقدور الكثيرين من المشتغلين بالبحث الاجتماعى ان يؤدوا وظيفة أساسية من وظائف البحث ، وهى النقد الاجتماعى ، الذى يعنى رفع الوعى العلمى الى مستوى الوضع الاجتماعى بما يضطرب فيه من تفاعلات قد تؤدى الى انهيار بعض جوانبه وقواه ، واستقرار البعض الآخر ، ونشأة جوانب وقوى جديدة ٠

ويضاف الى هذه المعوقات قصور المناهـــج المتبعة فى الكثير من الأحوال ٠ بل ان الخلط بين المنهج وبين ادوات جمع البيانات أصبح امرا ذائع الانتشار ، وبذلك يصبح البحث مجرد حشد للبيانات بأدوات فقيرة منها استمارة المقابلة او الاستبيان ، وما لا يذعن لها يلقى خارج اسوار البحث العلمى ٠ ويسلم ذلك الى اختزال وظائف المنهج العلمى الى مجرد السرد والعرض ، واغفال التحليل والتفسير اللذين لا غنى عنهما للتنبؤ الناجح والتحكم الملائم ٠

تلك هى الجوانب المعتمة من موقف البحث العلمى الاجتماعى فى العالم العربى وهى معوقات لا تصدر عن طبيعة البحث الاجتماعى نفسه بقدر ما هى تحديات ينبغى مواجهتها والتغلب عليها ٠

الفصل الخامس

هل يمكن فصل الأيديولوجية عن النظرية الاجتماعية ؟

الفصل الخامس

هل يمكن فصل الأيديولوجية عن النظرية الاجتماعية ؟

هذه دعوة الى أن نعطى ما لقيصر لقيصر ، وما لله لله ، فمقاييس اختبار الايديولوجية ليست هى بعينها طرائق الحسم فى صحة النظرية العلمية واذا ما اختلطت اليوم عناصر النظرية العلميـــة بالمنظورات الايديولوجية فى العلوم الاجتماعية ، فينبغى ان يحفزنا هذا الواقع الراهن للنظرية الاجتماعية لكى يكون تحديا علينا ان نواجهه باحثين عن الأسس والمعايير التى نميز بمقتضاها بين ما هو علمى وما هو ايديولوجى . وافتقاد هذه المعايير وغيابها الآن لا يخدم أيا من النظرية او الايديولوجية على السواء . ولا يعنى هذا اننا نقف بدعوتنا هذه فى صف واحدة منهما ضد الأخرى ، فلكل منهما اهميته الخاصة وضرورته بل وتؤثر الواحدة فى الأخـــرى دون ريب ، ولكنهما رغم ذلك أمران مختلفان . ويشبه هذا ما يدور فى مجال الفن ، فلكى يخدم الفن قضية ما يجب ان يكون فنا اولا وفنا جيدا ، وكذلك النظرية الاجتماعية ينبغى ان تكون علما اولا وعلما محكما والا اضطربت المعايير والأحكام واصبح شأننا شأن من سقط بين مقعدين كما يذهب المثل المأثور .

فعند من لا سبيل الى فصل الأيديولوجية من النظرية لا تنال الفكرة او النظرية استحقاقها العلمى لديه الا بارجاعها الى الفئة الاجتماعية أو الشريحة الطبقية التى صدرت عنها ومثلتها .

فهنالك نواجه مأزقا بلا مخرج : فكيف يا ترى نحسم فى اختيارنا بين النظريات ؟ وهل حسبنا من النظريات ان تكون نوعا آخر من برامج الأحزاب السياسية التى تفصل الأغلبية فى صحتها والموافقـــة عليها ؟ واين نعثر على المحك الذى نقدر صحة النظريات او بطلانهـا على اساسه ؟ وهل كتب على النظريات الاجتماعية ان تظل على مسافة بعيدة عن الموضوعية العلمية ؟

ربما أوجزنا الأسئلة فى سؤال واحد هو : هل يمكن قيام علوم موضوعية للانســـان والمجتمع ؟ فاذا كان الجواب بالنفى « « ولكم ايديولوجيتكم ولى ايديولوجيتى » ، فان الأمر لا يستحق عناء البحث. أما اذا كان الجواب بالايجاب فان المسألة جديرة بالدرس والسعى نحو الخروج من هذا المأزق .

وسنختط طريقنا من حيث بدأت مشـــكلة الخلط بين النظـرية والأيديولوجية عارضين آراء الذين لا يجدون حلا الا بمزيد من الانغماس فى الأيديولوجية والاعتراف بها عنصرا رئيسيا فى النظرية ، وحكما على صحتها فى آن واحد . ثم ما نلبث بعد مناقشتهم ان نقدم اقتراحا بفض اشتباك بين النظرية والأيديولوجية .

تنتمى النظرية العلمية الاجتماعية سواء تصريحا أو تضمينا ، بما قد تنطوى عليه من محتوى سوسيولوجى أو سياسى أو اقتصادى ، الى مجال أرحب هو النقد الاجتماعى . ويقوم هذا النقد على تصعيد الوعى أو الفكر أو البحث الى مستوى الأوضاع والممارسة الاجتماعيين . فهنالك يمكن ان يتخذ الباحث أو المنظر موقفا منهما ، ومن ثم تتسلل الأيديولوجية الى النظرية فقد تشف النظرية حينئذ عن حسرة على ما ماضى ذهبى أو عن تغن بحاضر رائع ، أو لهفة على التغيير والتقويض .

وقد يختلف المفكرون فى معنى الأيديولوجية ، الا انهم يتفقون فى نهاية الأمر على انها تعبير على نحو ما – عن ارتباط الفكر أو البحث بالأصول الاجتماعية والمادية . وقد يكون هذا الارتباط فى نظر البعض انعكاسا مباشرا ، وقد يصبح لدى آخرين حجبا وتحريفا متعمدا أو دون قصد لهذه الصلة . وغاية هذا الانعكاس او ذلك الحجب اما ان تكون سعيا الى ترسيخ الحالة الراهنة للجماعة ، أو طلبا لتغييرها وقلبها . ومن ثم فان التفاعل بين الباحث والحياة الاجتماعية لابد ان يخلق فى معظم الأحوال مواقف لا تدعونا فقط الى تقدير صدق الأقوال والاحكام بل والى النظر فى تأثرها الفعلى بما صدرت فى نطاقـــه من مواقف اجتماعية وفى تأثيرها النشط على تطورات هذه المواقف فى المستقبل. وهكذا ينبغى أن نتوقع العثور فى العلوم الاجتماعية على العديد من

الاتجاهات بنفس القدر الذى نجد عليه الكثير من المصالح والمواقف فى الحياة الاجتماعية ٠

وعلى هذا النحو يمكن ان تؤدى النظريات وظيفة « القابلة » كما يقول « كارل بوبر » فى معاونتها على توليد فترات اجتماعية ٠ كما يمكن أن تخدم ايضا المصالح المحافظة فى تقويض او اجهاض التحولات الاجتماعية الوشيكة الحدوث ٠ وعلى هذا فان النظريات تكاد تكون وظيفة أو « دالة » لمن يعتنقها ولوضعه فى وسطه الاجتماعى ٠

وما دامت النظم الاجتماعية ومترتباتها الثقافية دائبة التغير ، فان الجهاز الفكرى المتطلب لفهمها لابد أن يعتوره التغير هو أيضا ٠ ومن ثم يندر الا يعبر أى تحليل علمى للظواهر الانسانية والاجتماعية عن موقف اجتماعى خاص ، أو يعكس المصالح والقيم السائدة لقطاع معين من المسرح الاجتماعى فى مرحلة معينة من تاريخه ٠ ولا ريب والأمر كذلك - أن يكون للأيديولوجية تأثيرها البارز فى العلوم الاجتماعية الذى لايسهل عزله ودرسه على حدة لانه تأثير يتسلل خفية وبلا وعى فى الكثير من الأحيان متسربلا فى مصطلحات علمية جذابة ، رغم أن كلا من العلوم و الأيديولوجية يخضعان لقوانين مختلفة من حيث الطابع والنوع كما يقول « باريون » وهذا هو ما يفسر لنا تناقض الأيديولوجيات ونزاعها الدائم ٠

ولا ريب ان ثمة علاقة وثيقة بين البحث فى العلوم الانسانية وبين سياقه المادى والتاريخى وأوضاعه الثقافية والاجتماعية والسياسية ٠ وقد نعرف يوما طبيعة هذه العلاقة وقد يمكن ان نقيسها فى المواقف المختلفة ٠

غير أننا لابد معترفون بها مهما يكن النحو الذى تكون عليه هذه العلاقة فلا نزعم انها علاقة تشريط محتومة ، كما لا تدعى انها أمر تافه يحسن اسقاطه من الحساب لان اهمال النظر فى هذه العلاقة بين النظرية والأيديولوجية أو افتقار الوعى بها قد يعنى اذعانا مستورا لوضع راهن معين يتذرع بالحياد الاكاديمى الزائف ٠ ومتى توجهنا الى المحاولات التى تولى أهمية كبرى لربط النظرية بالأيديولوجية فى البحث فى العلوم الاجتماعية فاننا نلقى آزاءنا موقفين رئيسيين يسعى الأول لحل

قضية الموضوعية العلمية من خلال الأيديولوجية نفســها ، بينما يعلن الموقف الثانى يأسه من حلها ويدعـــو الى تعدد النظريات والعـلوم الاجتماعية بتعدد الأيديولوجيات التى يلتزم بهـا الباحثون وأصحاب النظريات بوعى او لا وعى .

الموضوعية من خلال الايديولوجيا

فأما الموقف الأول فيبرز لدى ماركس وكارل مانهايم ، كل على طريقته . وأما الثانى فيتبناه بوجه خاص الراديكاليون فى علم الاجتماع أو ما يسمى أحيانا باليسار الجديد . فماركس يقول ان الأفكار السائدة فى كل عصر كانت دائما افكار طبقته السائدة وعندما يتحدث الناس عن افكار اشعلت الثورة فى المجتمع فانهم لا يعبرون الا عن حقيقة مؤداها انه فى داخل المجتمع القديم قد خلقت عناصر مجتمع جديد وان احلال الأفكار القديمة يسير جنبا الى جنب من انحلال أوضاع الوجود القديمة . فحينما كان العالم القديم فى النزع الاخير تغلبت المسيحية على الأديان القديمة . وعندما استسلمت الأفكار المسيحية فى القرن الثامن عشر امام الأفكار العقلانيـــة كان المجتمـــع الاقطاعى قد قاتل حتى الموت مع البورجوازية التى كانت ثورية حينذاك وكانت أفكار الحرية الدينية وحرية الضمير تعبيرا عن سيطرة المنافسة الحرة فى نطاق المعرفة .

وطالما كان المجتمع منقسما الى طبقات متعادية فلا يمكن ان تكون له ايديولوجية واحـــدة بل لكل طبقة أيديولوجيتهـا . واذا ما كانت الأيديولوجية تحمل طابعا طبقيا محتوما فانه يؤدى بها الى تزييف الواقع او الحقيقة الموضوعية حتى تلائم المصالح الطبقية اما بحجب الحقيقة أو تشويهها أو اضفاء الخلود والأزلية على افكار الطبقة المعبرة عن مصالحها . غير ان الأيديولوجيات الطبقية عند ماركس لا تتكافأ جميعا فى تعبيرها او تشويهها للواقع والحقيقة . فاذا ما كانت الطبقة تؤدى دورا تقدميا من التطور الاجتماعى فانها لابد واقفة فى صف الواقع الموضوعى حيث تقترب ايديولوجياتها من الحقيقة وتدنو من التعبير عنها . ولكن متى استنفدت الطبقة دورها التقدمى واشتبكت مصلحتها فى صراع مع مجرى التطور ، فان وعيها يغدو وعيا زائفا وتشرع فى تحريف الواقع والحقيقة حتى يلائما مصالحها الطبقية المنهارة ، اما الماركسية وهى أيديولوجيـــة الطبقة العاملة فلابد ان تكون فى نظر

اصحابها ايديولوجية علمية وصادقة حتى النهاية لان الطبقة العاملة لدى الماركسية هى التى تقضى على النظـام الطبقى الذى يشـوه الحقيقة ، ولان مصالحها تتطابق مع المجرى الموضوعى للتاريخ ، ومن ثم فان قدرة الأيديولوجية الماركسية على التعبير عن الواقع الموضوعى باقية فى نظر الماركسيين ، فى كل مراحل تطوره ·

ولكن الا نرى فى هذا تصورا طوبويا لمحطـة وصول نهائية نطمئن عندها الى الموضوعية الكاملة ؟ وهل يستنفد الوعى الطبقى ، الأصيل والزائف ، كل مشـكلات الموضوعية ؟ وكأن ارتباط الباحث أو صاحب النظرية او اى انسان آخر بكيان معين هو الطبقة هو الذى يعين سلفا درجة موضوعيته ؟

غير أن ما يحدث ، حتى لو سلمنا بوجود الطبقات وصراعهـا فانه لا يتم بطريقة آلية حيث نجد من يتجاوز وضعه الطبقى ليلتزم التعبير والدفاع عن طبقة اخرى ولا ندرى كيف استطاع ان يتحرر من أسر ايديولوجية طبقته الأصلية · فنحن اذن قد لا نفهم انسلاخ البعض عن مصالح طبقته والتعبير عن مصالح طبقة اخرى اللهم أن يكون ذلك تحقيقا لقوانين التطور التى تجرى « حركة التنقلات » بين اعضاء الطبقات وتحدد لكل منهم ما يجب أن يعبر عنه · وليس ما قدمته الماركسية تفسيرا بقدر ما هو تبرير لاحق لما يحدث من وقائع قد تخالف هذا التصور · بل ان من الغريب أن ترتد الماركسية الأرثوذكسية او السلفية ، ان ابيح هذا التعبير ، الى ضرب من النزعة المثـالية عندما تضفى على الطبقة العاملة كل صفات الكمال ، والاقتدار على تحقيق الموضوعية والصحة النظرية وذلك لان الطبقة العاملة اليوم فى نظر الماركسية هى التى ترث المستقبل وتحمل تبعة نقل المجمتع الى المرحلة التالية · وشأنها شأن كل طبقة صاعدة فى كل مرحلة هى التى تبشر بفهم أفضل للانسان والمجتمع ·

وهذا اعتراف مضمر من الماركسية بأن هناك حقيقة موضوعية جاهزة فى مكان ما تدنو الطبقات الصاعدة منها ثم ما تلبث أن تنأى

عنها عندما تصبح منهارة فهنا يكون المخرج لديها من مأزق الاشتباك بين النظرية والأيديولوجية : أن نبحث عن الطبقة الصاعدة لتبنى أيديولوجيتها بوصفها ، بالضرورة ، الأيديولوجية العلمية التى تنسج منها النظريات الاجتماعية الصحيحة التى تلتزم الموضوعية . وهكذا يكون الحل أو المخرج من المأزق شديد البساطة ، ولكنه خروج يؤدى الى دخول فى مشكلات اخرى : فكيف نميز بين الطبقة عندما تكون صاعدة وعندما تكون منهارة ؟ ألس هذا من شـــأن الدراسة العلمية الموضوعية التى يمكن أن تقوم بهذا التمييز ؟ وهكذا نعود الى المشكلة ثانية ولكن من باب آخر .

أما كارل مانهايم فيتفق مع ماركس فى محاولاته تخطى ما تحمل عليه الأيديولوجيات من تحيز . ولكن يختلف معه فى ان الأيديولوجية عنده لا تقتصر على الطبقة بل يصنفها الى أنواع عدة . ويختلف كذلك عن ماركس الذى يجعل الموضوعية نتاجا للمارســـة والتدخل بالعمل فى عمليات التحويل الاجتماعى الذى يكشف عما ينبغى أن يكون عليه المستقبل ، ويجعل الانخراط فى الصراع الطبقى والانحياز الى وعى طبقى معين هو الذى يمكن ان يســـلمنا الى الموضوعية . فمانهايم على النقيض من ذلك يشترط الانفصال عن العمل والاكتفاء بالتطلع من القمم العليا الى الواقع لكى يتسير اقامة منظور متجرد يحقق التأليف الموضوعى الذى يستوعب المواقف الأيديولوجية المتباينة بأســـرها .

فالتأليف المنشود بين مختلف الأيديولوجيات عند مانهايم ليس هو المتو سط الحسابى لكل تطلعات الجماعات القائمـــة فى المجتمع لان مثل هذا التأليف الوسطى ان كان له أن يوجد ، لن يقود الا الى تثبيت الوضع الراهن لمصلحة من يتولى الســلطة ويرغب فى حماية مكاسبه من هجمات اليمين واليسار على السواء . بل التأليف السليم هو الذى يؤسس على تنميـــة تقدميـــة تصون وتستخدم الانجازات الثقافية المتراكمة والطاقات الاجتماعية للحقبة السابقة ، فى نفس الوقت الذى لابد أن ينفذ فيه النظام الجديد الى أوسع مجالات الحياة الاجتماعية ، ويرســـــخ فى المجتمع كى يمكن لقوته التحويلية من

العمل • ويتطلب هذا العمل ، كما يقول مانهايم ، يقظة خاصة تجاه الواقع التاريخى للحاضر • « فالهنا » المكانى « والآن » الزمانى فى كل موقف يجب ان ينظر اليهما بالمعنى التاريخى والاجتماعى الذى لابد ان يراعى دائما لكى نحدد فى كل حالة ما لم يعد ضروريا ، وما ليس ممكنا بعد • فهذه النظرة التجريبية كما يسميها مانهايم ، الواعية على الدوام بالطبيعة الدينامية للمجتمع ولكليته وشموله ليس من المحتمل ان تضطلع بها شريحة طبقية تشـــغل موقعا وسطا بل يتحقق على يد شريحة « لا طبقية » نسبيا ولا تتخذ وضعا شـــديد الرسوخ فى النظام الاجتماعى ، وقد عثر مانهايم ، لحسن حظـه ، على ضالته فى المثقفين المستقلين اجتماعيا او ما يمكن ان يسمى بحسب تعبير « الفرد فيبر » « الانتلجنسيا الحرة الطفو » وهكذا نجد الحل السعيد لاشتباك النظرية بالايديولوجية ، وما علينا الا ان نعتمد على ما يقوله هؤلاء المثقفون المستقلون الذين استطاعوا اطراح روابطهم بالواقع ونجوا من الانزلاق الى الأيديولوجيات وتحرروا من دوافعهـا الخفيـة !

غير ان وصف مانهايم لهذه الفئة انما هو وصف للفئة الاجتماعية التى ينتمى اليها هو نفسه • وكل ما يقوله اذن لابد ان يكون موضوعيا طالما كان يصدر عن هذه الفئة المحظوظة • وعلى اية حال ، فاننا لا يمكن ان نفترض وجـود طائفة من الناس تزعم لنفسها القدرة على التجرد والنزاهـة او الامتناع عن « تعاطى » الأيديولوجية دون سائر البشـــر •

ولئن عالج ماركس قضية الأيديولوجيـــة والنظرية على اساس الانضواء تحت ايديولوجية ما يسميه بالطبقة الصاعدة فان مانهايم قد حاول حلها بالاعتمـــاد على ايديولوجيـة من لا ايديولوجيـة لهم فى نظـــره •

ولكن فريقا آخر اخذه الحماس بعيدا فى تشديد الاعتراف بالصلة الحميمة بين النظرية والأيديولوجية بحيث استخلص من ذلك انكار الموضوعية وامكان الحسم فى صحة النظريات • وقد انتظمت اعمال

هذا الفريق من الراديكاليين واليسار الجديد فى معظمها حول محور رئيسى هو علم الاجتماع بوجه خاص ٠

فيتفق هؤلاء على أن علم الاجتماع الرسمى او الاكاديمى قد اصابه الهزال وفقر الدم ، واصبح فى حاجة الى « نقل دم » من خارجه اى من خارج المجال العلمى الذى يدعى الموضوعية ٠ فعلم الاجتماع عندهم عمل سياسى لابد ان ينطوى بالضرورة على وجهات نظر او ايديولوجيات وتوجيهات للعمل تجعل من الموضوعية امرا مستحيـلا ٠ كما ان علم الاجتماع لا ينحصر فى الوصف والتفسير بل يتعلق بالنقد والتشهير ٠

فالبحوث التجريبية المتناثرة والانساق الكبرى تجهــد فى دفع الباحثين عن الانخراط فى قرارات السياسة والاختيــار بين البدائل المتاحــة لكى تخفى تحت قناع العلم ايديولوجية محافظة يباركها اصحاب السلطان فى المجتمع ٠

وعندما يرفض هؤلاء الراديكاليون الواقــع السـياسى الراهن ، ويحاولون كشفه والتشهير به ، لا يجدون فى الماركسية ما يتيح لهــم فهم التطورات الحديثة التى لحقت بما يسـمى « بالمجتمع الصناعى الجديد » الذى يختلف عن المجتمع الراسمالى الذى توجه ماركس له بالدراسة في القرن الماضى ، ذلك المجتمع الذى لا ينتمى اليه مجتمع الراسمالية الحديثة فى الغرب او مجتمع اشتراكية الدولة فى شرق اوربــا ٠

فمن بين هذه التطورات التى لم يدركها ماركس فى نظرهم :

١ ـ التقارب الوثيق بين العلم والتكنولوجيا بعد الحرب العالمية الثانية وهو ما اصبح مصدرا مستقلا لفائض القيمة فى مقابل قوة العمل التى عدها ماركس المصدر الوحيد لفائض القيمة حيث فقدت اليــوم اهميتها النسبية ٠

٢ ـ وكذلك النمو المستمر لطبقة وسطى جديدة من المستخدمين « ذوى الياقات البيضاء » التى كادت تزيد نسبتهم على نسبة الطبقة

العاملة من ذوى الياقات الزرقاء التى اصبحت تتطلع اليهـــم كطريق للخلاص من وضعهم الطبقى ٠

٣ ـ كما ادى ذلك الى تزايد « برجزة » الطبقة العاملة التى لم يحدث لها الافقار المتزايد الذى تنبأ به ماركس ٠

٤ ـ ويضاف الى ذلك الدور البارز الذى تضطلع به الدولة اليوم فى اقامة التوازن للنظـــام الاجتماعى والاقتصادى ، والتدخل فى انظمة الانتاج والاستهلاك سواء فى مجتمعات الرأسمالية الجديدة أو اشتراكية الـــدولة ٠

٥ ـ هذا فضلا عن تحول العالم الثالث كله على خلاف ما تـــرى الماركسية التقليدية ، الى بروليتاريا عالمية تتواطأ بروليتاريا المجتمعات الصناعية على استغلالها ٠

ويجمع باحثو اليسار الجديد على السخط على النظام القائم وعلى مبرريه من علماء الاجتماع فى آن واحد ٠ ولكنهم لا يستخلصون من ذلك امكان بلوغ الموضوعية فى علم الاجتماع اذا انحاز الباحث الى القوى المصححة للاوضاع لأن علم الاجتماع فى نظرهم يعتمد فى صياغته على نمو الطلب الوظيفى الذى يشبعه كما يقول « باومان » ٠

فأهمية عـــلم الاجتماع للمجتمع وطرق اخضاعه للاستعمال والنفع ونتائجه وآثـــاره ، كل ذلك سيؤثر على شكل المجال العلمى ، ويحـــدد مشكلاته ومسائله ووقائعه ونتائجه ٠ فعلى الباحث اذن ان ينتقى « وجهة نظـــر » (أو ايديولوجية) يقيم عليها تحليلاته الجزئية والمتحيزة بالضرورة بما ينطوى عليها من التزام وتوجيه ٠ والموقف الذى يزعم تحرره من ذلك انما هو موقف الملاحظ المتجاوز للمجتمع والذى يقف خـــارج التاريخ ٠

وطالما ليس من الممكن ان نعثر على هذا الموقف فعلا فاننا محكوم علينـــا باللاموضوعية ٠

وهكذا وضع هؤلاء الراديكاليون القضية بحيث لا تجد مخرجا . والواقع انهم كانوا منطقيين مع انفسهم . فما دام العلم عندهم لا يمكن تخليص نسيج وقائعه ومناهجه ونظرياته من العناصر الايديولوجية فليس لنا ان نطالب باتفاق حول قضاياه ، او نهيب من اجل حسمها بمثل اعلى للموضوعية يمكن ان نحتكم اليه . وبذلك يضعنا هذا الفريق خارج المشكلة ببساطة .

والواقع أن من المستحيل أن نجعل صحة القضايا والنظريات العلمية فى العلوم الاجتماعية رهنا بسلامة الايديولوجية التى تتبطنها . فالمعايير التى تحث على اختيار الايديولوجية والالتزام بها لا يمكن أن تكون هى نفسها معايير التحقق من صحة القضايا والنظريات العلمية . ولا يعنى هذا أن نعد العلم كيانا منفصلا عن كل ضروب الثقافة الانسانية أو عالما مغلقا على طقوسه ومراسمه الخاصة التى لا يدلف اليه الا من اتقن رطانته وتزود بعدته . فالفكر العلمى كسائر الوان الفكر الانسانى تغذو جذوره ثقافية فسيحة . وهو بطبيعته فاعلية تجريدية تستوجب منا البحث عن الاصول العينية التى تجرد منها . ولذلك لا يمكن ان يفسر نفسه بنفسه . ولم ينشأ العلم على صورته المجردة الراهنة ، وقد اكتمل له كيانه الخاص دفعة واحدة ، بل دعت الى صقله وتجويده أوضاع ثقافية ومادية اخرى دفعته الى ان يتخذ صورا متفاوتة أستمر تطورها حتى بلغت مكانتها الحاضرة التى تتفق والحالة التى بلغتها ثقافة العصر .

ولكن اذا كان العلم ، اى علم ، يستمد مبررات وجوده وبواعث تطوره من نظم ثقافية معينة وتطورات ايديولوجية مختلفة ، فانه ما يلبث ان يتخطاها بما له من فاعلية نوعية لا تتكافأ مع العوامل الباعثة على قيامه ، ولا يتطابق معها . بل هو (أى العلم) يتزود منها ريثما ينطلق متخذا مساره الخاص . غير أن هذا المسار الخاص فى العلوم الإجتماعية ما يزال مشتبكا بمسارات اخرى ، قد تقطعه او تندمج فيه ، أو تحرف اتجاهه .

وقد يحملنا هـذا على التفرقة بين مسألتين ٠

الاولى : هى السياق أو الوعاء الايديولوجى الذى تشكلت فيـــه عمليات البحث والتنظير ٠

الثانية : هى المحتوى المعرفى للنظرية العلمية فى بحوث الانسان والمجتمع ٠

وينبغى كذلك بحســب هـذه التفرقة ، ان نميز فى الباحث أو صاحب النظرية بين كونه انسانا يحيا او مواطنا يعمل فى سياق معين ، وبين كونه عالما يزاول نشاطا علميا ٠ مستخدما لغـــة العلم ومصطنعا ادواته ، وملتزما بمقايســه الخاصة ٠ والتمييز بين الدورين امر عسير وقـد يراه البعض مستحيلا ولكن ينبغى ان نحاول تيسيره دون تعسف او تكلف لان الاختيار الصعب الذى يواجهنا هو اما ان نقيم علمـا او لا نقيم ٠ والآراء السابقة التى مزجت بين عناصر متعددة لم تستطع أن تفـرق بين وعاء العلم وبين محتواه فما يدخل فى الاول قد يكون فلسفة او ايديولوجية او قيمـا ، اما الثانى فلا ينبغى ان يتألف من شىء آخر سوى العـلم ٠

وما يمكن ان نقبله كحـد ادنى لتعريف او تمييز العلم هو : مـا يمكن اختبار صحة قضاياه بين من يستخدم نفس المنهج والادوات ٠ او هو ما يقوم على الاتفاق بين باحثيه ويؤدى الى حسم ما يثور بينهـــم من خلاف اذا ما التزموا اسلوبه ٠ على حين ان للفلسفة والايديولوجية مقاييسها الخاصة للاختيار منها والالتزام بهـا وليس فيها ما يزعم قبوله للامتحان الذى يحسم فى صحته ويفرض التسليم بــه ٠

فاذا ما نظرنا فى نظريات العـلوم الاجتماعية لوجدنا ان معظمها يوثق برباط محكم بين عناصر كثيرة وكأنها نسيج واحـد ، وتعاملهـا على انهـا جميعا تقـوم على قدم المساواة وبالتالى تفقـدنا الامل فى بلوغ اى اتفـاق علمى حولهـا لان كل عنصر من عناصرها قد تســاند مع الآخر ولابد من قبولها بأسرها او رفضها كصفقة واحـدة ٠ ولعـــل الماركسية ابرز مثل على ذلك ٠

ففيها تمتزج مبادىء الجدل أو «قوانينه» بتحليل الرأسمالية كنظام اقتصادى اجتماعى ، الى جانب رسم برنامج اشتراكى للمستقبل . فعلى هذا النحو تختلط معا عناصر الفلسفة بالعلم بالايديولوجية . وربما كان ذلك أمرا مشروعا للمشاركين فى الحركات السياسية لتحقيق اهداف معينة ولكنه ليس كذلك بالنسبة للباحث العلمى الذى يتعين عليه أن يميز بين تلك المستويات والعناصر ويضع كل شىء موضع الفحص والنقد ، ويستخدم أسلوبا تتفق عليه جماعة الباحثين للحسم فيما ينشأ بينها من خلافات نظرية .

فلكل مجال من المجالات السابقة كالفلسفة والعلم والايديولوجية مقاييسه الخاصة فى التمييز بين ما هو صواب أو خطأ او بين ما هو ملائم او غير ملائم .

ولاشك ان اهمال فك الاشتباك بين النظرية والايديولوجية انما هو بمثابة تسليم السلاح للعدو . فرفض التسليم بالموضوعية أو انكار امكان قيامها انما هى حجة يستخدمها الخصم النظرى لرفض كل ما تذهب اليه مادمنا لا نحتكم الى شىء ، ولتأخذ ما تشاء مما يلائم مصالحك ودعنى أضع ما يروق لى . فلا مفر اذن من البحث عن طريقة نحتكم اليها والا تساوت النظريات جميعا .

والسعى نحو الفصل بين النظرية والايديولوجية لا يعنى انكار علاقة الايديولوجية بالنظرية ،كما لا يعنى الحياد والسلبية ، ولكنه يعنى البحث عن طريقة لمناقشة الخلافات النظرية « العلمية » بين اصحاب الايديولوجيات المختلفة والا الفينا انفسنا فى حلقة جهنمية لا فكاك منها ولا يبقى للاحتكام بين النظريات سوى وسائل البطش والتمويل والدعاية .

لتكن الايديولوجيات المتعارضة مصدرا للنظريات ولكن ذلك لا يعنى انهما شىء واحد فالفروض العلمية يمكن ان تتخذ لها مصدرا من الالهام او الدين او الفلسفة او اى شىء آخر ولكنها يجب ان تصاغ على النحو

الذى يجعلها قابلة للتحقق من صحتها ... هنا تصبح قضايا علميـــــة لا يمكن اثارة الشك حولهـا .

فيمكن ان تظل الايديولوجية بالنسبة للنظرية الاجتماعية رصيدا هائلا لا يمكن استثماره والتصرف فيه ، الا اذا تحول الى عملة يتداولها العلمـاء . فما هو مطلوب هو أن يكون هناك محكات مشتركة يمكن الركون اليها للحكم على قيمة القضايا التى يطرحها أصحاب النظريات المختلفـة .

فالواجب اذن ان نميز فى النظرية الاجتماعية بين ما هو علمى وبين ما هو غير علمى «ايديولوجية» ولكن بطريقة غير مباشرة اى ليس بالوعى او التصريح بما هو غير علمى بل بجعله عاجزا عن التدخـل المباشر فى القضية العلمية . وذلك لان الباحث فى العلوم الاجتماعية لا يمكن ان يكون واعيـا بتسلل الايديولوجية فى قضاياه ولا يمكن بالتالى ان نكتفى بوعظه بالكف «تعاطى» الايديولوجيات او الامتنـــاع عن التحيز او اتخاذ وجهة نظر خاصة تتفق ومصالحه او مصالح جماعته . واذن فلا تثريب على ايديولوجية الباحث او تحيزه وانحيازه ، والمطلوب فقط ان يضع آراءه التى يزعم انها علمية على النحو الذى يمـكن ان يفصل فى صحتها بطريقة علميـة .

ولن يكون هذا بطبيعة الحال على اساس الطريقة التى تجعـل الحكم على النظرية او القضية العلمية مرهونا بمقاييس الايديولوجية . وهنا لا يكون المخرج من هـذا المازق الا عن طريق تطويع القضية التى يراد لها ان تكون قضية علمية ، تطويعها لشروط صياغة الفرض العلمى الذى يقبل بالضرورة التحقق من صحته . وكل ما لا يقبل هذا التطويع سيظل تلقائيـا خارج العلم الى ان يجـد طريقه فيما بعـد الى هـــذا التطويع .

فعلى اصحاب النظريات الاجتماعية المختلفـة ان يستخرجوا من دعاواهم الايديولوجية ما يصلح أن يكون فروضا علمية تقبل الامتحان وتحتكم الى المشاهدات والتجارب كلما كان ذلك متيسـرا .

وقد تتأيـد أو تفند فروض من هـذه النظرية او تلك بحيث قـد تنضم الفروض المحققة الى شبكة نظرية أوسع قد تتجاوز حدود النظريات الاصلية وتتخـذ طريقهـا نحو التطور ، فهكذا يمكن ان يرتفع صـرح العلم الاجتماعى شـيئا فشيئا وطابقا فوق طابق ٠

وقـد تتأيد على المـدى الطويل ايديولوجية معينة ، أو تخفق فى الحصول على ما يدعمها من فـروض محققة ٠ وهنا يكون الانفصـال « التكتيكى » بين الايديولوجية والنظرية قـد أدى مهمته وأفسح الطريق لاعادة الاتصال « الاستراتيجى » بينهما ، ولكن على المـدى البعيد ، وعلى أسـاس علمى متين ٠ فالتعجيل بالربط بينهما لن يفيـد العلم او الايديولوجية بل قـد يفسدهما معـا ٠

أما العلاقة الموجودة بالفعل بين الايديولوجية والنظرية فيمكن ان تخضع لبحوث سوسيولوجيـة المعـرفة ٠ ولـكن على الا نكافىء بين سوسيولوجية المعرفة وبين المعرفة ذاتهـا ٠ فلا ريب ان سوسيولوجية المعرفة يمكن ان تفيـد فى كشـف جوانب التحيز وأسبابه ولكن بعد ان يقع التحيز فعلا لان سوسيولوجية المعرفة لا تملك مسبقا القدرة على توجيـه الباحث وصاحب النظرية بعيـدا عن التحيز قبل ان يقع فيه ٠ فنحن لا نكتشـف ان كان لدينـا حكم مسبق الا بعد ان نتخلص منه ٠

ومهما يكن من امر فان الفصل بين النظرية والايديولوجية يفضى الى تكوين لغـة علمية مشتركة يتعامل بها المختلفون فلسفيا وايديولوجيا ويمكن ان يتناقشوا فيما يحققونه من فروض يغزلونها من افتراضاتهم الفلسفية ومنظوراتهم الايديولوجية ٠

ولا يشـبه تطويع القضية لشروط الفرض العلمى وضع النظريات على سرير « بروكروست » حيث تقطع أوصالها حتى يلائمها ذلك السرير بل يشـبه هذا التطويع ممرا لا يسمح الا بعبور ما هو علمى محتجزا ما ينتمى الى غير العلم ٠

فبهـذا وحـده يمكـن ان نسـهم فى بنـاء النظـرية العلميـة الاجتماعية كما ان نسهم فى تصحيح ايديولوجيتنا ٠

الفصل السادس

« مشكلات قياس المؤشرات الاجتماعية »

الفصل السادس

« مشكلات قياس المؤشرات الاجتماعية »

كثيرا ما تتردد اليوم كلمة المؤشرات الاجتماعية على النحو الذى يثير انطباعا بجدتها وكانها اكتشاف علمى حديث · وهذا هو ما يحفزنا منذ البداية الى التمييز بين امرين هما : المؤشرات الاجتماعية كمنحى Approach والمشرات الاجتماعية كحركة Movement

واكثر ما يميز بينهما هو ان منحى المؤشرات الاجتماعية يتصل بالدراسة ، اى تحقيقه لاهداف البحث الاجتماعى كوسيلة منهجية تتضمن افتراضات نظرية معينة · على حين تتعلق حركة المؤشرات الاجتماعية بالسياسة Policy بمعنى الخطط العامة التى تتخذها الدولة ومؤسساتها من اجل التقدم والرفاهية والتنمية ·

والمؤشرات الاجتماعية بوصفها منحى للدراسة امر قديم يقترن مباشرة بمشكلة المنهج فى العلوم الاجتماعية مهما يكن من تعدد مصطلحاتها ·

وقد اتخذت دلالتها الصريحة واهميتها البارزة لدى اصحاب الاتجاه الوضعى فى علم الاجتماع ، وعند اصحاب النزعة السلوكية فى علم النفس بوجه خاص ·

فالحياة الاجتماعية ، وفقا للوضعية الاجتماعية لا يخضع منها للدراسة العلمية سوى ما هو ظاهر وخارجى وقابل للقياس · فهنا ينبغى ان نستعيض عن الواقعة الداخلية التى تراوغنا بمؤشر او مدلول خارجى Index او علاقة ظاهرة تدل على المفهوم ، وتقوم على مجموعة من الملاحظات · فيدرس المفهوم فى ضوء العلامة التى

هى الجوانب الملاحظة التى تقف مثاليا فى علاقة واحد بواحد مع ما تشير اليــه او تدل عليه ٠

ولقــد كانت اللهفــة على تحقيق الموضوعية هى التى حملت على التطرف فى هذا الاتجاه كما نجده عند « لندبرج » الذى ينكر مشروعية مفهومات مثل المشاعر والغايات والقيم ويعدها من قبيل الافتراضـــات الوهمية فى تفسير الظواهر ٠

وهذا ما نجد مثله فى علم النفس الســـلوكى الذى لا يقبل من الظواهر النفسية الا ما يمكن قياسه ٠ وهذا لا يتيسر الا اذا عثرنا فى الظاهرة على جانبها المصاحب الذى يدل عليها ، ويمكن تطبيق أدوات القياس عليــه ٠ مثلما يقنع الفيزيائى فى قياسه للحرارة بمؤشرات عمود الزئبــق ٠

والجانب المصاحب ، او المؤشر ، هو الجانب الظاهر الخارجى من الظاهرة ومن ثم يصبح تعريف الذكاء ـ مثلا ـ هو ما تقيســه اختبارات الذكاء ، اى مؤشراته الخاضعة للقياس ٠

ورغم مغالاة الوضعيين والسلوكيين فى تحديد مؤشراتهم وقياسها الا أن المؤشرات تظل القضية الاساسية فى منهج العلوم الاجتماعية ٠ فهى وحدها التى تكفل التعريفات الاجرائية Operational التى لا يستقيم البحث بدونهـــا ٠

اما « حركة » المؤشرات الاجتماعية فهى تحاول ان تتجاوز هــذه الثنائية بين المفهوم والاداة ٠ وتتسع لتشمل أهدافا قومية دولية ٠

ولقــد اكتسبت اهميتها من أهمية المجالات والاهداف التى انصرفت الى تسجيلها وتوقيمها مثــل التنمية والرفاهيــة Welfare والرخاء Well Being ونوعية الحيــاة Quality of Life والاوضاع الاجتماعية بوجه عام مما يمكن أن يستوعب كافة جوانب الواقع الاجتماعى ، ليس فى بنــائه واستقراره فحسب بل وفى وظائفــه وحركته على السواء ٠

ولقد نشات الحركة كاستجابة لالحاح الحاجة لدى واضعى الخطط القومية واصحاب السلطة فى اتخاذ القرارات ، فضلا عن العلمـــاء الاجتماعيين والاخصائيين ، الى تاسيس قاعدة عريضـــة من المعلومات والبيانات التى تتعلق بالاوضـــاع والعمليات والاتجاهات Trends الاجتمـــاعية .

وتهدف الحركة بذلك الى تعبئة كل الامكانيات المتاحة لجمـــع البيانات الكمية والكيفية ، وتحسين وسائلها ، وتوحيد معاييرها ، وتقنين مقايسها بحيث تصلح اساسا لرسم الخطوط العامة للسياســـات الاجتماعية . وبهذا الرصيد من البيانات الدقيقة يمكن متابعة وتقويم برامج التنمية او اتجاهات التغيير الاجتماعى .

وتعنى هذه الجهود ابراز الظروف والاتجاهات الى نطاق الرؤية الواضحة فى بيانات موجزة ومفهومة تيسر المناقشـــة العامة حـــول الاهداف والسياسات الاجتمـاعية على اســـاس من المعلومات بدلا من التخبط فى الحدوس والتصورات المسبقة . كما تفضى الى القـــدرة على قياس وفهم معالم Parameters التغيير الاجتماعى ســـــواء تعلقت بالافـــراد او المجتمـــع او العـــــلاقات المتـداخلة بين مختلف القطـاعات .

ومن المفترض ان تســـتخدم المؤشرات الاجتمـــاعية فى تحديد واكتشاف الاتجاهات والمشكلات البازغة او وشيكة الحدوث . وهى فى كل ذلك يمكن ان تشير الى ما يوجد من ثغرات فى الاحصـــــاءات القائمة وتحدد الأولويات فى جمع البيانات من أجل تطور الاحصاءات واحكامها وصقل ادواتها .

وتتسع حركة المؤشرات الاجتماعية لتضم مستويات متفاوتة من مجالات البحث فهى تتراوح بين :

١ - موجـزات Compendiums الاحصاءات الاجتماعية .

٢ - تقـارير المؤشرات الاجتماعى .

٣ - التقــارير الاجتماعيــة .

٤ - اطارات الاحصــاءات الاجتماعية .

فأما الموجزات فهى مجموعات من الجداول الاحصائية والرسوم البيانية التى تغطى قطاعات او مجالات اجتماعية متعددة ولا تتضمن سوى القليل من التعليقات أو التحليلات .

وفى تقرير المؤشر الاجتماعى يفترض ان المؤشرات الاجتمــاعية مقاييس موجزة وشديدة الاحكام للظواهر الاجتماعية بما تنطوى عليه من رفاهية ورخاء ومستويات المعيشة وهى فى هذا الصدد ذات صـبغة كمية خالصة وتشيد حول منظومة من القضايا الاجتماعية ذات الأهمية المباشرة لصانعى القرار . وهى اما تكون متعددة القطاعات ، او تركز حول واحدة او قليل من القضايا الاجتماعية .

بينما تتضمن « التقارير الاجتماعية » وصفا وتحليلا للقضـايا الاجتماعية مدعوما بالاحصاءات المتعلقة بها . يغلب عليها الطــابع السردى الموجه بالمشكلة . وقد تتضمن أحيانا تقويما وتوصيات تـدور حول البرامج والسياسات الاجتماعية . وهى من ثم ذات صبغة كيفية لأن مفهوم المؤشرات الاجتماعية هنــا ، يعنى « الاحصــاءات ذات الاهتمام المعيــارى المبــاشر الذى يتيح الاحكام الموجزة والشــاملة والمتوازنة عن مكانة الجوانب الرئيسية لمجتمع من المجتمعات بحيث يعنى أن التغيرات اذا ما حدثت فى الاتجاه الصحيح - مع ثبات سائر الأشياء - فلابد أن تكون الأمور « أفضل » وأن تتحسن أحوال الناس ».

ولا تعنى معظم التقارير الاجتماعية بتطوير المؤشرات نفســها بقدر عنايتها بالتحليل لانشغالها بما يسمى « بنوعية الحياة » .

وتسعى « اطارات الاحصاءات الاجتماعية » الى تنظيم عرض البيانات الاحصائية فى نطاق اطار ترتبط عناصره بروابط صريحــة مستخدما ما لما هو شائع من تعريفات ومفهومات ووحدات قيــاس

وتعتمد مثل هــــذه الاطارات على ما يمـــكن ان تزوده بهـــا بنوك المعلومات ٠

وعلى هذا الوجه يمكن ان تنتظم هذه المؤشرات الاجتماعيـــة حــول ما يلى : -

١ - مجموعة مؤلفة من الأهداف لاجتماعية ٠

٢ - قائمة بمجــالات اجتماعية ٠

٣ - توزيع السكان الى فئات اجتماعية ٠

٤ - نموذج او اطار للتغير الاجتماعى ٠

٥ - قطاع او مشكلة اجتماعية معينة ٠

٦ - اطار لتنظيم الاحصاءات الاجتماعية ٠

كمــا يمكن ان تتوجــه بياناتها الى دراســة : -

١ - الرخــاء الفــردى ٠

٢ - الجوانب الموضــوعية والذاتيــة للرخاء ٠

٣ - الابنية والنظم او المؤسسات الاجتماعية ٠

٤ - موارد البرامج الاجتماعية ٠

٥ - التنمية الاجتماعية - الاقتصادية ٠

وبعبــارة اخرى فان المؤشرات الاجضتمــاعية لم تترك شــيئا من

الواقع الاجتماعى دون أن تضعه فى سلة واحدة صنع نسيجها من الاحصاءات التى تستمد من تعداد السكان والمسوح والبيانات الادارية .

ورغم استخدام اصطلاح واحد هو المؤشرات الاجتماعية الا انه لا يشير الى شىء واحد فى كل الأحيان . ولا يمكننا من الوجهة المنهجية أن ننسبه الى مقام مشترك يتيح المقارنة السليمة ، فضلا عن الاتفاق بين الباحثين .

وهكذا تثار صعوبات شتى تحول دون الافادة العلمية الكاملة من حركة المؤشرات الاجتماعية فى حالتها الراهنة .

ويمكن ان نجمل الصعوبات المنهجية فيما يلى : -

أولا : الخلط بين المؤشرات الحقيقية وبين ما يمكن ان يسمى « بالمؤشرات بالوكالة » Proxyindicator

مثل اتخاذ بيانات متوسط العمر المتوقع بسبب الوفاة وتقديم الخدمات الصحية كمؤشرات للاحوال الصحية .

ثانيا : التمييز بين ما هو غاية وما هو وسيلة :

فما قد يبدو ناتجا نهائيا للرفاهية مثل الزيادة فى الدخل الفردى قد يكون وسيلة لأهداف رفاهية أخرى مثل زيادة الاستهلاك والغذاء الأفضل وغيرها .

ثالثا : تدخل المؤشرات الذاتية صراحة أو تضمينا :

مثل تصورات الناس او اتجاهاتهم ازاء جوانب معينة من حياتهم او رفاهيتهم الاجتماعية ، وكذلك المؤشرات التى تزعم قياس نوعية الحياة او نوعية البيئة والشعور بالأمن والتفضيلات المختلفة .

رابعـا : تبـــاين طرق عرض المؤشرات واختلاطها معـا ، واختلاف تعريفاتهـا :

فبينما يرى البعض انها وصفية كمية ، يرى غيره انها مقيـــاس يسوده الطابع المعيارى ، على حين يضمنها آخرون بعض التفسيرات حينما يعرض لجوانب التغير الاجتماعى .

خامساً : العجز عن الفصل الدقيق بين البيانات الاقتصـادية والبيانات الاجتمـــاعية :

وقد تغلب النزعة الاقتصادية على المؤشرات الاجتماعية ، بحيث يكون المجتمع السـليم هـو المجتمع الـذى يتميز بالنمو الاقتصـــادى والوفرة والثراء . أو قد ترفض المؤشرات الاقتصادية لدى البعض الآخر لحساب ما يسمى بنوعية الحياة .

سادسـا : الخلط فى أنماط المعلومات لمتضمنة فى المؤشرات بين ما هو « مدخلات » Inputs وما هو مخرجات Outputs

فالمدخلات فى الانساق الاجتماعية هى على سبيل المثال النفقات والعقارات والبرامج والأعمال المؤثرة فى النتائج . اما « المخرجات » فهى ما يشير الى اثار او نتائج نسق اجتماعى مثل مستوى الصـحة او الانجاز التعليمى او درجة الحراك الاجتمـاعى او مدى الرضــا عن العمــــل .

والاقتصـار فحسب على المخرجات كمــا هــو المتبع فى اغلب المؤشرات لا يعطى صورة حقيقية عن الوضع الاجتماعى الخاضـــــع للبحث . بل ان المخرجات نفسها لا تفهم على نحو كاف الا بالمدخلات . فمثلا سنوات الدراسة بالنسبة لمؤشرات التربية والتعليم لا يمكن ان نحسم فى كونها مدخلا او مخرجا . وما نقبله كمقياس للمخرج بوصفه مؤشرا هو أمر قد حددته غالبا السلطات المسئولة عند تقديم المدخلات. ومن ثم فان القياس المستقل للمخرجات امر معرض للشك أو هو نـوع من الحلول الوسط . وربما كان التمييز بين المدخل والمخرج فى الكثير

من الأحيان تمييز مصطنع بالنسبة للكثير من الأنشطة التى تصـــفها المؤشرات الاجتماعية . ولكننا نظـــل فى حاجة الى توفير قـدر من المقـــارنة بين المدخـلات والمخرجات لتقويم التغييرات فى المؤشرات لاننا قد لا نعرف قيمة الفائدة التى نبلغها من خلال التحسين فى مؤشر اجتماعى معين ان لم نعرف تكاليف الموارد التى استخدمت فى انتـاج هـــذا التحسين .

غير ان بيانات المدخلات المطلوبة ليست متاحة فى اكثر الأحيان وليس لدينا الأساس النظرى الذى يمكن الاعتماد عليه لاقامة النســق الاجتماعى « للمدخل ــ المخــرج » .

سابعا : الاستقطاب بين الافراد والاجمالى :

فالمؤشرات اما تقيس الرخاء الفردى والاسرى ، او تقيس الرخاء المتعلق بالحكومة والمؤسسات . والواقع أن الواحد لا يمكن أن ينفصـل عن الآخر بحيث لا يمكن فهم احدهما بمعزل عن الآخر .

ثامنــا : غموض المفهومات :

ففى مخرجات النظام التعليمى ، على سبيل المثـــال ، يختلط مفهوم تكافؤ الفرص بمفهوم تكافؤ النتائج . ويرجع هذا الغموض الى قلة المفهومات والتعريفات الاجرائية لقياس البيانات .

تاسعا : الفجـوة بين المفهوم والمقياس :

فمثلا نسب الحضــــور فى المدارس لا تعكس فقط فرص التعليم ولكنها تكشف ايضا عن الحاجة الى التعليم .

عاشرا : مشكلة معايير القيــاس Standards :

فهناك دوما ما يثير التساؤل عمن يضعها ، ومدى اهليته للحكم بهــا ، وجدارة ما يحكم به ، اليه جانب التساؤل عن الأسس والمجسات والاختبارات التى تصاغ تلك المعايير وفقا لهــا .

فمن شان هذه المشكلات المنهجية ان تحول الى حد كبير دون امكان الثقة فى هذه المؤشرات ، وكذلك امكان المقارنة بينها · وقد ترد معظم ضروب القصور فى المؤشرات الاجتماعية الى غياب النظرية ، او على الأقل غياب التصريح والالتزام بنظرية معينة · وهو قصور يلازم على الدوام البحث الامبيريقى الاحصائى ·

فينبغى اولا ان نؤكد حقيقة بسيطة تصدق على المؤشرات بوصفها منحى للدراسة أو حركة رسمية ، هذه الحقيقة هى ان المؤشرات ، بوصفها علامات خارجية لمحتوى الوقائع الاجتماعية ، لا تسلم نفسها للقياس او الرؤية المباشرة تلقائيا بل على الباحث أن يستخلصها ·

فثمة علاقة ما اذن بين الباحث ، بتصوراته واحكامه المسبقة، وبين الوقائع التى يتوجه اليها بالدراسة · وهذه العلاقة تصبح تحيزا ضارا لو اغفلنا تقديرها ولكنها تصبح امرا مشروعا ، بل وضروريا اذا ما صيغت فى وجهة نظر صريحة تقبل الامتحان والمراجعة بالشواهد ·

أول مهام النظرية التى تتصدى لدراسة المؤشرات هى تحديد موقف واضح الى حد ما ، من مشكلة الكم والكيف · أو بعبارة أخرى : الى أى حد يمكن أن تستنفد المؤشرات القابلة للقياس محتوى الظاهرة المدروسة وتستوعبها تماما ·

فالتكميم فى العلم ليس هدفا بذاته بقدر ما هو اساس او معيار موحد يمكن أن تلتقى حوله مختلف الآراء ·

وينبغى ان نفرق بين دلالتين للتكميم الأولى من حيث هو « تعبير » واقعى عن طبيعة الظاهرة ، اى ان تكون الظاهرة بطبيعتها متجانسة متكررة فى وحدات فيكون « الكمى » هنا تعبيرا أو انعكاسا مباشرا لظاهرة كمية كما هو الحال فى الكثير من الظاهر الاقتصادية ·

والدلالة الثانية للتكميم هى دلالتها من حيث هو تحويل

« أو ترجمة » للظاهرة بالقدر المستطاع ، بعناصرها الكيفية الموجودة عليها ، الى مقادير كمية يسهل قياسها والتعامل معها .

وعلى اية حال فان التكميم فى الحالتين أو عند الدلالتين وسيلة للقياس تتيح الاتفاق بين الباحثين ، وامكان المقارنة بين البيانات .

وهنا تبرز المشكلة الرئيسـية فى بحوث المؤشرات ، فالمهم فى هذه البحوث التقاط الظواهر أو الوقائع المحسوسة التى يكون لهـا من الجوانب الخارجية (أى المؤشرات) ما يقبل القياس والخضـوع لأساليب الاحصاء ومعادلاتها ورسومهـا البيـانية ولابد اذن ان يعثر الباحث على جانب يقترن بالظاهرة . ومن ثم ينبغى أن يتجاهـل الباحث اثناء عملية القياس أو الاحصاء كل ما يتعلق بالظاهرة المقيسة من دلالات الا كونها ظاهرة تقاس فحسب ، ولا يبقى سوى المقـابلة التامة بين رقم القيـاس من جهـة (أى المعدلات والنسب) . وبين الظاهرة المقيسة من جهة اخرى . ولكن كيف نعثر على هذا الجانب المقابل للقياس ، وكيف نتيقن من انه جانب جوهرى ، وليس جانبا سطحيا ، ومن ذا الذى سيثبت لنـا هـذا التقابل أو التطـابق بين الظاهرة وبين تلك المؤشرات دون غيرها ؟

ان افتراض هذا التطابق ، او هذا التوحد او الهوية بينهما فى حاجة هو نفسه الى اثبات أولا قبل ان نخطو الى قياسه .

فعندئذ تبدو اهمية « النظرية » بما تنطوى عليه من مفهومات وأبنية فرضية او مفترضات Constructs ولا ريب أن بناء النظرية يقترح بشكل أو بآخر المنهج الملائم الذى يؤثر بدوره أدوات معينـة لجمع البيانات دون غيرها .

فليست مهمة الباحث العلمى أن يكتفى بترجمة الفاظ اللغـة المعتادة الى اصطلاحات معقدة ، ولا يقتصر دوره على نقل الأفكـار الشائعة من الواقع الاجتماعى الى صيغ رقمية .

فالمفهوم العـلمى ليس معناه تجريـد او اختزال لمـا هـو عينى

ملموس ، وليست الصورة العلمية للواقع مجرد متوسط حسابى لما يدركه الأفراد كل بطريقته الخاصة فهذا لا يؤدى فى النهاية الا الى تقديم « جرد » موجز لعناصر وعلاقات مختلطة .

ولابد للعلوم الاجتماعية ان تصنع كما هو حادث فى العلوم الفيزيائية الحديثة « صورة اجتماعية علمية » للواقع على غرار ما يسميه ماكس بلانك « بالصورة الفيزيائية للعالم » فهذا هو ما يميز رجل الشارع عن رجل العلم . ولا تقوم اهمية هذه الصورة فى مجرد اكتساب امتياز خاص للباحث على رجل الشارع ، بل تقوم اهميتها فى القدرة على النفاذ والعمق الى فهم الواقع . والاستبصار او التنبؤ بمسارات المستقبل .

فثمة طريقان : الأول هو ما يتصل بالعالم المحسوس المباشر كلما يتلقاه ويدركه الأفراد على نحو كيفى . وهو طريق ينطوى على الكثير من العناصر العارضة وغير الجوهرية التى يتعذر عن طريقها استخلاص التعميمات والتنبؤات المحكمة . والطريقة الأخرى هى الصورة العلمية للواقع التى تعد تركيبا نظريا تخدم فيه المفهومات كوسائل مبتكرة لمزيد من الفهم والتفسير على أن تقبل المراجعة والتعديل والاستبدال بغيرها وفقا لامكانياتها فى الوصف والتفسير والتنبؤ . ففى العلوم الفيزيائية مثلا نجد أن لكل مقدار مقيس ، أى كل طول ، او فترة زمنية او شحنة او غيرها معنيان : الأول هو ما يعطيه القياس مباشرة عن طريق الحواس والثانى هو ما يكون مترجما فى نطاق صورة العالم الفيزيائية . ولا تشمل هذه الصورة المقادير التى تخضع للملاحظة فقط ، بل تحوى مكونات ليس لها سوى دلالة غير مباشرة بالنسبة لعالم الحس مثل المفهومات والأبنية الفرضية ، وتظل هذه الصورة العلمية مجرد تصور مساعد لأن ما يهم فى نهاية الأمر هو وقوع الحوادث فى عالم الحس المباشر بأقصى درجة ممكنة من التنبؤ بها .

فبينما يكون التنبؤ بوقوع حادث أو واقعة فى عالم الحس مرتبطا على الدوام بعناصر التقلب والمصادفة ، نجد ان وقوع الحوادث فى

صورة العالم الفيزيائية او آية صورة علمية ، يتبع كل منهما الآخر وفقا لقوانين محددة بدقة كافية . فوظيفة هذه الصورة الوصول الى الموضوعية والاتفاق فى المعايير والتحرر من القياسات الفردية والمنفصلة .

واهمية هذا بالنسبة للمؤشرات انها لا تصبح مجرد انعكاسات مباشرة لمفردات عينية فاقدة الدلالة ، فالارقام محايدة خرساء لا تنطقها علميا سوى النظرية التى يمكن ان تصححها أيضا .

ولقد فطن كلود ليفى شتراوس صاحب النماذج البنائية الى هذه التفرقة المشار اليها سلفا ، فجعل من العلاقات الاجتماعية ، كما يحياها الناس ، مجرد مادة خام تصلح لما يسميه بالتفسيرات الثانوية عديمة القيمة . اما التفسيرات العلمية فهى التى تحاول ان تدخل وسيطا منهجيا هو النماذج Models بين هذه العلاقات الخام، وبين رجل العلم الذى يبحث بواسطتها عن البنية التى تحكم هذه العلاقات . ولقد تيسر له ان يدخل ما يسميه بالنماذج الاحصائية فى الحاسب الالكترونى لكى يصل الى القوانين الثابتة للعلاقات الاجتماعية .

وموجز القول ان المؤشرات ليست مجرد اختزال احصائى للوقائع الاجتماعية بل ينبغى ان تتضمن عنصرا نظريا يحدد الدلالات الجوهرية لما تقيسه . وقد يبدو هذا امرا شديد الالحاح فيما يتعلق بمؤشرات التغير الاجتماعى التى لا يمكن ان تفهم فى غيبة نظرية للتغير الاجتماعى التى يمكن ان تعد شرطا مسبقا للكشف عن المؤشرات واحكام قياسها . وتبدو نفس الأهمية كذلك فى تقويم السياسات الاجتماعية والخطط العامة وبرامج التنمية .

ويصدق كل مما سبق على مشكلات قياس المؤشرات الاجتماعية سواء على مستوى المنحى او مستوى الحركة .

غير ان حركة المؤشرات الاجمتاعية تختلف عن المنحى المنهجى لدراسة المؤشرات فى ان الأولى قد هبطت من قمة السلطة ولم تنبت

من قاعدة العلم فهى حركة رسمية تقوم على خدمتها وكالات وهيئات رسمية تستعين حقا بالباحثين والعلماء ولكن فى خدمة اهدافها ذات الطابع الملح المتعجل رغم طموحها واتساع مجالاتها ٠ وقد تقوم نتائجها احيانا فى ندوات علمية الا ان ذلك لا يجدى كثيرا فى شفائها من « امراض النشأة » ٠

ولا تمتاز الحركة بجدة اساليبها او مناهجها بقدر امتيازها فى شمولها لقطاعات واسعة ٠ ولعل هذا لا يكون امتيازا اذا ما تسرع الباحثون واعترفوا ببياناتها قاعدة يؤسسون عليها بحوثهم الخاصة ٠

ولا ريب ان مشكلة المؤشرات الاجتماعية ، رغم ما يكتنفها من صعوبات ، هى بعينها فى نهاية التحليل مشكلة العلوم الاجتماعية ٠

ومن الممكن ان نعدها محاولة عملية تحتل نطاقا واسعا للتحقق من صحة النظريات وكفاءة المناهج معا فى العمل فى ميدان يتوقع الجميع فيه فائدة محققة للبحوث الاجتماعية ٠ وطالما كانت المؤشرات الاجتماعية طريقة عريضة وعملية للتحقق من صحة الفروض الصريحة والضمنية فانها قد تكسب البحث العلمى القدرة على تحسين نفسه ، وتصحيح مساره بين الحين والآخر ٠

* * *

الفصل السابع

التجريب فى العلم والمجتمع

الفصل السابع

التجريب فى العلم والمجتمع

تمهيـــــد :

ليس التجريب فى مجال العمل الاجتمـــاعى مجرد طائفة من الاجراءات العملية التى تقوم بها هيئة من الهيئات ، بل هو منظومة متسقة من الخطوات التى تبدأ من التخطيط ، وتخضع للتقويم الذى يتيح لها التعديل الذى يجعلها نموذجا يتيسر التوسع فى تطبيقه ، والامتداد فى تعميمه على غير ما طبق عليه فى البداية ٠

والتجريب الاجتماعى لا يعلن عن نفسه دوما بوصـــفه كذلك ٠ بل ان التجريب الصريح هو ، فى معظم الاحيان ، اقل صور التجريب اهمية فى ميدان المشروعات الحيوية فى التنمية الاجتماعية ٠ ولـكن التجريب الضمنى الذى لا يحمل لافتة التجريب مثلما هو الحـــال فى اغلب مشروعات التنمية ، هو اكثر اشكال التجريب الاجتمـــاعى اهمية ، واشـــدها تأثيرا وفاعلية لانه يمتـد ليستوعب اكبر جوانب النشاط الاجتماعى حجما ويواجه ابرز مشكلات المجتمع ٠ فحينما تعمد الدولة الى اقامة مشروع ما على نطاق محدد فانمـــا تفترض امكان تعميمه على نطاقات ابعد واوســـع اذا ما نجح فى تحقيق اهدافه ، فهو اذن بمثابة تجربة ضمنية تترقب اعلان النتيجة ٠

غير اننا اشرنا الى مجموعة من الشروط وجدنا ان توافرها فى مشروع ما يجيز لنا وصـفه بالتجريب ٠ هـــذه الشروط هى : اجراء التعديل عليه لضمان تحقيق الأهداف الأصلية ــ التوسع فى التطبيق ــ خضوعه لعمليات التقويم القائمة على البحث الســـابق على الاجراء ، والمساوق له ، واللاحق عليه ٠ ولا يهم ان صدر التقويم عن الجهـــة القائمة بالمشروع او عن جهة اخرى ٠

والتجريب الاجتماعى شأنه شأن التجربة العلمية فى اعتمـادها على جانبين اسـاسيين همـا الجـانب النظرى العقلى ، والجـانب الوقائعى العملى ، بيـد ان الجـانب النظـرى العقلى فى التجريب الاجتماعى لا يعتمد فحسب على مجموع المعرفة السابقة فى المجـال المعنى ، بل يقوم اساسا على سياسة او فلسفة القائمين على المشـروع التى قد تتخذ صورة تخطيط يرسم برنامجا ، ويتجسـد فى نمـاذج محـددة .

وقد تصنف مشروعات التنمية الجريبية فى عالمنـا الثالث الى انواع ثلاثة أولها المشروعات النووية التى تدور حول هدف جزئى محدد يطبق على رقعة صغيرة ويراد به التعميم على سـائر انحاء المجتمع لتحقيق هـذا الهدف الجزئى المحدد .

وثانيها المشروعات الايكولوجية التى تحدث تغييرا فى نفس البيئة والموقع وعلى نفس السكان . وثالثها المشروعات الدينامية التى تهدف صوغ حياة جديدة لمجموعات مختلفة من المواطنين ينقلون من بيئاتهم الاصلية الى حيث يؤلفون مجتمعات محلية جديدة فى أماكن أخرى .

أولا
التجريب فى العلوم الاجتماعية
دلالاته ومحاذيره

فى وسع الباحث فى التجربة المنضبطة فى العلوم الطبيعية ان يعالج بارادته ، فى حدود معينة ، بعض السمات والخواص فى الموقف التجريبى الذى يواجهه ، وهى التى غالبا ما تسـمى بالمتغيرات او العوامل ، مفترضا انها تؤلف الشروط المناطة RELEVANT لوقـــوع الظواهر محل الدراسة • كما يمكن للباحث بالتنويع المتكرر لبعضها ، مع تثبيت غيرها ، ان يدرس اثار تلك المتغيرات على الظواهر ويكشف علاقات الاعتماد القائمة بين الظاهرة والمتغيرات •

ولا تنطوى التجربة المنضبطة فحسب على تحولات موجهـة فى المتغيرات التى يمكن ان تحدد وتتميز عن سـائر المتغيرات على نحو موثوق به ، بل تتضمن ايضا اعادة انتاج للآثار التى تفضى اليها تلك التحولات على الظاهرة محل البحث •

غير أن ذلك لا يتيسر فى العلوم الاجتماعية • فأدخال متغير معين الى موقف اجتماعى قـد يؤدى الى تعديل لا يقبل عكس مسـاره فى المتغيرات المناطة • فتكرار التغير لمعرفة ماذا كانت آثار المشاهدة ثابتة سـيقع دوما على متغيرات لم تعد فى اوضاعها الاصلية عند كل محاولة من محاولات التكرار ، وما دمنا على غير يقين فى عزونا للثوابت او التغيرات المشاهدة فى الآثار والنتائج الى الحالات الاصلية للمتغيرات أو الاختلافات فى الملابسات الاخرى للتجربة ، فمن المستحيل علينـا ان نقرر بالوسائل التجريبية ما اذا كان تعديل أو تحويل معين فى ظاهرة اجتماعية يمكن أن ننسبه ، بثقة ، الى نمط معين من التغير فى عامل أو متغير بعينـه •

وقـد يتغلب الباحثون على هـذه الصعوبة فى موضوعات الدراسة غير الانسانية والاجتماعية باستخدامهم لعينات جديدة فى كل محاولة من التكرار على شريطة أن تكون العينات الجديدة متجانسة من جهـــة

الجوانب المناظة مع العينة الاصلية . بينما يتعذر ذلك فى العلوم الاجتماعية لان العينات ، على فرض وجود قدر منها ، قد لا تكون متماثلة فى الخواص المطلوبة .

فالاطراد فى هذا المجال الاجتماعى اقل ظهورا منه فى الظواهر الطبيعية وذلك لان درجة التركيب والتعقيد فى الظواهر الاجتماعية اكبر منها فى الظواهر الطبيعية مما يصعب معه ان نعزل جانبا واحدا من جوانب الموقف التجريبى عزلا يمكننا من تتبع ذلك العامل او المتغير وحدة فى تكرار وقوعه .

فالباحث فى العلوم الاجتماعية ليس فى وسعه ان يعيد الظاهرة التى يدرسها كلما اراد ان يخضعها للمشاهدة تجىء مرة واحدة ثم تمضى .

ويترتب على هذا أن يكون التنبؤ فى العلوم الاجتماعية عسيرا . ليس بسبب تعقد الابنية الاجتماعية ، بل كذلك بسبب ذلك التعقد الخاص الذى ينشأ عن الترابط بين التنبؤات نفسها وبين الحوادث المتنبأ بها . او بعبارة اخرى الترابط الذى يعبر عن تأثير المعرفة على الموقف المتصل بها .

فالصعاب التى تواجه التجربة فى العلوم الاجتماعية لا تنشأ فحسب عن التعقيد الهائل للظواهر الاجتماعية . بل وايضا ـ فى المحل الاول ـ لان الافعال الانسانية وما تؤدى اليه من مشروعات اجتماعية افعال واعية وتصدر عن روية وتدبر ، وبالتالى فهى عرضة للتعديل والتبديل على أساس من الفهم والتبصر . فالافكار والآراء قوة محركة قادرة على تغيير الثقافات . وتكتنف التنبؤات العلمية فى هذا المجال حدود وقيود لا منجاة منها حيث تدفع معرفة الانسان للمجرى المتنبأ به للحوادث الى تبديله وبالتالى الى تكذيبه للتنبؤ نفسه . والواقعة ، أو العملية أو الحادثة ، أو الموقف لا يحدث اى منها الا فى نطاق سياق اوسع تقوم فيه علاقة متبادلة بين السياق وبين أية حادثة ينطوى عليها السياق بحيث لا يمكن فهم الحادث او السياق او تفسير كل منهما فى ذاتهما ، مما يسلم الى صعوبة التغلب على التعارض بين ما هو فردى او فذ ، وبين ما هو عام او متكرر .

وهنا نواجه صعوبة تنفرد بها طبيعة موضوعات الدراسة فى العلوم الاجتماعية وهو ان القيم أو التقويم جزء جوهرى من الوقائع التى يدرسها الباحث . ولكن ليس بالمعنى الذى يجعلها الالتزامات الخاصة بالباحث ، بل بوصفها التزامات باطنة فى الظاهرة الاجتماعية نفسها . فالانسان والمجتمع يتبعان غايات ويتحركان وفقا لقيم . بل ان أكثر العلوم الاجتماعية تقدما مثل الاقتصاد وعلم النفس وعلم الاجتماع تقوم على افتراضات قيمية وغائية مثل القول بالمنفعة والتكامل والمصلحة والاتزان والتكيف والسواء والانحراف وغيرها .

فالانسان فى كل جوانب حياته موجه بالغايات التى يفاضل بين الوسائل ويقومها من اجل بلوغها . والجماعة الانسانية تؤدى وظيفتها ككل متى كان لدى اعضائها على الاقل — التزام قيمى اساسى ومشترك ، وعندما يكونون عازمين اجتماعيا وفرديا على تحقيق هذه القيم وصونها . وتنبثق النظم والمؤسسات الاجتماعية بوصفها تجسيدا للجهود المتعاونة المبذولة لتحقيق القيم والالتزام بها . وأى تغير فى الالتزامات القيمية لابد ان يؤدى الى تحوير النظم التى تضمها . وعلى هذا النحو يتغير النموذج البنائى للجماعات الانسانية .

ولا ريب أن الباحث الاجتماعى لابد ان يعنى عناية خاصة بالنظم من حيث نشأتها ووظيفتها ، وتطورها ، وكذلك بعلاقاتها المتبادلة ، وصلتها بالفرد ، وهكذا لا مفر من التصدى بالدراسة لهذه الغايات والقيم .

ومن هنا كانت صعوبة التخلص من التفسيرات الغائية فى العلوم الاجتماعية ويضاف الى هذا اصطباغ التحليل فى هذه العلوم بالطابع الكيفى الذى يتعذر اخضاعه للتكميم والقياس . وتعد التفسيرات الغائية ، والتحليلات الكيفية عقبات رئيسية احيانا فى طريق صوغ القوانين العامة فى هذه العلوم . فعلى الرغم من النظم والمؤسسات المتماثلة ، الا أن هذه النظم قد نشأت وتطورت بوجه عام ، عن استجابة لبيئات مختلفة ،

وتقاليد ثقافية متباينة بحيث ان التركيب الداخلى لهـــذه النظم ، والعلاقات المتبادلة بينها تختلف من مجتمع الى آخر .

ويترتب على هـذا ان النتائج التى تبلغها دراسـة لمعطيات عينة مستخلصة من مجتمع واحـد لا يحتمل أن تصدق على عينة نستخرجها من مجتمع آخـر .

فعلى خلاف قوانين الفيزياء والكيمياء ، ليس لتعميمات العلوم الاجتماعية سوى مدى شديد الضيق تحدده الظواهر الاجتماعية التى تحـدث أثناء حقبـة تاريخية قصيرة وفى نطاق أوضاع تنظيمية خاصة . فقانون « سنل » مثلا عن انكسار الضوء يحدد العلاقات بين ظواهـــر ثابتة فى كل ارجاء الكون ، بينما تتنوع الطريقة التى يتم بهـا معدل الولادة الانسانية بتنوع المكانة الاجتماعية فى مجتمع محلى فى وقت معلوم . وهى بذلك تختلف بوجـه عام عن الطريقة التى ترتبط بهـــا تلك الامور فى مجتمع محلى آخـر ، او حتى نفس المجتمع فى وقت آخـــر .

وعلى الرغم من انطواء الافعال الانسانية على عمليات فيزيائيـــة أو فسيولوجية لا تتباين قوانين عملها فى كل المجتمعات ، الا ان الطريقة التى تشبع بهـا الجماعة الانسانية حاجاتها البيولوجية الاساسية لا تتعين فحسـب بالوراثة البيولوجية او الطابع الفيزيائى للبيئـة الجغرافية لان تأثير هـذه العوامل على الفعل الاجتماعى تتوسطه تقاليد خاصة تساهم الغـايات والقيم فى صوغها .

غير ان هـذه المحاذير لا تحول دون استخدام التجريب فى العلوم الاجتماعية فالمنهج التجريبى هو ادق مناهج العلوم لضمانه نوعـا من التنظيم الذى من شأنه ان يضم الادلة والشواهد على النحو الذى يسمح باختبار الفروض والتحكم فى مختلف المتغيرات والعوامل التى تشارك فى التأثير على الظاهرة محل الدراسة وكشف علاقات التفاعل والاعتماد المتبـادل . والتجربة العلمية على هذا الوجه هى التى تمتاز اكثر من غيرها من التقنيات العلمية بامكان تكـرار اجرائها بواسطة باحثين

آخرين يمكنهم ان يستخلصوا نفس النتائج اذا ما توحدت شروط التجربة وأوضاعها . كما تتميز التجربة بما يمكن ان يسمى بالتصحيح الذاتى المستمر للنتائج .

فاذا ما تعـذر على الباحث الاجتماعى توافر الظروف التى تتوافر للباحث فى العلوم الطبيعية ، فانه يلجـأ الى استنباط طرق بديلة تحقق له قدرا معقولا من الضبط التجريبى . فربما لجأ مثلا الى مـا يمكن تسميته بالتجريب الطبيعى حيث الحالات التى تتهيأ فيها ، على نحو طبيعى ، الظروف التى تسمح بالملاحظة او المقارنة او القياس مثـل المقارنة بين عدد من المجتمعات التى تختلف فى بعض المتغيرات او مثل دراسة السلوك الانسانى فى أوقات الازمات.او قد يلجأ،وهو ما يهمنا، الى التجريب فى نطاق مجتمعات نموذجية او مخططة كمناطق الاصلاح الزراعى على سبيل المثال . ولكنه فى كل الاحوال يستهدف التحقق مـن صـحة الفروض التى تزعـم وجـود علاقـة منتظمـة بين متغير معين وبين ظاهـرة معينـة أو متغير آخـر . وهـو فى هـذا يوفـر شروط ضـبطه العلمى على اسـاس دراسـة او ملاحظـة جماعتين احداهمـا ضابطة والاخـرى تجريبية تتكافآن فى كافة المتغيرات المهمة عـدا متغير واحـد هو الذى يوجد فى الجماعة التجريبية فقط وهو المتغير الذى يفترض صلته المنظمة بالظاهرة او المتغير الخاضع للدراسـة .

ويسمى المتغير الاول بالمتغير المسـتقل او المتغير التجريبى . ويسمى الآخر متغيرا تابعـا . ويتعين على الباحث التأكد من ان حدوث الظاهرة او وجود العلاقة بين المتغيرين ليس نتيجة للمصادفة ، بـل يمكن الحصول بنسبة كبيرة على نفس النتائج اذا تكررت نفس الظروف. وهذا هو ما يعنيه القول بأن الفرق جوهـرى أو أن الدلالة جوهرية احصـائيا .

وثمة أنواع متعددة من التجارب فى البحوث الاجتماعية اهمها التجربة البعدية وهى التى تقيس العلاقة بين المتغيرات بعد وقـوع التجربة ، والمقارنة بين المجموعتين الضابطة والتجريبية . والتجربة القبلية ـ البعدية ويستخدم فيها مجموعة واحـدة تقاس أولا بالنسبة

للمتغير التابع ثم تقاس ثانية بعد ادخال المتغير التجريبى (المستقل) وبعدئذ تقاس ثانية ، بالنسبة للمتغير التابع بحيث يعد الفــرق فى نتيجتى قياس المتغير التابع دليلا على اثر المتغير التجريبى .

وهناك القياس قبل التجربة للمجموعة الضابطة وبعد التجربـة للمجموعة التجريبية . وكذلك القياس قبل التجربة وبعدها لكل من المجموعة الضابطة والمجموعة التجريبية . كما قد تستخدم فى هـذه التجارب مجموعة تجريبية ومجموعتان ضابطتان أو ثلاثة . ويمكن ان تضاف الى ذلك تجارب المقـارنة او المفاضلة بين متغيرين تجريبيين او اكثر فى وقت واحـد اذا كان هدفنا المفاضلة او المقارنة بين اكثر من وسـيلة لتحقيق هـدف اجتماعى معين .

ولابد فى كل هذه الانواع المتفاوتة من التجريب ان تكون على قدر كبير من الثقـة فى تكافؤ المجموعات قبل ادخال المتغير التجريبى حتى يكون فى وسعنا فى نهاية الامر الاطمئنان الى نسبة الفرق فى نهايـــة التجربة بين المجموعات التجريبية من جهة ، والضابطة من جهة أخرى ، الى المتغير التجريبى .

وثمة طريقتان لتحقيق التناظر والتكافؤ : الاول هو الوســائل التجريبية على أساس اختيار افراد متناظرين أو جماعات متناظـرة بالفعـل .

والثانى هو الوسائل الاحصائية التى نحدث فيها هـــذا التناظر بطريقة صناعية .

فالوسائل الاحصائية تعيننا على التعديل فى نتائج مجموعتين غير متكافئتين أصلا بمقتضى ما نتوقعه من فروق عند نهـاية التجربة لو ان هاتين المجموعتين كانتـا متكافئتين .

ومهما يكن من امـر التجريب العلمى . فانـه يقـوم على دعامتين او جانبين رئيسيين متكاملين : جانب عقلى نظرى ، وجانب وقائعى عملى . وليس المهم من يأتى قبل الآخـر .

فلابد من رصد الظواهر او الوقائع بالمشاهدة والمعالجة التجريبية للعثور على الطريقة التى بمقتضاها تكرر نفسها وتترتب،وبذلك يمكن اكتشاف النموذج الذى يتكرر او تتسق على غراره تلك الظواهر . ولابد لكى تكتمل الدائرة من التفكير وراء هذا النموذج العلمى للتحليل والاستدلال بغيــة الوصول الى التعميمات المعقولة . فلا مفر من امتزاج الرؤية العقلية بالممارسة التى تختبرها وتخصبها .

وموجز ذلك جميعــا ان غاية التجريب العلمى هو التعميم أى بلوغ الصيغ والقواعد العامة التى تتجاوز نطاق تجربتها وتصدق على غيرها من حالات .

ولا يتم هذا التعميم الا من خلال وظائف منهجية تتخذ شــــكل مستويات يتبع بعضها الآخر ، وهى :

الوصف ، والتفسير ، والتنبؤ ، والتحكم .

ثانيـا
التجريب فى التنمية الاجتماعية

ينطبق كل ما سبق على ما يمكن تسميته بالبحث الاســـاسى Basic Research الذى يعنى بفهم الظاهرة واستخلاص التعميمات النظرية التى يتعلق بهـا .

ولكنه لا يثبت على صورته تلك فى كل المراحل عندما يتصـدى الدارسون لما يسمى بالبحث التطبيقى بأنواعــه المختلفة . فعندئذ قـد تتحور القواعد والشروط السابقة لتتلائم مع الاهداف العمليـة المنوطة بالتجريب فى ميدان مشروعات التنمية الاجتماعية .

بيـد ان التجريب الاجتماعى لا يقتصر على البحوث التطبيقية التى يراد بهـا معالجة مشكلة معينة فى ضوء بعض النتائج والتعميمات النظرية التى اسفرت عنها بحوث اساسية سابقة فهـذا هو ما يحـــلو للبعض تسميته بالهندسة الاجتماعية .

فالتجريب الاجتماعى الذى يهدف بوجه عام الى احداث تغييرات مقصودة مخططة يمتزج فيه البحث الاساسى والتطبيقى معا . فهـــو لا ينطلق اصلا لاثبات حقائق علمية معينة بل تعمد الى اجرائه جهات غير علمية لتحقيق اهداف تتصل بفلســـفة الدولة او الجهة وسياستها ومخططاتها . ولكن اثناء اجرائه ومتابعته وتقويم خطواته تتكشـــف حقـائق علمية عن السلوك الانسانى والاجتماعى .

وهى الحقائق التى يمكن ان تؤكد مسـار التجريب وتدعمه ، او تحمل على تعديل مساره او العدول عنه . فهكذا تلتئم اهداف البحث الاساسى والتطبيقى معا اثناء التجريب الاجتماعى .

ولا يتعـــادل التجريب الاجتماعى مع التجريب فى العـــلوم الاجتماعية ولكنهما لا يتناقضان والفرق الاساسى بينهما هو ان التجريب العلمى جزء او عنصر من اجزاء او عناصر التجريب الاجتماعى الـذى يقترن بـه البحث العلمى ، سابقا عنه ، ومساوقا له ، ولا حقـا عليه .

والتجريب الاجتماعى بوجه عام هو احداث تغيير مجاله البرامج الموجهه والمشروعات المخططة باستعمال الوسائل التى استنبطتها العلوم الاجتماعية على ان يكون احداث التغيير احداثا صحيا لا يفرز ارجاعا ضارة ، ولا تصيبه النكسات · ويكون وظيفيا يمكن الانتفاع به · ويكون مستمرا يتآلف عضويا مع سائر جوانب النسق الثقافى القائم ويتكامل معه ، على ان يكون مبرر قيامه امكان تعميمه على على مدى اوسع من الرقعة او الفترة التى وقع فيها ·

وينبغى أن نميز هنا بين مستويين من التجريب الاجتماعى اولهما هو التجريب الصريح المعلن ، والثانى التجريب الضمنى ·

فأما التجريب الصريح فيتناول عادة جوانب ضئيلة من الواقع الاجتماعى والثقافى هى التى تسمى بالمشروعات التجريبية او النموذجية فى الاصلاح ·

ويقصد منها التعرف على فائدة هذه المشروعات الاجتماعية وامكانية تطبيقها بحيث تلائم البيئة التى تجرى فيها ، او تؤكد صحة الفلسفة أو السياسة التى تضعها بعض الأجهزة على تفاوت مستوياتها · والتجريب الصريح أمر لا بأس به اذ انه يحصر فى نطاق ضيق مشروعا معينا للتحقق من نفعه او اقتراحا بعينه للتعرف على قيمته ومدى تأثيره ·

ولكن درج المجربون على ان يولوا مثل هذه المشروعات النموذجية من العناية والاهتمام ما يكفل لها النجاح فى معظم الحالات · وما يجعلها تبدو فى مظهر اخاذ يضمن اعجاب المشاهدين والزائرين · وقد تصل العناية بمثل هذه المشروعات النموذجية الى درجة مثالية من جهة النفقات والادارة والعاملين الذين يشرفون عليها · ومن ثم لابد ان يحالفها التوفيق وقد توفرت لها كل هذه الأسباب · ولكن يواجهنا السؤال عن الهدف من هذه الامثلة النموذجية وقيمة التجريب فيها · وتقوم الاجابة على دعامتين : الاولى هى ان التجربة تكسب

خبرة حقيقية يتصرف العاملون فيها على الطبيعة بقيمة النتـــــائج التى تتحقق مثلا ، وما قد يعترضها من صـــعاب اثنـــاء التنفيذ ، ووسائل التغلب عليها فى هذا النطاق الضيق .

وهذه فائدة جلية مؤكدة . والدعامة الثانية فى الاجابة لابد ان تكون مقدمة ومبررا للتعميم ، وان المثل هنا او النموذج يراد له ان يكون عينة يمكن تعميمها وينبغى ان تكون عينة ممثلة تستخلص منها ما يصدق او يتوفر فى الحالة المتوسطة بالتعبير الاحصائى .

فهنالك تنشا المخاطر الحقيقية فى مثل هذه التجارب الصحيحة التى قد لا تمثل غالبا الاحوال المتوسطة فتظل هذه التجارب نمـــاذج فردية يتعذر تعميمها ولذلك ينبغى تقويم هذه المشروعات تقويما يحدد بالدقة خط بدايتها وظروفها وتفاصيل ادارتها وتمويلها حتى يمــكن الحكم عليها حكما موضوعيا . او تكون التجربة فى حد ذاتها قائمة على هذه « الوسط » الذى يجعل قيمتها اعم واشـــمل عنـد مراعاة القدر اللازم من الظروف المحلية فى التطبيق .

ويمكن ان نعد ما يسمى ببحوث العمل Action Resarch صورة نقية للتجريب الصريح . فهو البحث الذى توجهه الرغبـة فى تغيير موقف اجتماعى معين او تحسينه . وهو يتوجه بذلك لغـــايات عملية لا تقتصر على جمع المعلومات لبلوغ فهم افضل بل تمتد الى المعالجة كذلك ولكن على نطاق ضيق يصطنع الباحث عناصره لـكى يجمع بيانات عن مبلغ تأثيره وتفاعله مع افراد بحثه .

وعلى اية حال فان التجريب الصريح فى اغلب الاحيان لا يتناول الا انشطة ضئيلة القيمة وقد تشوه نتائجـــه تحيزات الجهات القائمة عليه ، وقد تدخله بعض الاعتبارات الاستعراضية ،ومهما يكن منقيمته ، اذا خلصت النوايا ، لا يغنى قط عن التجريب الأكبر وهـــو التجريب الضمنى وهو بوجه عام يشمل معظم مشروعات التنمية الاجتمـــاعية التى لا تستهدف صراحة الانتظار حتى تســـفر النتائج عن صـــحة التجريب بقدر ما تستهدف اساسا غايات التنمية وهى رفع مســـتوى المعيشة ، وتحسين اسلوب الحياة لأوسع قطاعات المجتمع .

ولكن ما الذى يدعونا الى تسمية مشروعات التنمية بالتجـريب الضمنى ؟ ان اهم ما يحملنا على ذلك هو الهدف الأصلى من ان اى مشروع للتنمية هو تعميم المشروع الذى لابد ان يبدأ صغيرا ثم ينمـو بالتدريج · وما بين المبادرة بتطبيق المشروع ، وبين التوسـع فى تطبيقه تجرى عمليات من التعديل والتحسين ·

هذه العمليات يمكن ان نعدها ضربا من التجريب فكل مشـروع من مشروعات التنمية الاجتماعية يعد تجريبا طالما اتجهت النية الى التوسع فى تطبيقه وتعميمه على مناطق وشرائح اجتماعية اخرى عبر عمليات من التعديل والتحسين · والشرط لكى يكون المشروع تجريبـا (ضمنيا) هو خضوعه للتطوير ، او للتقويم او اجراء بحث عليـه ، او كل ذلك جميعا فى آن معا ·

فكل من هذه الشروط يجعل من المشروع تجريبا بالمعنى الـذى يتيح له ان يعمم وان يحتذى خارج نطاقه الأصلى الذى بدأ منه ·

وعلى هذا النحو يمكن ان يندرج تحت التجريب مستويات عدة من العمل الاجتماعى الذى قد يبدأ بمجرد المحاولة والخطأ ، او ينتهى الى الدقة والضبط المحكم لمقومات المشروع ·

عناصر التجريب فى التنمية الاجتماعية
التخطيط - التنفيذ - التقويم

١ - التخطيط :

سبق أن ذكرنا ان التجربة العملية تتألف من جانبين رئيسيين هما الجانب النظرى أو العقلى ، والجانب الوقائعى العملى . ولكن فى التجريب الاجتماعى لا يأتى الجانب النظرى من العلم ، بل من جهات أخرى هى التى تهدف وتشرف على تنفيذ مشروعات التنمية ويتصل هذا الجانب بسياستها وخطتها . فتصميم التجربة فى المشروعات الانمائية يستبدل به سياسة الهيئة وخطتها للتنمية .

ولا تعدو التنمية فى مختلف صورها ان تكون عملية تغيير اساسى لأسلوب الحياة ، وهى فى نهاية الأمر تغيير لكثير من المقومات الثقافية القائمة . وتتفاوت مجالات التنمية من مجال تنمية المجتمعات المحلية الى مجالات التنمية الاقليمية الى مجالات التنمية القومية الشاملة .

وتختلف خطط وسياسات الجهات أو الدول المعنية بالتنمية . ولكن ثمة ارضية مشتركة لابد من وضعها فى الحساب عند احداث اى تغيير . فهناك عمليتان اساسيتان متكاملتان فى المجتمع هما عملية الاستمرار وعملية التغير . فتدعم الأولى وسائل الضبط الاجتماعى بما تنطوى عليه من وسائل نقل التراث الاجتماعى المتراكم الى الأجيال الجديدة . وتحفز الى العملية الثانية بعض الأوضاع العامة أو الخاصة التى تدعو الى التغيير .

وهنا تنشأ مشكلات التخلف الثقافى والصراع بين الأجيال وخلل المعايير وغير ذلك من المشكلات السوسيولوجية المعروفة ... وتتعلق هذه المشكلات الى حد ما بسلطة اتخاذ القرار ومشكلات الاتصال بينها وبين سائر قوى المجتمع . وتحديد ما يخص الدور الذى يلعبه الأفراد وذلك الذى ينبغى أن تؤديه القوى والجماعات .

وتطرح قضية الاتصال بين سياســـة الحكومة وبين المواطنين ، مشكلة التوازن بين الاستمرار والتغيير . فالاتصال يكون اشـد تأثيرا وفاعلية حينمـــا يمكن ربطه بالأهداف الدائمـــة لتحسين المســـتوى الاقتصادى ، او بالمعـــايير الثقافية التقليدية كما تتـــأثر اســـتجابة المواطنين بالصفوة المثقفة المحلية أو القادة المحليين الطبيعيين ، وقد يتوقف نجاح احداث التغيير على ربطه بهؤلاء القـــادة الرسميين وغير الرســـميين .

وعلى اى حال فالتخطيط بمعناه الضيق والدقيق أسلوب للحياة يتميز بأنه نشاط عقلى ارادى موجه لاختيار امثل استخدام لمجموعة من الطاقات المحدودة لتحقيق اهداف معينة فى فترة زمنية محددة . وعلى هذا فان المتغيرات الأساسية لعملية التخطيط هى الأهـــداف ، والموارد ، والزمن . فمحور عملية التخطيط الواعى هو الاستخدامات البديلة للموارد لأنه لو لم تكن هناك استخدامات بديلة للموارد لمـــا كانت هناك حاجة للتخطيط . وجوهر عملية التخطيط هو التعرف على الاســـتخدام الأمثل للموارد المحدودة لتحقيق أهداف معينة خـــلال زمن محـــدد .

البرامـــج والنمـــاذج :

تعد غايات التنمية الاجتماعية اهدافا شديدة العمومية والشـمول بحيث تكتسى فى اغلب الأحيان اردية أدبية مثل الرفاهية ورفع مستوى المعيشة والعدالة الاجتماعية وغيرها من اهداف . ولهذا كان من اللازم ان تتحدد فى أهداف مادية ملموسة يمكن أن تتحقق على فترات زمنية محسوبة وفى مشروعات تتعاقب فى سلسلة او تتلازم معا فى توافق ، وعبر تحقيقها يمكن ان يبلغ المجتمع غايات التنمية البعيدة المدى .

وهكذا ينبغى أن تصاغ الأهداف فى برامج فهى الخطط الشديدة التحديد . كما أنها صياغـــة واضحـــة لسياســـة ما . وبذلك يتألف البرنامج من الأهداف والقواعد التى تعين اسلوب تحقيقهـــا .

وتتباين البرامج التى تتبنـــاها الدولة فى درجـــة اتســـاعها وامتدادها ، وكذلك فى طول الفترة التى تستغرقها .

ومن النماذج ما يكون « مستنبتا » لا ينشأ عن الأوضـاع المادية الاجتماعية والثقافية السائدة فى المجتمع . ومنها ما يكون «مستوردا» بكل تفصيلاته بحيث يفقد فاعليته المستمدة من بيئة الثقافة التى نشأ فيها اصلا . فالبرامج من النوع الأخير تجعل من التجريب الاجتماعى ضربا من « الترقيع » الذى لا يمكن مقارنته بالنمـاذج المستنبتة التى يتيسر لها ان تؤدى الى تغيير ملامح المجتمع المتخلفة ككل على نحـو تدريجى ثابت . ولابد اذن من تقدير وتحليل الموقف الاجتمـــاعى الكلى الذى يوجه اليه البرنامج ، فلا تقتصر البرامج فى حلولها على دلالات بعض جوانب الموقف او النسق الاجتماعى القائم .

الايديولوجيا والتكنولوجيا

تقف البلدان النامية على متصل Continuum عالمى قـد استقطب الى طرفين احدهما فى الشرق والآخر فى الغرب ، ويملك الطرفان كلاهما مكتشافات العلم ومبتكرات التكنولوجيا . غير انهمـا يختلفان حول اهداف استخدام كل من العلم والتكنولوجيا .

واختلافهما لا يقوم على تفاوت درجة التكنولوجيا التى يملكهـا كل منهما ، بل هو اختـــلاف ايديولوجى ، والايديولوجية هنا هى منظومة الأفكار والقيم والمعايير التى تعبر عن اختيار اساسى لأسلوب معين فى فهم او تصور المجتمع واتجاه تطوره .

وبهذا تصبح استخدامات العلم والتكنولوجيا وســـائل مطوعة لخدمة هذا الاختيار الايديولوجى معلنا كان أو مضمرا .

فلا مفر اذن من وجود استراتيجية معينة واتخاذ قرار ايديولوجى تتحدد به خطة استخدام التكنولوجيا فى البلدان النامية . ففى غيبة الايديولوجية تفقد برامـج التنمية وحدة الهـدف ووضوحه . وتقـــع

المخططات اسيرة التضارب بين التفاصيل التى قد تبطل الواحـــدة منها مفعول الاخـرى ٠

والتخطيط لمشروعات التنمية الذى يعد ، كما اسلفنا ، الجانب العقلى من التجريب الاجتماعى انما يقوم على اساس من القدرة على التحكم فى مسار الظواهر الاجتماعية والانشطة الانسانية ٠ ويعتمـــد التحكم بدوره على التنبؤ العلمى ٠ غير ان التنبؤ فى مجال التجريب الاجتماعى ثلاثة انـواع :

اولهمـا : التنبؤ الوقائعى وهو المعروف فى كل العلوم ويقـــوم على كشف الظاهرة ووصفها وتفسيرها وهو الذى اذا ما تعذر منعـــه فيمكننا حصره ومواجهته ٠

وثانيهمـا : التنبـؤ التكنولوجى وهـو التنبؤ العملى الذى قـد يحول دون حدوث الظاهرة وقد يعجل بها او يعوقها بحسب متطلبات التجريب الاجتماعى لمشروعات التنمية ٠

وثالثهمـا : التنبـؤ الايديولوجى وهـو الـذى يســتبق الوقائع الاجتمـاعية ويوجههـــا بحسب استراتيجية محـــددة يتطلع المجتمع الى تحقيقهـا ٠

ولا ريب ان التجريب الاجتماعى الناجح الذى يمكن ان يبـــلغ اهدافه ويمتد نطاق تطبيقه هو الذى يقوم على التحكم العلمى الـذى يسترشد بهذه الانواع الثلاثة من التنبؤ ٠

٢ ـ التنفيـــذ :

لابد لنجاح التجريب الاجتمـــاعى من تهيئة الظروف المختبرية ـ ان ابيح هذا التعبير ـ من خلال القوة البشرية التى توجه اليهـــا التجربة حتى لا تفسدها عوامل دخيلة خارجية ٠ ولا تمهد قنـــوات الاعداد للتجربة الا باثارة الحاجة اليها والاستجابة لها والمشـــاركة فيها باستخدام كل الوان وسائل الاتصال الرسمى وغير الرسمى فهـذا

هو الجانب البشرى من وسائل تنفيذ التجريب الاجتماعى الذى يعتمد على الوعى بالحاجات ، والاقتناع بالقيم الجديدة التى تتمثـــل فى رفع مستوى الحياة وبالمفاهيم الجديدة وفى صور النشاط المشـــترك بين الأطراف العـــاملة فى التنمية واكتساب فضـــيلة المبادرة واعادة تقويم مفهوم العمـــل ومفهوم الزمن وســائر العلاقات الاجتمـــاعية فى ضوء الهدف الجديد الذى تسعى اليه التنمية الاجتماعية . كما يتصـــل بالوسائل المادية ، فهو يتضمن تحديد الموارد الطبيعية واعداد المهارات الفنية اللازمة لاستغلالها اقتصاديا واجتماعيا ، وتوفير الامكانيـــات المالية ، ووجود الكفايات الادارية .

ولابد ان تتحدد مجالات عدة فى التنفيذ . وهذه المجالات هى :

أولا : المجالات الفنية التى اما ان تكون مجال انتاج او مجـــال خدمـــات .

ثانيـا : النطاق الجغرافى الذى يوجه اليه المشروع .

ثالثـا : المجال الزمنى الذى تتحدد وفقة الأولويات .

رابعـا : نوع الجمهور وفئاته الذى يشمله المشروع .

خامسا : المجالات الوظيفية المسئولة عن عمليـات التنفيذ وهى المجالات التى ترتبط بالادوار والوظائف اللازمة لتسيير المشروع .

٣ ـ التقويـم :

وهنا نصـل الى معقـد عملية التجريب وهو التقويم فهـذا هو الشرط الرئيسى الذى يجعل من اى مشروع من مشروعات التنميـــة تجريبـــا اجتماعيـــا .

فهو مرحلة تقدير النتـــائج التى تمت به او نقـد للخطة يظهر مالها وما عليها بحيث يمكن الافادة من التجربة السابقة فى بنـــاء الخطط اللاحقـــة .

ويمكن تقسيم التقويم الى الخطوات التاليـة :

١ — تقدير قيمة النتائج من الناحية الكمية والكيفية ٠

٢ — معرفة ملائمة الوسائل فى تحقيق الغايات والأهداف ٠

٣ — صحة الفروض والأسس التى قام عليها المشروع ومدى صـــحة الغايات والأهـداف نفسـها ٠

٤ — الدروس التى يمكن الافادة منهـا فى ضـوء نقـائص المشروع ومزايـاه ٠

وهو عملية من عمليات العمل او التجريب الاجتماعى يؤدى الى ضرورة افادة المرء من خبراته ونقل الخبرات الى غيره ٠ ويكشف عن الحاجة الى تكييف تلك الخبرات فى الظروف الجديدة التى تنجم عن التطـور الاجتمـاعى ٠

وهو ليس هدفا فى حد ذاته وانما يطلب للافادة منه فى تعديل الخطة القديمة فى ضوء الخبرات المكتسبة على النحو الذى تكون فيه الخطة الجديدة اشد احكاما ، ووسائلها اكثر فاعلية وتأثيرا ٠ ومن ثم كان التقويم ركيزة اساسية لوضع البرامج الجديدة ، وتجنب النقائص التى عوقت المشروع او قللت من قيمته ٠

فالتقويم فى نهـاية الأمر منهج موضـوعى ، اوهو اداة علمية تسـتهدف الكشف عن حقيقة التـأثير الكلى او الجزئى لبرنامج من برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية فى النطاقين المحلى والقـومى على السواء ٠ ووسيلته الى ذلك الهدف هو الكشف عن حقيقة التغيير الاجتماعى ماديا وثقافيـا ٠

وقد تكون جهـة التقويم داخليـة تتبع المشروع نفسـه او تكون خارجية تستعين بها الدولة او تتطوع لاجـراء البحث على المشروع لتقويم كفـاءته ٠

ويتطلب التقويم اجراء بحوث سابقة عن المشروع ، ومساوقة له ، ولاحقة عليه . وتكاد بحوث التقويم أن تتماثل مع البحوث التجريبية بأنواعها المختلفة على النحو الذى أسلفنا بيانه . غير ان الفـــارق بينهمـــا هو أن المشروع نفســه هو المجموعة الضـــابطة والتجريبية فى آن واحـد .

ففى البحث المســاوق هناك المسح القبلى الذى يســجل مختلف جوانب الموقف كما هو قبل البدء فى تنفيذ المشروع .

وفى البحث المساوق للمشروع يأتى المســح الدورى الذى يهدف الى معرفة مدى تقــدم المشروع وما يحيط بتنفيذه من صـــعاب بغيــة التغلب عليهــا .

وفى البحث اللاحق يجرى مسح بعدى يعيد فيه الباحث جمــع نفس البيانات السـابقة من نفس المنطقة او الأفراد انفسـهم ، وبنفس الأسلوب ، وباسـتخدام الأدوات التى استخدمت فى المسـح القبلى ، وذلك لتحديد نوع التغيير الذى يمكن ان يكون قد حدث أنشاء تنفيــذ المشروع أو نتيجة له ، ومعرفة مقدار ذلك التغيير .

وتتنوع مناهج التقويم وأدواته ، فقـد تكون الأدوات المستخدمة فحوصا طبية ومعملية او اجهزة لقياس جودة التربة او جودة السلالة . كما قد تكون أدوات نفسية كمقاييس الاتجاهات والقيمة والأســاليب الاسقاطية . وقد يصعب على الباحث أن يفسر ما يكشف من صــعاب خلال تنفيذ المشروع الا اذا رجع الى التاريخ . فقد تعينه هذه الدراسة التاريخية على تفهم اسباب تلك الصعاب التى تعترض نجاح مشــروع يرمى الى تغيير اتجاه القرويين نحو العمل الجمعى ، او الصـــعاب التى تعترض سبيل المحاولات المبذولة للقضاء على عادة الأخذ بالثأر . وقد تستخدم أداة دراسة الحالة للتعمق فى الكشف عن اسـباب ظاهرة تتصـل بموضـوع التقويم .

وقد تكون الحالة جمعية تعـاونية او مركزا اجتماعيـا ، وكذلك

تتنوع ادوات جمـع البيـانات ، فقـد تستخدم الملاحظة او المقـابلة او الاسـتبيان ٠

وموجز القول ان مناهج التقويم وادواته هى بعينها مناهج العلم وادواته ٠ واذا ما تمت عمليـة التقويم بمـا تنطوى عليـه من بحث علمى ، فان المشروع يغدو نوعـا من التجريب الاجتماعى طالما كان الهـدف من التقويم اجراء التعـديل والتحسين على المشروع توطئه لتعميمـه ٠

الفصل الثامن

ملاحظات حول المنهج والنظرية فى بحوث الاتصال

الفصل الثامن

ملاحظات حول المنهج والنظرية فى بحوث الاتصال

لا يجرى البحث العلمى على طائفة من المواصفات و الشروط المسبقة التى يمكن ان تثمر نتائجها تلقائيا فى اى مجال من المجالات . ولكن يسبقه أولا تحديد معالم المشكلة او المادة المراد بحثها ، وتعيين سياقها الذى تنشأ فيه. فبالنسبة لبحوث استطلاع آراء المستمعين والمشاهدين للاذاعة والتليفزيون ، لابد ان نكون قبل كل شىء على بينة فيما نقصده من «جمهور» المستعمين والمشاهين ، او بعبارة اخرى ، ما هى طبيعة هذا الجمهور ؟ هل هو مجتمع له خصائصه المتميزة ، أو هو شريحة مستقلة من المجتمع العام ؟ او ان عملية الاستماع او المشاهدة تمثل جانبا يمكن عزله وافراده ببساطة عن سائر جوانب النشاط الفردى والاجتماعى ؟

ويبدو ان معظم البحوث والدراسات تفترض ذلك ضمنا بحيث لا يبقى امام الباحث الا أن يعد مقاييسه واختباراته لقياس الرأى او الاتجاه ازاء البرامج ، او لقياس الأثر الناتج عنها ، وهى مقاييس واختبارات يمكن أن تزوده بها فروع علم النفس وخاصة علم النفس الاجتماعى .

وينطوى استخدام هذه المقاييس والاختبارات على افتراضيين صريحين أو مضمرين :

الأول : هو ان وسيلة الاتصال ، وهى هنا الاذاعة والتليفزيون ، شىء ، وأن الجمهور المستمع او المشاهد شىء آخر ، كل منهما فى جانب .

الثانى : هو ان جمهور المستمعين او المشاهدين ، برغم تمايز

فئاته ، وانماط استماعه أو مشاهدته ، جماعة يمكن تجريد خواصها وأذواقها بحيث لا تختلف فى مجموعها عن اى جمهور مشاهد او مستمع فى اى مكان فى العالم ، فكذا فى المائة يقبلون على البرامج الفلانية ، وكذا فى المائة لا يقبلون . اى أن المستمع أو المشاهد يصبح فى نهاية الأمر شخصية تجريدية يمكن رسم قسماتها بالأرقام والجداول والبيانات الاحصائية . وليس القياس الكمى عيبا أو قصورا بطبيعة الحال ، ولكنه يصبح كذلك اذا أدى الى تجريد جمهور المستمعين والمشــاهدين من السياق الاجتماعى والتاريخى ، والاكتفاء به بديلا عن التفسير العلمى ، وسنزيد ذلك ايضاحا فيما يلى :

فأما ما يتصل بالافتراض الأول المتعلق بطبيعة العلاقة بين وسائل الاتصال وجمهورها فان الطرفين لا يمثلان جانبين مستقلين احدهما مرسل والآخر مستقبل للرسالة بقدر ما يمثلان طرفين على متصــل Continuum واحد .

هذا المتصل المشـــترك هو المجتمع الفعلى بنظامــــه السياسى والاجتماعى واتجاه حركته وتوزع السلطة وعلاقاتها بين فئاته وقواه . فالرسالة الاعلامية التى يبثها جهاز الاذاعـــة والتليفزيون ويستقبلها الجمهور تصاغ وتوجه وفقا لخطة ظاهرة او خفية ، مشروطة بنظام المجتمع . فهل هدف الخطة التسوية بين الأذواق ؟ او تقديم شىء ما لكل فئة ؟ أو رفع المستوى الثقافى ؟ او توجيه الراى العام حول محور موحد ؟ او تعديل آراء واتجاهات ؟ الى آخر هذه الأسئلة . ولذلك يختلف دور الاذاعة والتلفزيون ، كما يختلف دور المستمعين والمشاهدين من مجتمع الى آخر . فهناك المجتمعات الراسمالية ، والاشتراكية ، ومجتمعات العالم النامى او العالم الثالث .

ففى المجتمعات الرأسمالية المتقدمة نجد مجتمع « الجمـــلة » Mass Society وهو المجتمع الذى يستجيب أعضـــاؤه لنفس المثير باستجابة متماثلة وبطريقة واحدة على الرغم من استقلال الواحد عن الآخر وانفصاله عنه ، وهو المجتمع الذى يراد للانسان فيه ان يكون « ذا بعد واحد » One-Dimensional Man حيث تحاول بعض قوى

المجتمع ذات المصلحة طمس كل مقاومة ومعارضة ومحاولة احتوائها فى مجتمع الاستهلاك الكبير الذى يسلم الى ضمور بعد الرفض وارادة التغيير لحساب بعد الموافقة والامتثال للقوى التى تسير المجتمع حسب مطالبها ومقاييسها التى تقوم على المثل الأعلى للرواج فى السوق · فتستعين بوسائل الاعلام لخلق الحاجة الى سلعها وأفكارها — والمعنى واحد — لدى أعضاء المجتمع · فيجد الفرد نفسه محاصرا بالفكرة أو السلعة عن طريق الاغراء بها ، ثم الدعوة اليها ، ثم التعويد عليها · وفى سبيل ذلك تجند وسائل الاعلام لبث هذه الدعوة وتنفيذها للتسوية بين قيم الأفراد فى قالب واحد · فالمواطن لا يعدو أن يكون مجرد عميل أو زبون ·

ويفضى هذا فى النهاية الى اختناق حرية الفرد فى اختيار ما يريد وتجريده من حرية الفكر والنقد وصوغ الآراء بعيدا عن تلك المؤثرات التى تطوق حواسه وعقله طوال الوقت ·

وفى المجتمعات الاشتراكية لم تعد ملكية الاذاعة والتليفزيون ملكية خاصة ، وبالتالى لا يأتى الربح فى مقدمة أهدافها أو مجرد الترفيه والسطحية والاثارة أو مقاومة التغير الاجتماعى لحساب أهداف خاصة لفئات أو طبقات معينة · بل هناك ايديولوجية شاملة تربط بين خطة الدولة وبين أوسع فئات المجتمع ، هى التى تتبناها الاذاعة والتليفزيون، وكل وسائل الاتصال الرسمية وغير الرسمية · وبذلك تدخل الاذاعة والتليفزيون عنصرا من بين عناصر أخرى تتكامل معا فى تحقيق الهدف من الرسالة الاعلامية · وبذلك يكون الاعلام فى المجتمعات الاشتراكية اعلاما مخططا ، متكاملا ايجابيا ، يستهدف تغييرا عميقا ، ومخططا بدوره ، أو هكذا ينبغى أن يكون ·

أما مجتمعات العالم الثالث أو المجتمعات النامية فليس من الانصاف أن نضعها جميعا فى سلة واحدة · فهى تختلف فيما بينها وفقا لمرحلة النمو التى بلغتها ، ولتاريخها الحضارى ، ونظامها السياسى ، ودرجة وضوح ايديولوجيتها · وينعكس هذا على وضع الاذاعة والتليفزيون سواء من ناحية الأهمية أو الدور الذى تتيحه الدولة لهما ،

او من جهة الهدف او الوظيفة ، وهذا من شانه ان يؤثر بالتالى فى محتوى برامجهما ورسالتهما ، وموقف الجمهور منهما • ففى البلدان النامية الاشتراكية تستخدم الاذاعة والتليفزيون كمثير أساسى لخلق الوعى بالحاجة الى التنميـــة والتغير ، وابتعاث الطموح توطئة لاوضائه بخطط التنمية ، وتعديل بعض القيم والاتجاهات التى تعوق نجاح التنمية •

بينما لا تنتهج البلدان النامية غـــير الاشتراكية خطـــة متماثلة فى توجيه الاذاعة والتليفزيون وقد يغلب على برامجها الترفيه فى غيبة الأيديولوجية الموحدة •

ولا ريب ان يكون لهذا التباين والتفاوت فى طبيعة « المتصل » الذى يضم معا طرفى وسائل الاعلام من جهة ، والجمهور المستمع او المشاهد من جهة اخرى ، وهو المجتمع العام الفعلى بقواه الاجتماعية والسياسية ، واتجاه حركته ؛ نقول لا ريب أن يكون لهذا الاختلاف اثره فى اجراءات البحث العلمى على آراء المستمعين والمشاهدين •

ويمكن ان تصنف هذه البحوث بوجه عام الى :

١ ـ بحوث لقياس الراى والاتجاه نحو الاذاعـــة والتليفزيون وبرامجها •

٢ ـ بحوث لقياس الاثـر الذى تنتجـه الاذاعـــة والتليفزيون وبرامجها •

٣ ـ بحوث تجمع بين كليهما ، وهى بحوث يغلب عليها طابع التقويم •

والواقع ان البحوث المتعلقة بالجمهور المستمع أو المشاهد ليست ترفـــا علميا ، بل هى ضرورة لاستكمال وظيفة وسـائل الاتصال أو الاعلام • وذلك لان الاتصال الاعلامى ليس اتصال شخصيا يتم وجهـا لوجـه بحيث يكون مزدوج الاتجاه ذهـــابا وجيئـــة بين المرســـــل

والمستقبل ، بل هو اقرب الى ان يكون موجها من طرف واحد . وبذلك لا يتيسر تعديله والمشاركة فيه الا عن طريق ما يســــمى فى السبرنطيقا Cybernetics بالتغـــذية المرتدة Feedback التى تجمـــع بين التعليمات والسلوك المطلوب فى نسق ونظام يتبادل التأثر والتأثير . ولهذا فان بحوث جمهور المستمعين والمشاهدين Audience Research ينبغى ان تقوم بديلا عن هذه العملية الجوهرية .

ولابد لهذه البحوث ـ وشأنها فى ذلك شأن اى بحث علمى ـ أن تحقق وظائف المنهج العلمى وهى : الوصف ، والتفسير ، والتنبؤ ، والتحكم اى التوجيه والتأثير .

غير انه يبدو ان معظم هذه البحوث فى هذا الصدد قد وقفت عند مجرد الوصف ولم تتحرك خطوة نحو سائر الوظائف . بل انها قنعت فى وصفها باستخدام المنهج التجريبى المباشر Empirical Research ، وهو المنهج الذى يعتمد على المثل القائل « من اليد الى الفم » بمعنى ان نتائج استخدامه لا تتجاوز فائدتها نطاق العينة او الجمهور المطبق عليه البحث فى مكان وزمان محدودين ، لا تتجاوزه الى اية تعميمات اوسع يمكن ان تفيد الباحثين او القائمين بالتخطيط فيما بعد . فهل يمكن ان نبلغ شيئا ذا قيمة من مجرد التعرف على تفضيلات الجمهور بالنسبة للرسالة الاعلامية الفعليــة ؟ هــل يمكن ان نقف على اذواقــه الحقيقية من استطلاع الآراء ؟ اننا نعرف كما يؤكد علماء النفس ان هناك مسارب كثيرة للتحيز Bias بصدد الرسالة الاعلامية بوصفها احد المثيرات اهمها التعرض الانتقائى للرسالة ، والاستبقاء (التذكر) الانتقائى وكذلك الادراك وتشويه الادراك الانتقائى ، وبالتالى فان اجابات الجمهور لا يمكن ان يعتمد عليها فى رسم صورة صادقة موضوعية لتفضيلاته واذواقه ، ولابد ان تساندها اساليب منهجية اخرى ، كذلك تتعذر معرفة اذواق الجمهور ازاء البرامج ، قبلها وبعدها ، لتعذر الفصل بين المثير والاستجابة لان تأثير وسائل الاتصال تعمل الى جانب مؤثرات ثقافية واجتماعية اخرى فى تشكيل هذه الأذواق . كما لا يسهل الوقوف على اثر الاذاعة والتليفزيون وبرامجها النوعية على فئات الجمهور لانه ، كما قدمنا ، لا يمكن عزل مؤثر واحد تماما عن سائر المؤثرات فى سياق

اجتماعى وثقافى شديد التعقيد . والتأثير المراد بحثه لا يتشكل فى وقت قصير بل يمتد تكوينه عبر زمان طويل بحيث يصعب قياس الأثر فى مدة وجيزة ، هذا فضلا عن تداخل المؤثرات الأخرى .

ونظرا لقلة المتغيرات Variables التى يقام بينها معاملات الارتباط فى بحوث المستمعين والمشاهدين مثل السن والنوع والمهنة وما أشبه من جهة ، وتفضيلات البرامج من جهة اخرى ، فانها لا تكفى فى تحديد معالم فئات الجمهور بكشف ابنيته Structures الرئيسية فيما يتعلق بوسائل الاتصال . وبالتالى لا تسمح لنا بتفسير مقنع .

نجد مصداقا لهذه المحاذير فى بحث فرانز فانون « الثورة الجزائرية فى عامها الخامس أو اثر الثورة فى المجتمع » (١٩٥٩) حيث عقد فصلا عن الاذاعة فى الجزائر قبل الثورة واثنائها . فقد كانت اجابات الجزائريين عن السبب فى مقاومتهم لاقتنـــاء جهاز الراديو والاستماع الى راديو الجزائر الفرنسى هو ان احتمال حدوث الضحك فى حضرة رب الأسرة أو الأخ الأكبر والاستماع جماعة لكلمات الغزل والاحاديث الطائشة قد يحدث فى وسط الأسرة توترات لا يمكن احتمالها ، وتجاوزا لا يمكن التسامح فيه .

فيعد هذا مستوى معينا من التفسير ، ولكنه ليس هو التفســـير العميق للظاهرة . فقد افادت السلطات من هذا التفســـير السطحى وقسمت الارسال بحسب اهتمامات الأسرة وتكوينها فكان بعض البرامج يستهدف الرجال وبعضها يستهدف النساء ، وهكذا ... ولم يكن هذا علاجا ناجحا . حتى اشتعلت الثورة فاقبل الناس على شراء اجهزة الراديو والاستماع اليها .

اذن فثمة سبب عميق آخر هو ان الراديو الفرنسى فى الجزائر كان يمثل سلطة المستعمر وقيمة صوته المقتحم للأسرة الجزائرية فى صميم خصوصيتها،ولكنمع الثورة اقبل الجزائرى على الاذاعة ليسمع اصواتا اخرى بهدف حماية ذاته وتجنبا لما يعتبره مناورات كاذبة من رجل الاحتلال واكاذيبه التى يطلقها عما يسميه بالتمرد ، وكان لابد

ان يستمع الى اذاعات اخرى تذكر له حقيقـــة ما يجرى من احداث الثورة وليســـتمع الى تعليماتها ويهرع الى تنفيذها · فعندما انشىء « صوت الجزائر » كان ذلك ردا من الجزائرى على اعلام العدو باعلامه الخاص · وهنا كان الاقبال على الاستماع واقتناء الأجهزة · لذلك فان الباحث الذى كان يتحرى اجابات مرضية فى المرحلة السابقة على الثورة لم يتوصل الى تبديد جهله اذ كان يجب ان تؤخذ جميع الأعذار والتبريرات المقدمة بأقصى درجة من الحذر · ويبقى اذن الا يتوقع على مستوى الاختبار أو القياس التجريبى المباشر الحصول على تفسير معقول للموقف واتجاهاته الراهنة ·

ولا يعنى هذا استحالة الاعتماد على بحوث المستمعين والمشاهدين من الوجهة العلمية ، ولكنه يعنى استحالة انفصال هذه البحوث عن سائر نتائج البحث فى فروع العلوم الاجتماعية والتاريخ · فليس ثمة نظرية علمية خاصة يمكن أن تستقل بها بحوث المستمعين والمشاهدين · ولابد أن ترتبط بكافة المتغيرات الاجتماعية والسياسية والتاريخية لبلوغ مستوى عميق من التفسير الذى يعتمد عليه التنبؤ بالاتجاهات والسلوك وبالتالى بامكانيات التحكم فيه وتوجيهه · ويمكن أن يضاف الى هذا اجراء الكثير من البحوث العملية أو التوجيهية Action Research التى تعرض بالدراسة لبرنامج يخطط عمدا ليكشف الباحث عن مدى كفاءته وفاعليته ، أو يتعرف على ما ينبغى أن يصنع لسد حاجة بعينها لا يمكن أن يقف المخطط ازاءها مكتوف اليدين ترقبا لنتائج بحوث نظرية بعيدة المدى · ويمكن أن تســـهم فى ذلك الى حد ما نوادى الاستماع والمشاهدة الجماعية ·

وبعبارة اخرى ، فان ما يروج له كثيرا هذه الأيام من علم يطلقون « عليه علم الاتصال » Communicology ، ليس علما مستقلا ، ولا يمكن له أن يكون كذلك ، اذا ما نظرنا الى الملاحظات السابقة بعين الاعتبار · فهو يشبه من الوجهة المنهجية والنظرية علما آخر هو « علم الاجـرام » Criminology الذى يشتغل به باحثون ينتمون الى علوم متعددة ،مثل علم النفس وعلم الاجتماع ، والطب النفسى فضلا عن

القانون . فهو ومعه « علم الاتصال » « مجال للبحث » تتوفر عليه علوم متعددة اكثر من كونه علما مستقلا باهدافه وموضوعاته ومناهجه . والنظر الى علم الاتصال بوصفه«مجالا للبحث»يتيح الفرصة لدراسة ظاهرة الاتصال فى سياقها الاجتماعى والنفسى والسياسى والتاريخى على وجه اوفر دقة واكثر عمقا مما لو انفرد به تخصص مزعوم يجرد تلك الظاهرة من ابعادها الحقيقية **وتعقيداتها الفعلية .**

الفصل التاسع

تقويم كفاءة منهج الابلاغ الذاتى فى كشف الاجرام الخفى

الفصل التاسع

تقويم كفاءة منهج الابلاغ الذاتى فى كشف الاجرام الخفى

تمهيـــــــد :

١ ـ اعتبارات نظرية ومنهجية ٠

٢ ـ بواعث اصطناع المنهج ٠

٣ ـ استعراض لأهم بحوث المنهج ٠

٤ ـ من مشكلات المنهج ٠

٥ ـ تقديـر ٠

تمهيـــــــد :

ينبغى لتقـويم كفـاءة الابـلاغ الذاتـى Self-Reported Crime Method ان يجرى فى نطاق نظرى واســـع ، واطار منهجى شامل يتجـــاوز الأرض التى تجرى فى حقولها البحوث التى تصـــطنع ٠ وذلك لأن التقـــويم لا يتعين بالمناقشة التفصـــيلية للاجـــراءات ، أو يتحـــدد بالعروض الجزئيـــة للنتـــائج التى انتهت اليهـــا تلك البحـــوث كل على حـــدة ، بل لابد أن يكـــون التقويم على بينة من صلة هـــذا المنهج بمنـــاهج البحث الاجتماعى ومكانتـــه منها ، كما يربطها فى الوقت نفســـه بعلم الاجرام من حيث طبيعة الظاهرة التى يدرسها ، والأهداف التى ينشدها من دراستها ٠ فأى بحث أو اى منهج لا يتم فى فراغ مستقلا عن غيره ، بل يقوم دائما ، أو عادة ، على اجراءات صقلتها خبرات ماضية ، ومسلمات وفروض ونظريات مستمدة من خارج نطاق البحث المعين ٠ كما يستخدم لغة

خاصة قد تكون الاحصاء فى غالب الأحيان • وهى جميعـــا اشياء مستعارة من شبكة العلوم الاجتماعية ومتصلة بها ، الى جانب المزاعم والافتراضات المسبقة التى قد يدين بها الباحث من خارج نطاق العلم ، هذا فضلا عن بعض قرارات الباحث فى اختياره لمشكلات بحثه والتزامه ببعض الاجراءات التى قد تفرض عليه ، او تشكل وفقا لصعوبات مادية واجتماعية لا حيلة له فيها •

ومن ثم ،فان التقويم ينبغى ان يستوعب او يلقى الضوء على التناسب بين مطالب البحث ، الصريحة والمضمرة ، وبين امكانياته المستغلة أو التى لم تستغل بعد • كما قد يؤدى الى بيان أو اقتراح ما قد يفضى الى تهذيب المنهج واثرائه والافادة الكاملة منه • وفى هذا يعمد التقويم الى الكشف عن أوجه الكفاءة والقصور فى المنهج •

١ ـ اعتبارات نظرية ومنهجية :

لا ريب ان المطلب الجوهرى المطروح أمام منهج التقرير الذاتى هو قياس السلوك الجانح ، ليس عن طريق الاحصاءات الرســمية ، ولكن عن طريق الاعتراف الشخصى بواسطة استبيان او استبار يجرى على مجموعة من الأشخاص المختارين من بين أفراد الجمهور العادى، وذلك بغية الكشف عن الجناح الواقعى بغض النظر عن الجنـــاح المعروف لدى الأجهزة الرسمية لأن الأخير انما هو بمثابة القمة الظاهرة من جبل جليدى • غير ان القياس يفترض « امكان » قياس الظاهرة Measurability وهى هنا السلوك الجانح ، بمعنى قبول الظاهرة للمعالجة الكمية ، فهذا بدوره يتضمن افتراض امكان تقسيم الظاهرة الى وحدات متجانســة ، والنظر اليها على أســاس من الأبعـــاد Dimensionality : هل هى ذات بعد واحد ؟ أو ذات أبعاد متعددة ؟ وما اذا كان الجناح متغيرا Variable ، او صفة Attribute .

وكل ما تقـدم من مشـــكلات مشروط بمعرفتنــا « بطبيعة » الجناح ، او بعبارة اخرى ، مشروط « بتعريفنا » للجناح • وهنـــا تواجه الباحث مسألة خاصة بعلم الاجرام ، وهى ان تعريف الاجرام

او الجناح ليس مستخلصا من رصيد العلم نفسه ، بل قـــرارا يتسلمه من خارج نطاقه ، أو هو مسـألة « برلمانية » ، ان ابيح لنـا هــذا التعبير . ولا يعنى هــذا فحسب الاحالة الى الفروق الثقـــافية بين المجتمعات ، فهذا امر مسلم به بالنسبة للقيم والمعايير والتقـــاليد والأعراف ، بل يعنى فى الدرجة الأولى الاشارة الى الفروق القـائمة بين أجهزة القانون الوضعى بين زمن وآخر ، وحتى بين نظام سياسى وآخر . فعلم الاجرام لا يتعامل مع المفهوم المشكوك فيه « للجريمـــة الطبيعية المسـتقلة عن التغيرات التى تلحق القـــانون الوضـــعى . « والتجريم » لا يشير الى واقعة موضوعية او مادية بقدر ما يشـــير الى نظرة معيارية تقويمية تميز بين الفعـل المجـــرم وغيره ، يعنى اننا لا يمكن ان نزعم بأن ثمة قسمان او صنفان من الوجود الانسانى ، احدهما مجرم او جانح والآخر ليس هذا او ذاك .

فاذا كان تعريف الظـــاهرة المحورية لعلم الاجرام امر مفروض على الباحثين فيه ، فان مهامه تختلف بطبيعة الحال عن مهام العلوم الاجتماعية المستقلة لأنه ليس له طرقه النوعية الخاصة فى تنــــاول الظاهرة . وعلى هذا يتضمن اى منهج من مناهجه ، ومن بينهـــا منهج الابلاغ الذاتى ، مســــلمات وآراء ونظريات وايديولوجيات لا يبرهن عليها فى نطاق علم الاجرام . وتختلف كلها باختلاف توجـه الباحث سواء كان سيكلوجيا او سوسيولوجيا او بيولوجيا او قانونيـا او غيره . ويرجح ذلك ، القول بأن علم الاجرام ليس علما مسـتقلا بقدر ما هو ميدان بحث مشترك لعدد من باحثى العلوم المختلفة .

فاذا عدنا الى حيث بدانا ، لوجدنا ان الرغبة الملحة او المتسرعة لدى الباحثين بشأن قياس السلوك الجناح نحو تكميم ظاهرة الجنـاح ينبغى ان تضبطه الاعتبارات السابقة . فالتكميم ليس هدفا بذاته ، بل هو وســـيلة لغاية اخـــرى هى التعميم من ثنايا وصف الظاهرة وتفسيرها والتنبؤ بهـا والتحكم فيهـا .

وهناك طرق متعددة للحصول على بيانات الجنـــاح ، ايسرها

الاحصاءات الرسمية ، فمنها الملاحظة المباشرة لسلوك الجانحين عن طريق ملاحظين منفصلين او مشاركين غير ان اجراءات الملاحظة أمر يصعب على التقنين من ناحية ، ولأن الكثير من افعال الجناح قد لا يشهد عليها سوى الجانى نفسه من ناحية أخرى . ومنها دراسة الحالة ، أو الطرق الاكلينيكية . الا ان الآراء المذهبية والاستدلالات الدائرية قد تسيطر عليها فتسقطها تحت ظلال الشك ، فتفتقد التشخيصات الاكلينيكية محكات الصدق الموضوعية ، وخاصة أنها لا يمكن أن تخضع للمعالجة الاحصائية مما يجعلها محدودة القيمة . وترتيبا على ذلك يقع معظم الاعتماد على الاحصاءات الرسمية .

بيد ان علينا أن نعترف منذ البداية بأن الوسائل الاحصائية ، ولا اقصد الاحصاءات الرسمية ، ليست منهجا من بين مناهج بديلة او منافسة بقدر ما هو لغة سهلة بسيطة تصاغ فيها المعلومات بعد أن يستنفد الباحث كل مناهج البحث أو قنواته التى تصب فى النهاية فى المعالجة الاحصائية . فلابد اولا من البحث عن طرق ومناهج كثيرة لاخضاع الظاهرة محل البحث للقياس ثم بعدئذ نقيسها ، وليس العكس . فعلينا اولا ان نطوع الظاهرة للتكميم ، ثم نتقدم من بعد لوصفها وتفسيرها والتنبؤ بها والتحكم فيها .

ولا يعدو التحليل الاحصائى ان يكون « ادوات » فى استخلاص معلومات من البيانات التجريبية المتجمعة ، وحتى افضل « الأدوات » لا يمكن ان يعوض عيوب البيانات الاولية ، وهو بهذا له ان يشير الى التنوعات المقارنة العددية Numerical Covariation ، ولكن الى أى حد تعبر تلك التنوعات عن روابط علمية ، فهذا ما يعتمد على صواب الافتراضات الأصلية التى تعتمد بدورها على طرق ومناهج سابقة أخرى .

والظاهرة شىء ، والبيانات المتاحة عنها شىء آخر ، ولابد ان نتحايل على فهم الظاهرة . وقد نتوهم احيانا ان البيانات المعطاة هى بعينها الظاهرة ومن ثم نسرع الى وصفها وتفسيرها وكأن الظاهرة قد اصبحت معلومة ، ولم يبق سوى ان نتقدم بالوصف والتشخيص

كلا ، فالظاهرة مازالت مجهولة من جوانب متعددة وعلينـا أن نتغلب على جهلنـا بطرق كثيرة ثم نسـتخدم الاحصـاء فى مرحلة متاخرة حتى نتيح لانفسنا فرصة تعديل الفهم فى مراحل مبكرة . فالاحصاءات، ان كان لهـا أن تعبر عن الواقع ، فانها تعبر عنـه على النحو الذى يلجأ اليه المصور عندما يعمد الى رسم شخص قائما بنقل ملامحه من ظله السـاقط على الجدار او على شـبكة من الاسلاك التى تحـدق ببناء .

٢ - بواعث اصطناع النموذج : -

اما الاحصاءات الرسمية التى تتعلق ببيانات الجريمة والجنـاح ، فلها عيوبها البالغة التى تقصر دون بلوغ صـورة واقعية للجناح فى المجتمع . فهنـاك دائمـا احتمال وجود ثغرات فيما تقـدم من بيانات، وهى ما اصطلح على تسميته بالارقام المظلمة Dark Figure او المفقودة او غير المنظورة .

والارقام المظلمة مشكلة قديمة اشـــار اليها جيرى Guerry (١٨٠٢ - ١٨٦٦) وكيتيليه Quetelet (١٧٩٦ - ١٨٧٤) وغيرهما من آباء المدرسة الاجتماعية لعلم الاجرام فى القرن التاسع عشر فرغم اعتمادهم على البيانات الاولية المتضمنة فى الاحصاءات الرســمية الا انهـم كانوا على حذر فى ادراكهم لاوجه النقص والقصور فى مثل تلك البيـانات التى ناقش بعضـها بالـور Balwor عـام ١٨٣٦ وبعدهـــا بثلاث سنوات كتب راوسون Rawson :

« ينبغى ان نفطن الى ان معظم السجلات الكاملة عن عـــدد المجـــرمين المقبوض عليهم لا تعرض مقدار الجرائم المرتكبة طالما اعتمدت هذه السجلات على المجنى عليهم . واجهـــزة الشـــرطة والادعاء .. فالجرائم قد تكثر حيث يقل عدد المقبوض عليهم » .

وتستوجب مناقشـة مشكلات الارقام المفقودة تنـاول الميادين التاليـة :

١ - الحالات التى لا تبلغ فيهـا الجرائم لـدى الشرطة أو تسجل فى ملفاتهـا ، وبالتـالى لا تظهر فى الاحصاءات الرسـمية (وهـذه هى الارقام المظلمة فى « الجريمة ») .

٢ - الحالات التى تسجل فيها الجرائم لـدى الشرطة ولكن المجرم لا ينكشف (وهذه هى الارقام المظلمة « للاجرام » بين الجمهـــور العـــادى) .

٣ - الحالات التى تسجل فيها الجرائم لـدى الشرطة ، ويحقق مع المشتبه فيهم او يقبض على المتهم ولكن لاسـباب متعددة لا تصــدر المحكمـة حكما بالادانـة . (وهـذه هى الارقام الرمادية او الشاحبة Grey Figure « للاجرام ») .

٤ - الحالات التى يـدان فيها المرتكبون لجريمة معينة وتسـجل ضدهم ولكن بالنسبة لهم لا تعرف الشرطة «كل» الجرائم التى ارتكبوها .

(وهذه هى الارقام المظلمة فى « الاجرام » فى السجلات الجنائية للمحكوم عليهم) ويتضح مما سبق أن ثمة تفرقة اجرائية بين الجريمة والاجرام ، فالجريمة هى ما اتصل بالفعل ، بينما الاجرام هو ما اتصل بشخص الفـاعل .

ويمكن ان نقســم العوامل المؤدية الى وجود الجريمة او الاجرام الخفى ، وبروز تـلك الثغرة فى الاحصاءات الرسمية الى جانبين ، يعزى أولهما الى الأجهـــزة المنفذة للقانون ، وينتسب الثــانى الى المجتمع نفسه .

فأما اول قصــور يتبادر الى الذهن فيما يتعلق بالجانب الاول فى الاعتماد على هـذه البيانات الرسمية فهو قيامها على افتراض مسبق بأن اجهــزة الشرطة والادعاء والقضاء فوق مسـتوى الشك من حيث الكفاءة والنزاهة ، ومن ثم فان بياناتها وسجلاتها واجراءاتها،جميعا

انما هى مرآة تعبر عن الواقع الجنائى تعبيرا كامـــلا يحملنا على الاطمئنان الى حكمها وسجلاتها . ولكن ما الذى حملنـا عن هذا الزعم المضمر ؟ نحن فى حاجة اولا الى بحث صدق هـذا الافتراض . ولابد ان **هنـــاك تباينا وتفاوتا بين جهاز وآخر ، كما ان هنـــاك اختلاف لا تخطئه الملاحظة السريعة فى درجة التساهل او التشدد فى القبض والادعاء والقضاء ، الى جانب الفروق الجوهرية فى وجهات النظـر** الى التجريم من نظام الى نظام ومن زمن الى زمن فى الدولـة الواحدة او الدول المختلفة .

وتتبدى اعراض تلك الثغرة فى الاحصاءات الرسمية عندما نتصفح نتـائج البحوث فى علم الاجرام . فمعظمها يتفق على أن الجناح بوجه عام ظاهرة خاصة بالطبقات الدنيا . ونجد عند عروض برلســــــون Berlson للتعميمات التى بلغتها العلوم الاجتماعية العبارة القائلة **بأن : « افراد الطبقات الدنيا تخرق القانون اكثر مما تخرقه الطبقات الاعلى » ثم يضيف : « وان القبض عليها وعقابها اكثر احتمالا » وبعدها** يختتم قائلا ، بعد ملاحظته لامكان التحيز فى عمليات التسجيل ، **« وعلى اية حال ، فلا ندرى على الاطـــلاق مــــــا هى الحقيقة** وترتيبا على ذلك . فان اى متغير اجتماعى ونفسى نجـده اكثر حدوثا بين افراد الطبقات الدنيا قد ينتسب خطأ الى السلوك الجانح » .

وبينما تذعن جمهرة الباحثين الى هـذا التميز الاقتصـــادى الاجتماعى ، يعتقد « نـاى » Nye ان الاعتماد على الاحصـــاءات الرسـمية فى تمييزها بين المجرمين وغير المجرمين على اسـاس من التفرقة بين الذين اودعوا مؤسسات واصلاحيات وبين الذين لم يودعوا بهـا ، يعتقـد « نـاى » ان عاملا آخـر ليس هو المسـتوى الاقتصـادى الاجتماعى هو الذى قـد يكشف عن هـذا القصور ، وهو فى نظـره الاسرة المتصدعة ، فاذا ما مثل أمام القاضى حدثان احدهما من اسرة متصدعة والاخـر ليس كذلك وتعادلا من حيث سجلهم الجنائى ، فـان القاضى يجـد نفســه مدفوعا الى الحكم على الحدث من الاسرة المصدعة بايداعه مؤسسة .

اما الجانب الثانى من العوامل المؤدية الى قصور الاحصـــــاءات الرسمية فهو دور المجتمع نفســه . ويمكن ان نقسم ذلك الدور الى جانبين ، الاول هو جانب الاطراف المعنية بالجريمة ســـواء المجنى عليه او الشاهد او المجرم نفسه . والثانى هو الدالة السوسيولوجية ، ان صـح التعبير ، للجريمة الخفية . أما الجانب الأول ، فقــد تعددت الحالات التى انخفضت فيها نسـبة التبليغ عن الجرائم بحيث يمكن اختزالهـا الى الحالات التاليــة .

١ ــ الحالات التى يوافق فيهـا المجنى عليه على الفعل الجنائى مثل الجرائم الجنســية والجرائم ضـد الاشخاص كالاجهاض .

٢ ــ الحالات التى يعدها المجنى عليه تافهة لا تستحق الابلاغ مثل سرقة اشـياء او مبالغ ضئيلة القيمة او جرائم جنسية صغرى ، او اعتداء بســيط .

٣ ــ الحالات التى لا يرغب فيهـا المجنى عليـه ان يحرج الجانى الذى قد يكون على قرابة بــه ، او رفيق دراسة ، او زميل عمل .

٤ ــ الحالات التى يقدر فيها المجنى عليــه خســارته المادية باقــل مما لو تورط فى قضـايا وخسر جهـدا ووقتـا ومالا مثل السرقات من المحــلات الكبرى والمخازن والمصانع .

٥ ــ الحالات التى ترتكب فيها الجريمة ضد المجنى عليــه الــذى قـد يوضع فى موقف حرج اذا انكشفت للشرطة او عرضت امام المحــاكم مثل السرقة من رجـال متزوجين بواسـطة بغايا فى الوقت الذى تذرعوا فيــه بانشغالهم فى اعمال تقتضى بعدهم عن بيتهم .

٦ ــ الحالات التى يكون فيهـا المجنى عليــه واقعـا تحت ارهاب الجانى مثل الابتزاز والتهديد .

٧ ــ الحالات التى يكون للمجنى عليــه اتجاهات معادية وغير وديــة مع الشرطة مثل الجرائم التى ترتكب بين المجرمين ، او الجرائم

التى ترتكب ضـد المهاجرين الذين يحسون بأن المواطنين الاصلين وكذلك الشرطة يتخذون حيالهم مشـــاعر غير متعاطفة بحيث لا يخفون الى نجدتهم اذا وقعوا فى مشكلات .

٨ - الحالات التى يكون فيها المجنى عليـه أو الشاهد غير متعـاطف مع العقوبات المحتملة اذا بلغ عن الجريمة مثل السـلوك الجنسى غير المشـروع أو تعـاطى المخدرات بين المراهقين والشباب .

٩ - الحالات التى لا يقتنع فيهـا المجنى عليه او الشاهد بفاعلية الاجراءات الجنائية بحيث يمكن ان تفضى الى القبض على المجـــرم وعقابه وهى على نقيض الحالة السابقة .

١٠ - الحالات التى لا يرغب فيهـا الشـاهد ان يتورط فى عملية الاجراءات الجنائية .

١١ - وهـذه الحالة الاخيرة لا تتعلق بالمجنى عليه او الشاهد بل المجـرم نفسـه ومهارته ، وهى الحالات التى لا يشعر فيها المجنى عليـه بانـه متورط فى جريمة مثل جرائم النصب .

اما الجانب الثانى من دور المجتمع ، فهو الدالة السوسيولوجية للجريمة الخفية ، فقـد جرت فى السنوات الاخيرة مناقشات حـــول مفهوم تحمل Toleration السلوك الاجرامى واهميته السوسيولوجية فى مختلف المجتمعات والجماعات والتنظيمات الاجتماعية . فقــد لاحظ « ويلكنس » Wilkins ان ما يدركه الناس على انـه جريمة قد يختلف عما تمثله الجريمة حقيقة ،كما اشار هنريك بوبيتس Popitz الى أن عـــدم اكتشاف بعض افعال الخروج على القانون يعـد تخففـا Relief من صرامة العقوبات الجنائية ، وقـد دعا الى توجيه المزيد من الاهتمـام الى مسـألة « استنكار الابلاغ عن الجريمـــة » كدالة سوسيولوجية .

وقد عنى « موريس » Morris بالتنبيه على الحاجة الى الدراسـة السوسيولوجية للمستويات المختلفة التى يمكن ان يحتملهـــا

المجتمع « طالما كان من الضرورى ان نتحقق من ان الاتجاهات نحو الجريمة والمجرمين لا تختلف كثيرا على اساس من الطبيعة الباطنة للفعل الاجرامى ، بل تفترق على اساس من احتمال وقوع الفعل بوصفه جزءا ثابتا من العالم الاجتماعى الخاص بالملاحظة » .

كما ابرز « فولفجانج » ايضا اهمية الحاجة الى ربط المعلومات عن موضوعات مثل الجنس والجريمة بالدرجات المختلفة السائدة من التحمل .

وقد افضت دراسة « ماكلينتوك » لازدياد جرائم العنف الى النتيجة القائلة بأن « النقص فى مستوى التحمل للسلوك العنيف لجماعات معينة فى نطاق المجتمع ، قد ادى الى زيادة مقدار الجرائم المبلغ عنها لدى الشرطة . بحيث ان جزءا من الزيادة المسجلة يمثل وظيفة نحو عدم التحمل اكثر مما هو زيادة فى انتشار السلوك العنيف » .

وقد لاحظ جون مارتن Martin الفروق بين الانماط المختلفة من الاصطلاحات التى يستعملها العاملون واصحاب الاعمال فىتمييزهم بين الجرائم التى يمكن تحملها . واستطاع ان يستخلص من ذلك انه فى نطاق حدود معينة « ليس المهم فى الابلاغ عن السرقات هو ما يسرق ، بل ممن سرق ، وفى اية ظروف » .

اما مشكلة الارقام المفقودة فى الاجرام الخفى ، اى فى الحالات التى تسجل فيها الجرائم لدى الشرطة ولكن دون التعرف على المجرم ، فقد لا تعود الى عجز الشرطة بل قد تعود الى مهارة المجرم نفسه واختلافه عن المجرم الذى يقع فى قبضة الشرطة . ومن الخطر او الخطأ على السواء فى بحوث علم الاجرام ان نعمم خصائص المجرمين الذين ارتكبوا جرائم كشفت وادينت ، على المجرمين الذين افلحوا فى الخروج على القانون والافلات من قبضته .

ويعنى هذا منهجيا ونظريا ، ان نقصر نظرياتنا عن السلوك الاجرامى للمجرمين الذين اكتشفت جرائمهم وادينوا عليها ، ان نقصرها

على هـذا النمط من المجرمين ، فلا ينبغى ان نمـد نطاق استنتاجاتنا على غيرهم من المجرمين الذين لم تفلح الاجهزة الرسمية فى التعـرف عليهـم وأدانتهم ٠

وهناك ثغرة اخرى فى الاحصاءات الجنائية تعـد امتدادا لمشـكلة الارقام المظلمة ، وهى منطقة الارقام الرمادية أو الشاحبة وهى تتعامل مع المشتبه فيهم والمتهمين المعروفين للشرطة ولـــكن لاسباب متعددة لا يصـدر ضدهم حكم بالادانة ٠

وتثير هـــذه المنطقـة فى الاحصاءات الجنائية كثيرا من المشكلات لان الاجراءات القانونية والتشريعات القضائية لابـد ان تقودنا الى آثار متفاوتة بصـدد السمات المميزة كالجنس والعمر والوضع الاجتمـــاعى والصحة العقلية والتكيف الاجتماعى ، بحيث نجد فروقا ملحوظة بين طائفة المتهمين وطائفة المدانين ٠ وهنا يمكن ين تفرض الارقام الشاحبة او الرمادية بعض التحديات القاسية على ايـة دراسات تفسيرية للجريمة والاجرام ولابد اذن من النظر الى تلك الفروق فى سياق نظامها التشريعى او الاجتماعى لكل منها ٠

ومن المرجح أن تكون الدراسات المقارنة فى علم الاجرام مضللة اذا كانت الفروق بين نظم تنفيذ القانون غـــير معلومة تماما فى هذا المجتمع او ذاك ٠

ويمكن ان نضيف الى ذلك مشـكلة الارقام المفقودة فى الســـيرة الاجرامية Dark Figure in Criminal Careers ، فهنـــاك عـــدد كبير ممن خرقوا القانون لم تعرفه الشرطة ، وان عرفته الشرطة لم تقم المحكمة بأدانته ، وأن ادانتـه المحكمة عن جرائم معينة فثمة جرائـــم ارتكبها دون ان تعرفها الشرطة ، وان عرفتها الشرطة لم تسـتطع أن تنسبها اليـــه ، واذا نسبت اليه لم تؤد الى ادانتـــه ٠ ولا ريب أن مشـكلة الارقام المفقـودة فى السيرة الاجرامية تؤثر فى دراســات علم الاجرام وخاصة تـلك التى تتصل « بالعدد » ، فقـد تكون الجريمة او السابقة الاولى فى سـجل بعض المجرمين حلقـة متوسطة فى سلسلة من الجرائم التى لم تكشف من قبل ٠

ونخلص من هذا كله ان الدراسات الباحثة عن الاجرام او الجريمة الخفية ينبغى لها ان تجيب عن الاسئلة التالية :

١ - ما هو حجم الجناح الخفى ؟

٢ - ما هى طبيعة الجناح الخفى ودرجة خطورته ؟

٣ - ما هى الظروف النوعية التى تميز بين الاشخاص المتورطين فى جرائم غير مبلغ عنها ، من حيث الجانى والمجنى عليه على السواء .

ولا مفر اذن للاجابة عن هذه الاسئلة من التماس طرق اخرى غير الاحصاءات الرسمية . ففضلا عن ضروب قصورها الموضوعية ، التى ذكرت آنفا ، حيث تعجز عن تصوير الموقف الاجرامى تصويرا واقعيا ، ثمة ثغرتان منهجيتان تنفذ الى البحوث التى تعتمد عليها . اولاهما سيادة الصدفة ، وثانيتها لزوم التفرقة بين مجموعة تجريبية واخرى ضابطة .

فبسبب أن معظم الاشخاص الذين يرتكبون جرائم يتجنبون التسجيل بطريقة او بأخرى تحدد « الصدفة » ما اذا كان الجانى قد سجل ام تهرب من التسجيل ، فى هذا الوقت او ذاك . فاذا اعتمد الباحث على التسجيلات التى اجريت فى وقت وقع عليه اختياره عشوائيا ، فان اساس التمييز بين طائفة الخارجين عن القانون وطائفة الطائعين له يغدو باطلا . فالشخص الذى تجنب التسجيل فى وقت قد يقع فى احبولته مرة او مرات فى وقت آخر .

ويترتب على هذا ان قيمة الاحصاءات الجنائية الرسمية فى اتاحتها الاساس للمقارنة بين فترات معينة او بين انماط مختلفة من ارتكاب الجريمة ، تظل نهبا للشك والنقد ، فقد تعزى تلك الفروق التى يبحث فيها علم الاجرام الى فروق لا تمت الى الجريمة والاجرام الواقعى بقدر ما تنتسب الى فروق متغيرات اخرى منها كفاءة الاجراءات الجنائية على سبيل المثال .

واما الثغرة المنهجية الثانية ، فهى وجود قسمة ثنائية تحمل عليها هـذه الاحصاءات بين مجموعتين من السكان هما المجموعة الجانحـة والمجموعة اللاجانحة ، او بحسب التعبير الرسمى : الذين أودعـوا مؤسسات والذين لم يودعوا مؤسسات قـط . وضرر هذه القسمة الثنائية من الوجهة المنهجية هو استخدامها فى الطريقة التقليديـة فى بحوث الاجـرام والجناح القائمة على التفرقـة بين مجموعـة تجريبيـة واخرى ضابطة على افتراض تماثل المجموعتين فيمـا عدا المتغير التجريبى وهـو السلوك الجانح بطبيعة الحال . غير ان مطلب التماثل فى المجموعة الضابطة امـر متعذر لان العوامل والمتغيرات « الاخرى » ستكون غالبـا مجهولة من ناحية ، ولان هناك صعوبات عملية خالصة تعـوق وجود مجموعة ضابطة ممثلة من ناحية اخرى .

وقـد جرت العـادة فى مثل تـلك البحوث على انتقاء مجموعة من الجانحين الذين تعرضوا لتجربة الايداع فى مؤسسات ، ومجموعة اخرى تماثلها معها فى العمر والجنس من سائر السكان . وقد رأينا خطر تلك التفرقة التى تضع حدودا قاطعة بين المجرم وغير المجرم دون تقدير للدرجات الوسطى بينهما مثل المجرم بالصدفة أو المجـرم العرضى Casual والمجـرم لاول مرة First-Offender ، فضلا عن العوامل السابقة التى تفضى الى احداث ثغـرة فى الاحصاءات الرسمية تغلف نصـيبا كبيرا من الجريمة والاجرام بستار الظلام .

ويجدر بالاشارة تلك الخبرة الصادمة التى تنجم عن تأثير القبض والمحاكمة والايداع فى مؤسسة على الحدث واسرته ، بحيث ان العلاقات الاسرية وما يقترن بها من وظائف سوسيولوجيـة وسيكلوجية تنتابها التغيرات عقب تلك التجربة التى لا يمكن معها ان تدرس تـلك العلاقات فى هـذا السياق ، اذا ما اريد المقارنة بين وسـط الجانح وغـير الجانح استخلاصا للعوامل المؤدية للجناح لان المقـارنة على هـذا النحو ستكشف حيئذ عن فروق زائفـة بين العلاقات الاسرية للجانحين وغيـر الجانحين .

لهذه الاسباب جميعا انطلق فريق من الباحثين فى علم الاجرام الى اتخـاذ عيناتهم من مجموع السكان العاديين دون نظر الى القسـمة

الثنائية التى تفرضها الاحصــاءات الرســمية موجهين استبياناتهم واستباراتهم وســائر الادوات المتاحــة الى تلك العينات بغية استخلاص اجابــات صريحة امينــة عن ســلوك افرادها الجانح الذى يقررونــه ذاتيا ودون خشية من السلطات .

٣ - استعراض لاهم بحوث المنهج :

يمكن ، تجاوزا وتيسيرا للعرض ، ان نصنف هــذه البحوث وفقــا لمــا اتيح لنا من اطلاع وان نميز بينها بحسب اختلاف الاهداف التى حاولت ان تحققها الادوات المنهجية التى اصطنعتها .

فمن حيث الاهداف افترض « ناى » Nye (١٩٥٨) ، وهــو من طليعة الذين استخدموا منهج الابلاغ الذاتى ، ان الجنــاح مشكلة نقص فى الضــبط الاجتماعى ، ومن اختار التركيز على دراســة الاتجاهات والعلاقات بين المراهق ووالديه ، ولكن من وجهة نظــر المراهق ، وهو فى تركيزه هــذا لا يذهب الى ان تــلك العلاقات كفيلــة وحدها بتفسير السلوك الجانح ، بل لانه يحس بأنها شــديدة الاهمية وبأنهــا لم تنل حظها الكافى من الدراسة .

اما « كريستى » Christie (١٩٦٥) ، فقد صمم بحثا للحصول على معلومات عن المجرمين غير المسجلين ، وقد حمله على البحث الفضول الخالص ، على نحو ما قرر ذلك بنفســه ، بيــد ان خمســة اهداف يمكن ان نتبينها من دراســته :

١ - تحديد مدى او حجم الجريمة غير المسجلة .

٢ - التحليل المقارن للمجرمين وغير المسجلين لكشف العلاقة بين الجريمة والظواهر الاخــرى .

٣ - فهم الطريقــة التى يجرى بهــا نظام التسجيل الرسمى فى « اختياره » لحالاتــه .

٤ - الحصول على معلومات عن الفروق الواقعية اثناء فتــرة

معينة فى الموقف الاجرامى فى«النرويج»لرؤية ما اذا كانت الزيادة او النقصان فى الاحصاءات الرسمية تتطابق على الزيادة او النقصان فى حجم الجرائم غير المسجلة .

٥ ـ التحليل المقارن لانماط النرويج الاجرامية بين سائر البلدان الاسكندنافية .

وعنى هارت Hardt (١٩٦٤) ، بجامعة سيراكيوز بأمريكا ، ببحث العلاقة بين الجناح والطبقة الاجتماعية ، واهتم رايس Reiss (١٩٦٢) بجامعة ايوا بالسلوك الجنسى قبل الزواج . بينما قصرت تانس بارتون Barton بحثها على معرفة ما اذا كانت الاناث ينخرطن فى سلوك الذكور الجانح ، وعما اذا كان الذكور يمارسون سلوك الاناث الجانح بأكثر من النسبة التى عينتها الاحصاءات الرسمية . ووجه ليرمان Lreman (١٩٦٢) ، فى « تعبئة الشباب » بمدينة نيويورك ، بحثه لتحديد مدى مشاركة الاحداث فى الثقافات الفرعية او الخاصة للجانحين من خلال تحديده لالفة المراهقين ومعرفتهم باصطلاحات اللغة الاجرامية (السيم) المتداولة بين الجانحين .

وأما « بلسون » Belson وميلرسون Millerson وديدكوت Didcott الذين اشتركوا فى احدث بحوث التقرير الذاتى (اكتوبر ١٩٦٨) فقد اختلف بحثهم عن البحوث السابقة جميعا فى استهدافه التفسير للسرقة عند احداث لندن ، مستغلا بذلك منهج الابلاغ الذاتى محكما لاختبار الفروض .

أما الادوات المنهجية : فتتفاوت تلك الدراسات من حيث طبيعة الجمهور الموجه اليه تلك الادوات ، ومن حيث نوع الادوات نفسها ، ومن حيث صياغة الادوات وموقف الاختبار . فأما عن اختلافهم فى طبيعة الجمهور ، فقد اختار « ناى » تلامذة مدارس من الصف التاسع حتى الثانى عشر فى ثلاث مدن صغيرة من ولاية واشنطون . بينما استبعد « كريستى » جمهور المدارس على اساس ان الكثير من النرويجيين يتركون المدارس فى سن اربعة وخمسة عشر ، ومفترضا بأن اكثر

الجرائم ترتكب بعد هـذه السن · لهـذا تألف جمهوره من سن معينـة هى الثامنة عشر من بين الذين استدعوا للخدمة العسكرية خلال فترة معينــــة ·

اما « جون كلارك » فقد وجـه ادواتـه الى جمهور مقسم الى اربع مجموعات : الاولى نزلاء سجن للاحداث ، والثانية نزلاء اصلاحية ، والثالثة نزيلات اصلاحية ، والاخيرة تلامذة وتلميذات مدرسة عامة ·

وتكون جمهور « ليرمان » من عينة عشوائية ابتداء من ســن العاشرة حتى التاسعة عشر من السكان المقيمين فى المنطقة الفقيرة من الجانب الشرقى لمانهاتن · اما « بلسون » فقد اجرى استباره على عينة من احداث لنـدن الذكور ابتداء من سن الثالثة عشر حتى السابعــة عشـــر ·

ومن حيث نوع الاداة المستخدمة ، نجد اتفاقا عند معظم الباحثين ، ان لم يكن كلهـم ، على اسـتخدام الاستبيان غير الموقع حيث تظل شـخصية محررة مجهولة لديهـــم · ولكنهم قـد يختلفون فى الادوات الاخرى التى يستخدمونها ظهيرا للاستبيان · فقـد استخدم البعض الاســتبار والملاحظــات المباشرة ومقاييس الاتجاه والشخصية فضــلا عن سجلات المدارس والشرطة ·

وتميز كلارك وتيفت Tifft باصطناعهما (جهاز كشف الكذب) « البوليجراف » Polygraph بعد توجيه استبيان واجراء اســـتبار على نفس المجموعة على التوالى ، بحيث يحاول كل حدث تصحيح استجاباته عند كل مرحلة ، على ان يكون البوليجراف فى نهاية الامــر المحك الاخير لمقارنة صـدق الاستجابات ·

اما « بلسون » ، فقـد حاول تطوير اجراء لاستخلاص معلومات من الاحداث عن طبيعة وحجـــم سرقاتهم · وقد سميت هـذه الاداة « بالاجراء المستخلص » ·

وقد بدأ عمله ببحث استطلاعى اعتمدت عليه من بعد عملية ممتدة

طويلة من التعديلات المتصلة واحــدا بعد الاخر بحيث اختبر ذلك الاجراء الاول على اساس اســتبيان متعمق لمعرفة جوانب القصور فيه والتغلب عليهـا فى الاجراء التــالى ، على ان يختبر ذلك الاجراء المعدل فى محاولة لتعيين جوانب القصور المتبقية . وقــد اطلق على هــذه العملية من التعديل والاختبار المتصل اســم « الدورة » فى عمليـــة متطورة استمرت دورات كاملة .

واما عن اختلاف الباحثين من جهة صياغة ادواتهم واعداد موقف الاختبار ، فنجدهم على غير اتفــاق فى تحــديد فقرات السلوك الجانح والعوامل الخلفية .

ففى فقرات السلوك الجانح قد يكتفى البعض بتوجيه الســـؤال عن مجرد الارتكاب ، او عن عدد مرات الارتكاب ، او الوقت الذى تم فيـه الارتكاب ، وقد يجمع البعض كل هــذه الاسئلة .

كما يختلفون فى طريقة توجيه الاداة واستخدام الموجهين (او باحثى الميدان) كما يختلفون فى شرح الاسئلة وتوضيحها وكفــــالة التعليمات الملائمة لجمهور البحث ، فضلا عن اختلافهم فى الاعتماد على الظروف المواتيــة التى تحيط اعــداد الجمهور للاستجابة كالاتصـــال بالجهات المعنية واولياء الامور تمهيدا لاجراء الاستبيان او الاســـتبار او غيرهما مما يؤثر فى موقف الاختبار نفســه .

ويعد بحث « بلسون » ، وهو احدث البحوث ، انموذجا للسعى نحو احراز الدقة فى هــذا الصدد ، وقد ادى ذلك الى تعقيد اسلوبه المنهجى ومحاولة تطويره اثناء اجراء البحث . وقــد تميزت طريقته بالخطوات والسمات التالية :

١ ــ احضر الاحداث فى سيارة الى بنــاء مخصص للاســتبار حيث طبقت اجراءات تمهيدية لضمان عــدم التوقيع وعــدم معرفة اسمائهم الحقيقية .

٢ ــ اختار كل حدث اسم مستعار (رينجو ، سام ، جيرى ...)

على أن يقدم الحدث على أساس هذا الاسم المستعار الى المستبر طوال فترة اجراء البحث .

٣ - بعد اشعار الحـــدث بالطمأنينة والراحـــة يبدأ المســـتبر فى تعليمه القواعد الاساسية لتطبيق اجراء « فرز البطاقات » Card Sorting وكان عددها ٤٤ بطاقة على كل واحد منها وصف لنمط معين من السرقة ، وتضمنت هـذه البطاقات ما يفيد فى تعريف السرقة وما يساعد على تذكير الحدث . كما تضمنت تلك البطاقات « شـبكة من المثيرات A Web of Stimuli يعرف البحث مقدما انهـــا تستوعب النطاق الكامل لسرقات الاحداث . فيجلس المستبر فى مواجهـة الحدث يفصل بينهما حاجز الفرز Sorting Screen ، ويمرر المستبر البطاقات واحـدة فى كل مرة خـلال ثقب فى نهاية الحاجز السفلى ، فاذا كان الحـــدث قد ارتكب ما هو محرر على البطاقة يودعهـا فى صندوق « نعـم » المثبت امامـه ، واذا كان العكس يودعهـا فى صندوق « ابـــدا » Never وقد كرست البطاقات السبعة الاولى لتعليم الحـدث قواعـد الفرز .

٤ - وبعد الفرز الاول للبطاقات يخضع الحدث لاجراء صمم للحصول على تصريحات بشـــأن قلقـه اثنـاء الفرز وادلائـه بهـذه الاعترافات، فضلا عن بيـان للاســباب التى يشـعر بمقتضاها برغبته وطواعيته للادلاء باعترافات ، وذلك لمعرفة العوامل المؤدية لمقاومته احيـــانا للاعتراف ولخفض تـلك المقاومة فى الاجراء التالى . وقد كان يكرر العامل الذى ذكره الحدث مشجعا على التصريح بتوكيد والحاح خاص لتدعيم مشاعر الحدث وتطوعه للاعتراف ، وبعدها يطلب منه اعـــادة فرز البطاقات التى اودعها صندوق « ابـدا » ، كما كان يسال ايضـا عن كل بطاقة « بنعـم » للتيقن من : العدد الكلى لمرات السرقة ، واكبر سـرقة من هـذا النوع او ذاك ، وعمره عند اول مرة وآخر مرة .

وقـد كان من السمات المميزة لهذا « الاجراء المستخلص » التركيز على سرية معلوماته ، واســتخدام مستبرين يفترقون فى مظهرهم عن

رجال الشرطة ، ودفع مبلغ معين كمكافأة عن مساهمة الحدث فى البحث ، وتعلم الاحداث قواعد الفرز عن طريق توجيه الأسئلة وليس عن طريق الالقاء او القراءة ،واستخدام شرائط التسجيل كأساس موضوعى لضبط تقنين المستبر وضمان التزامه بقواعد الاجراء ، والتكرار المستمر لقواعد فرز البطاقات ٠

٤ ـ من مشكلات المنهج :

يعد افتقار الدقة فى تعريف الهدف من بحوث منهج الابلاغ الذاتى من ابرز جوانب القصور فيها ـ وهى لاشك قد زودت علم الاجرام بالكثير من الوقائع الجديدة عن النشاط الاجرامى ولكن على نحو ما عرفه الباحثون ، كل بطريقته الخاصة ٠

ومن المألوف فى مثل هذه البحوث ان تختلط اهدافها به فلا ندرى هل يهدف البحث الى الكشف عن حجم الجناح او طبيعته ، او الظروف والعوامل المحيطة به والمؤدية اليه ، الى غير ذلك من الاهداف المتباينة٠ كما قد يتذبذب تعريف الباحثين للجريمة نفسها داخل البحث الواحد ، أو يختلف بين الباحثين على اختلاف البحوث المجراه ، فيضع كل منهم من الاسئلة ما يراه معبرا او كاشفا عن سلوك جانح ٠ وهنا قد تتسع الاسئلة أو تضيق بلا ضابط موضوعى مشترك ، كما يختلف السؤال من مقياس الى آخر مما قد يؤدى الى نتائج مختلفة لا تصلح المقارنة على اساسها فهناك من يسأل عن مجرد الارتكاب ، ومنهم من يضيف السؤال عن عدد المرات ووقت الارتكاب مما من شأنه ان يضيع فرصة قيام اسس مشتركة للمقارنة بين البحوث واستخلاص النتائج العامة ٠ وفى رأينا انه لو اقترن بكل سؤال عن سلوك جانح معين بضعة اسئلة تكشف عن الظروف والعوامل المحيطة بالجرم لكان ذلك اكثر فائدة لان الاسئلة المتعلقة بالعوامل الخلفية التى قد يصدر بها الباحث مقياسه او يلحقها به ، شديدة العموم ولا يمكن ربطها آليا بمختلف افعال الجناح ولابد من محاولة التفريد بحيث يمكن مناقشة كل جرم على حدة فى ضوء الظروف والعوامل الاخرى ٠ والذى يحملنا على هذا الاقتراح هو سيادة الافتراض القائل بأن عوامل خلفية معينة هى التى

تفضى الى الجناح · بيد ان هذا الافتراض النظرى لا يتضمن الا النزر اليسير فيما يتعلق بالنتائج والاثار المقترنة المتفاوتة التى تحدثها العوامل الخلفية · وذلك لأن العوامل المتماثلة لا يمكن ان تؤدى الى نتائج وآثار متماثلة على افعال جناح مختلفة ·

ويتصل ذلك بافتراض آخـر عن ابعـاد الجناح ، هل هو ذو بعد واحـد ، أو ابعاد متعددة ، او ليس له ابعـاد على الاطلاق · فالبعد الواحـد يعنى كما يقول جاتمان امكان استنتاج سـائر الاستجابات من استجابة واحـدة · وبعبارة اخرى ، يتضمن الانخراط فى فعل جانح الانخراط فى افعال جناح اخرى · ولكن ليس ثمة ما يدعو الى ذلك الاعتقاد ، او على الاقل ليس هناك من البحوث الحاسمة ما قد فصل فى صحة هـذا الفرض ·

وتقترن بمشكلة التعريف ايضا ، غيبة التفرقة والتمييز بين حوادث الجريمة والاشخاص المتورطين فى تلك الحـوادث ، بمعنى أن الوحدة الاجرائية Unit التى تتخذها تلك البحوث نقطة انطلاق للمقارنة والتحليل ليست واضحة تماما وقد تختلط وحدة المجرم Offender Unit بوحدة الجريمة ولا بأس منهجيا من الصلة بين الوحدتين اثناء البحث ولكن على شريطة وضوح التفرقة بينهما وجلاء الهدف من هذه الصلة · فاذا كانت البداية وحدة « المجرم » فمن المفترض ان يطلب قياس دقيق لوحدات « الجريمة » التى ارتكبها اثناء فترة محدودة ·

ويفيد ذلك فى الربط بين المعلومات المستخلصة عن المجرم وبين الجرائم التى لم يصدر بشأنها حكم بالادانة ، او والتى لم تعرف بهـا الشرطة ومن ثم لم تسجلها الشرطة · غير ان احـــدا من الباحثين لم يفحص بطريقة منهجية المعلومات المتاحة عن الجانحين الخفيين فى علاقتها بالجرائم المسجلة لـدى الشرطة ولكنها ظلت دون ادانة ، اى ظلت بغير حل ومعرفة مرتكبيها ·

والجانب الثانى من جوانب القصور فى هذه البحوث هو توجيهها اساسا الى الاحداث المراهقين وليس للبالغين · بيد ان المشكلة الجوهرية

هى مشكلة المنهج الملائم ، وهى لا تتعلق فحسب بهذا الموضوع بقدر تعلقها بمشكلة المنهج واختيار العينة فى دراسة سلوك اجتماعى ما ، على نحو ما سنرى بعد فى مشكلة الصدق . Validity

وتبرز المشكلة الثالثة فى تعيين نوع السلوك المتضمن فى قائمة الجرائم Check of Crimes التى تعتمد عليها تلك البحوث فى توجيه اسئلتها وتصميم اداوتها . هل الهدف هو الحصول على معلومات كاملة عن اى فعل جانح مهما يكن تافها بسيطا ؟ اذا كان الامر كذلك ، فلا شك أن هذه الدراسات ترتبط بالتقليد البيوريتانى المتشدد اكثر ما ترتبط بالبحث الواقعى فى الميادين المفروض أن تمتد اليها الاجراءات الجنائية المعتادة . وقد اشار « مارتن جولد » Gold الى هذه المشكلة فى احدى الدراسات الامريكية الهامة للجناح الخفى (١٩٦٨) ، فقد لاحظ أن ٢٨٪ من افعال الجناح المعترف بها لدى عينة من الشباب الذكور لا يمكن أن تسجل بوصفها جرائم تخضع للاجراءات الجنائية المعتادة . فقوائم الجرائم لابد أن ترتبط ابتداء بالجرائم المصنفة فى الاحصاءات الجنائية والا أدت هذه البحوث الى النتيجة القائلة بأننا جميعا مجرمون ، ولا اعتقد ان ثمة فائدة من المزيد من البحوث التى لا يعنيها سوى توكيد هذه النتيجة بمزيد من الاجراءات والمقاييس ، فهى نتيجة لا تشير الى تمييز جوهرى يمكن أن تقام على اساسه المقارنات العلمية التى تخدم علم الاجرام لانها تعميم فضفاض لا يجدى شيئا .

والقضية المنهجية الرابعة ، هى تعذر الافادة من النتائج والبيانات التى تتضمنها دراسات الجناح الخفى ، لان المكان والزمان التى حدثت فيهما الافعال المعترف بها لا تكفيان للسماح بالمقارنة بينها وبين بيانات المصادر الرسمية للجريمة .

والمشكلة المنهجية العامة هى التى تتعلق بدقة وكفاية المناهج والادوات المصطنعة لاستخلاص البيانات عن الاجرام الخفى وسد الثغرة فى الاحصاءات الرسمية . فهناك دائما النزاع بين استخدام الاستبيان المكتوب والاستنبار الشخصى وغيرهما من الادوات المنهجية . ويطلق على هذه المشكلة احيانا مشكلة الصدق .

فاذ كان للاعتماد على الاحصاءات الرسمية والقسمة الثنائية في البحوث التقليدية المستخدمة للمجموعتين الضابطة والتجريبية عيوبها وقصورها من حيث تقديمها لاساس موضوعي موثوق به ، فأن لمنهج التقرير الذاتي مشكلاته النوعية التي تنبثق ، في الدرجة الاولى ، من الثقة في صراحة المختبرين في أدلائهم باجابات صادقة ، وافتراض قدرتهم على الادلاء بمثل هـذه الاجابات الى جانب الجهل بالظروف والشروط النفسية والاجتماعية التي تكتنف استجاباتهم . فمهما يكـن من أمر ، يمكن تقويم الاحصاءات الرسمية وتقدير نصيبها من الموضوعية وكشف العوامل المؤثرة في انتقائها لضحاياها الى حد معين ـ وذلك لان الاحصاءات الرسمية نتاج موضـــوعي على نقيض الابلاغ الذاتي الذي يحاول فيه الباحث أن يغزو مناطق ذاتيـة مجهولة او يلج متاهة ليس له من سلاح ازاءها سوى مسلماته الخاصة التي لا يمكن أن يبرهن عليهـا في نطاق البحث نفسه لانها تنتمي في العادة الى ميادين عـلم النفس مادامت مزاعمه متعلقة بشخصية المختبر وبواعثه على الاستجابة ، وطالما كانت الاسئلة موجهة عن سلوك غير مرغوب فيه ويقع تحت طائلة العقـــاب .

وقد يترتب على هـذا أن يعد المختبر البحث كله تهديدا ، وقـد يعده لهوا ، كما قد يمجد سلوكه او يقاوم الاجابة أو يبالغ في زعمـه عن طاعته للقانون او يتطرف في تقدير جناحه ، وكل هذا يعرض الاجابة للتحيز .

ونظرا لافتقار محكات موضوعية خارجية يمكن الركون اليها ، يلجـأ البعض الى استخدام مقاييس الكذب بوصفها أسئلة « شراك » Trap Questions الى جانب مقاييس « الاستحسان الاجتماعي » . الا أن مثل هذه الاجراءات والمحاولات التي بذلت لتخفيض قلق المختبر ومقاومته بشأن الخوف من تعرض اجابته للتعرف عليه لم تصمم لامتحان طبيعة التحيزات والاخطاء بطريقة منهجية منتظمة .

وقد يلجـأ البعض الى مقارنة الاستجابات بسجلات المـدارس

والشرطة . غير ان هـذه السـجلات قد تكشف عن فتقاد التقنين فى اجراءاتها وعن غيبة الثبـات فى بعض نظمها . ويسعى البعض الى مقارنة عينته بمجموعة يتفق الملاحظون على انها امثولة خلقية لا يرتكب اعضاؤها اى فعل جانح .

غير ان هذه المقارنة قد تفيد فى المقارنة الكلية بين هذه المجموعة وتلك ولكنها لا تجدى فى كشف الاستجابات الكاذبة عند هذا الفرد او ذاك من المجموعة المقررة لسلوكها ذاتيا .

وقد تستخدم مجموعة من الاساليب المنهجية معا لتحسين صدقها الاجمالى كان يستخدم الاستبيان مع الاستبار او يستخدم الاثنان معـا مع ادوات اخرى مثل البوليجراف على نحو ما صنع كلارك وتيفت فى فى بحث كان هدفه الاساسى تحسين صدق التقرير الذاتى . ولكن قـد يؤدى استخدام الاسـاليب كلها فى بحث واحد الى احداث تاثير متداخل لا نستطيع معـه ان نميز اكثرها صدقا بحيث يمكن ان نعتمد عليـه محكا لقيـاس مدى الاساليب الاخرى المستخدمة معـه .

والى جانب ذلك ، هناك تاثير القائم بالمقابلة اثناء الاسـتبار او الموجه (المشرف) اثناء تحرير الاستبيان . وليس سوى القليـل المعروف عن اثره فى موقف الاختبار . كما ان المختبر لابد ان يعانى توترا وقلقـا بدرجـة او باخرى اثنـاء ادلائـه بالاعترافات يتعـلق بصورته وتقدير شخصيته فى اعين المستبرين او الموجهين . وقد يؤدى ذلك القلق او التوتر الى المبالغة فى تمجيد طاعته للقانون ، او التطرف فى تجريم افعاله .

ويبدو مما سبق ان منهج الابلاغ الذاتى اذا وقفت اهدافـه عند مجرد محاولة منافسة الاحصاءات الرسمية فى قياس الجناح فلن يعدو ، فى افضل احواله ، ان يكشف عن عدد الجانحين وليس عن عدد الافعال الجانحة لانه لا يكفى وحـده للحصول على بيانات دقيقـة عن الموقف الاجرامى فى المجتمع مادام لا يصلح ان يكون بديـلا عن الاحصاءات الرسمية . لهذا حاول الباحثون ان يتجاوزوا الهدف الطموح الذى ينشـد صورة كاملة الدقة للجناح الخفى لانهم بذلك انما يستبدلون نسـقا من

البيانات الناقصة بنسق آخر مثيل . لذلك ينبغى ان يترك الباحثون جانبا تلك النتيجة الشديدة العموم القائلة بأن كل فرد مجرم الى حد ما ، وأن ينطلقوا الى دراسة « الابعاد الجديدة » للجناح الخفى كأن يدرسوا العلاقة بين الجريمة الخفية والوضع الاجتماعى ـ فكثير من الدراسات المبكرة القائمة على منهج الابلاغ الذاتى قد اشارت الى أن الاحصاءات الرسمية قد أبرزت صورة عن نسبة تورط متخفض فى الاجرام للطبقات الوسطى والعليا يمارسون الاجرام ايضا .

ويترتب على هذا ان نذهب الى القول بأن الطبقات الوسطى والعليا تمارس الاجرام مثلما تمارسه الطبقات الدنيا . وهذه نتيجة مستخلصة بسبب الخلط بين وحدة « الجريمة » ووحدة « المجرم » المشار اليه سالفا . بيد ان « مارتن جولد » قد استطاع ان يكشف فى بحثه العلاقة بين الجريمة والوضع الاجتماعى عن واقعة هامة مؤداها ان المبالغة فى الاعتراف بالافعال الجانحة كان مرتبطا بالوضع الاجتماعى . فمثلا كانت نسبة الاعتراف بالافعال الاجرامية العارضة أو التافهة عالية بين افراد الطبقات الوسطى والعليا غير ان هذه النسبة العالية وقعت فى فئة الجرائم البسيطة التى لا يمكن اقامة الادعاء ضدها .

وساهم « مارتن جولد » ايضا فى توجيه الاهتمام الى العلاقة بين مقدار الجرائم المعترف بها وبين طبيعتها وخطورتها .

والنتيجة الاولى لمثل هذه البحوث والدراسات هى ان معظم الاحداث ليسوا على درجة كبيرة من الجناح سواء من حيث مقداره أو خطورته .

والنتيجة الثانية هى ان « السجلات الرسمية انتقائية متحيزة عندما تبالغ فى الجناح النسبى للاحداث من ذوى الوضع الاجتماعى الادنى » .

والنتيجة الثالثة ، وقد تكون اهمها جميعا ، هى « ان الاحداث ذوى الوضع الاجتماعى الادنى يرتكبون من افعال الجناح ما هو اكثر

مما يرتكبه الاحداث ذوى الوضع الاجتماعى الا على . وهـذا بطبيعة الحال بالنسبة للجرائم الاشـد خطورة » .

وقد صرح « جولـد » الى ان نتائجه تلك لا تجعل الباحث قادرا على الاختيار بين نظريات الجناح المختلفة القائمة على العلاقة بين الجريمة والوضع الاجتماعى وهو يبدى ارتيابه فى مستقبل هـــذه الدراسات اذا جعلت محكا لاختبار صدق مختلف النظريات فى هـــذا الصـــدد .

٥ - تقـــدير :

لا ريب ان منهج الابلاغ الذاتى قد قضى تمامـــا على مشـــلات المجموعة الضابطة ودرجة تمثيلها وتعادلها مع المجموعة التجريبية فيما عـدا المتغير التجريبى وهو السلوك الاجرامى ، وقضى بذلك على الزعم الميتافيزيقى الذى يضع حدودا فاصلة بين جنسين او عالمين من البشر ، المجرمين واللامجرمين ، وكشف بذلك عن درجـــات وفئـات وسيطة بينهمـا .

وقد افاد ايضـا فى تقويم الاحصاءات الرسمية وتحسين عمليـات جمع البيانات . وتيسر له ان يلقى بعض الاضواء على مجتمع المراهقين، فهو بمثابة الاشعة السينية التى تخترق السطوح الخارجية وتنفذ الى الاعمـــاق الخفيـة .

وقد يجوز لنا ان نقارنه بعمل الطبيب ، فهو يعتمد على مصدرين للتشخيص ، الاول هـو الاعراض Symptoms التى يحسها المريض ويقررها بذاته للطبيب ، والثانى هـــو العلامات الظاهرة Signs التى يراها الطبيب بنفســه . والتقرير الذاتى اذن هو اقرب الى المصدر الاول الذى ينبغى ان يقرن بالثـــانى لكى يتمكن الطبيب من الفحص الدقيق والتشخيص الصـادق .

الا ان ما يميز منهج الابلاغ الذاتى بوجه خاص هو امكان اصطناعه لتعيين تنوع الافعال الجانحة التى يتورط فيها الاحداث ولتحديد مدى

خطورتها . ومن ثم تتحقق لنــا صورة واقعية لتوزيع افعال الجناح بالنــوع والدرجــة ، بين قطاعات المجتمع ومستوياته .

واذا كان المنهج بذاتــه لا يستطيع ان يقــدم نتائج حاسمة تفصل فى صدق نظريات علم الاجرام المختلفة ، فانه على الاقل ، يفسح الطريق ويكشف عن المجالات التى ينبغى ان تجرى فيها بحوث حاسمة .

ومهما يكن من امر ، فهو يفلح فى ارض بكر ، ويحث على المزيد من البحوث والدراســات فى كل ميادين علم الانسان والمجتمع ابتــداء من علم النفس حتى علم اجتماع القانون ، فضلا عن اهميته الخاصــــة فى دراســات علم المناهج .

الفصل العاشر

هل قدمت الفنومنولوجيا جديدا للعلوم الانسانية ؟

الفصل العاشر

هل قدمت الفينومنولوجيا جديدا للعلوم الانسانية ؟

يفترق انصار الفنومنولوجيا عن اصحاب الاتجاهات الوضعية فى انهم يتصدون لمشكلة الموضوعية فى العلوم الانسانية على نحو صريح مباشر . فأصحاب منحى الوقائع الخارجية والمعطيات الحسية المقيسة يقنعون بأحالة القضية بأسرها الى النموذج القياسى Paradigm الطبيعى حيث ينكرون الفروق بين العلوم الانسانية والطبيعية ، وحسب الباحث ان يلتزم بمزاولة المنهج المتفق عليه فى العلوم الطبيعية ، لأن فيه الحل الحاسم لمشكلة الموضوعية ــ قاعدة العلم ومحوره ــ التى سرعان ما يختفى شبحها ، كمشكلة ، امام هذا المنهج ، وتذوب الاوهام الميتافيزيقية التى تكتنفها . اما الفينومنولوجيون فيبادرون الى التوكيد الصارم للخلاف بين العلوم الانسانية والطبيعية ، ويتوجهون الى قلب المشكلة توطئة لتأسيس جذرى للعلوم الانسانية ، وتقديم الحل الذى يرونه نهائيا ، ووحيدا ، ويقينيا .

وتاكيد التمييز الخاص بموضوع الدراسة ، والالحاح على ابراز نوعية الظاهرة الانسانية هو معقد الخلاف بينهم وبين غيرهم ، لان المنهج فى نظرهم امر لاحق او تابع لموضوع الدراسة ، وليس له الاولية التى افردها له الوضعيون وطالما كان موضوع البحث فى العلوم الانسانية متميزا عن الموضوعات الطبيعية ، فلابد أن يتميز كذلك عنهم .

وليس أصحابنا ممن يستخدمون هذا الفارق هراوة يهوون بها على رؤس علماء الطبيعة مثلما فعل برجسون ، واونامونو ،واورتيجا اى جاسيه وغيرهم ، بل هم يعترفون بالمشروعية العلمية لكلا المجالين من الدراسة . فالطبيعة ليست هى الانسان ، وما يصلح منهجا لتعليل وقائعها ، لا يصلح اسلوبا لتفهم « ماهية » الانسان .

والذى يفرق هــذه العلوم عن تلك امران يتصلان بالموضوع والمنهج معـــا .

اولهما : الطبيعة النوعية للظاهرة الانسانية .

وثانيهما : العلاقة الخاصة بين الباحث وموضوع بحثه .

ففى الموقف الوضعى نجد افتراضا مضمرا ، او معلنـا احيانا ، هو التسوية والمعادلة بين الانســان وموضوعات الطبيعة . اما الموقف الفينومنولوجى فيبـدا باعلان انكاره لهذا الافتراض وابداله بمـــا يناقضه . فاذا ما خضعت مظاهر السلوك الخارجى للانســـان لمنهج مشترك ، فثمة ما يندعن هذا الخضوع للمنهج الطبيعى . وهو الذى يعين ، على الاصالة ، الموضـــوع الخاص للعلوم الانســـانية وهو « الذاتية » .

وينبغى هنا ان نفرق بين دلالتين للذاتية فيما يتصل بالدراسات الانسانية احداهما ، وهى الاشهر ، هى التى نجدها لـدى من يعارضون اصلا امكان قيام علوم للانسان والمجتمع . والدلالة الاخرى ، وهى التى تعنينا هنا ، تقوم فى نطاق هــذه العلوم نفسها ، كموضوع مشـــروع للعـلم ، تتحدد بتصور خاص للانسان ، وتناول معين له يحرص على النفاذ الى داخل « الظاهرة الانسانية ، او بحسب تعبير الدكتور عثمان امين الاثير « جوانيته » ، فالوجود الانسانى او الظاهرة الانسانية على كافة مستوياتها تتعين « بالوعى » الذى يقصـد الى « المعنى » ويهدف الى « القيمة » من خلال « تجربة معاشة » لهـا « تاريخيتها » الخاصـة المنفردة فى الزمان والمكان . وعلى هــذا ، فان البحث العلمى عليــه ان يستنبط طرائقــه التى تيسر له النفاذ الى هــذا الداخل الحى لبلوغ الموضوعية عبر « تفهم » Verstehen (١) مباشر يمضى بالباحث

(١) آثرنا ترجمة ذلك الاصطلاح الالمانى « بالتفهم » تمييزا له عن الفهم الذى يقارب لفظا المانيا آخر هو Begreifen الذى لا ينقل المعنى الخاص المقصود بالتفهم كمنهج مستقل . فكلمة الفهم تشــير الى الغاية التى تهدف اليها كل المناهج والعلوم بينما تتضمن كلمة « تفهم » العربية لونا من المشاركة والتواصل والتواد ، وهو ما يزكيها مقابلا للأصل الالمانى . ولعل ذلك أن يكون افضل من استخدام علمـــاء المناهج الكاتبين بالانجليزية والفرنسية للأصل الالمانى والابقاء عليه دون ترجمة .

الى الاساس الصلب الذى يقيم عليه تفسيراته وتأويلاته للظاهرة الانسانية والاجتمـــاعية .

ولانهم يعلقون اهمية قصوى على العلاقة بين الباحث وموضوع بحثه ، فمن المألوف عند اصحاب هذا الاتجاه ان يمزجوا ، هنـــا وهناك ، بين الجربة (او الخبرة) ، ونقد الجربة .

ولذلك يتردد لدى معظم اصحاب هذا الاتجاه اصطلاح « الترنسند نتالية » . ولكن بغير الدلالة التى اسبغها عليها كانط .

ولا يعنى حرصهم على الذاتية والتغلغل الى باطنها انهم يكرون راجعين الى ما سبق ان عارضه الوضعيون من الاتجاهات المنهجيـــة المعتمدة على الاستبطان ، بل الامـــر على النقيض من ذلك فى اغلب الاحيان ، فهم لا ينظرون بعين التقدير الى الاستبطان الذى لا يفى وحـــده بتحقيق الموضـــوعية ، بل يســـعون الى ربط تصـــورهم للذاتية بما يتجاوزها من قاسم او اصل مشترك مثل « الانا الترنسند نتاليـــة » عنـــد هوســـول . فعالم الذاتية المشـــتركة او « البين الذاتيـــة » Intersubjectivity فى حاجة الى من يضمن صدقه وموضوعيته عبر وسائطهم المنهجية كالتفهم ، والتوحـــد الشعورى او « التشـــاعر » Einfuhlung

ولا ريب ان البحث فى العلوم الانسانية كان فى حاجة الى تجليـة الصلة بين الباحث وموضوع بحثـه ، وهى العلاقة التى تجنب الوضعيون دراســتها لان موقفهم من العـلوم الاجتماعية ومنهجهم فى تناولهـــا لا يثير بحكم طبيعته مشكلة من هـذا الطراز فنوعية الظاهرة الانسانية ومنهج علومها لا يختلفان جوهريا عما هو قائم فى العلوم الطبيعية . وهكذا يتم عند الوضعيين حل مشكلة العلاقة بين الباحث وموضوعه ، او مشكلة الموضوعية بعبارة اخرى ، بالغائها واستبعادها من قائمـــة المشـكلات .

واذا ما كان ثمـــة قطبان هما الباحث من جهة والموضوع من جهـــة اخرى ، فان الوضعيين قد دمجوا بينهما لحساب الموضوع ، بينما اتخذ

الفينومنولوجيون المنحى المضـاد ، فدمجوا بين القطبين ولكن لحساب الـذات .

ورغم سخط الفينومنولوجيين على المذهب المثـالى بصـورته التقليدية ، فانهم يتفقون معه فيما يسلم من الوجه المنهجية ، ومـا يفترضه من مصادرت .

فالانسان الذى يتحدثون عنه سواء كان ذاتـا خاضعة للدراسة او باحثـا فيه ، هو انسان ، او صورة انسان بالمعنى الارسطاطاليسى ، قد استقرت معالمها وتحددت قسماتها وماهيتها ، فهو الانسان العاقل الرشـيد الذى وهبت لـه قدراته ومشاعره وتصوراته دفعـة واحدة . ولابد أن يكون هو الانسان الذى يعرفه كل منهم فى نفسه ، او فيمن يخالطهم فى مجتمعه وعصره ، على ان تكون هذه الصورة عن الانسان المتمدين السوى خارج الزمان الذى لا صلة له بالتاريخ ،او تدرج اكتسابه لفاعلياته وقدراته ومشاعره على النحو الذى تحقق للانسان الاوربى فى هذا العصر خلال محاولات النجاح والاخفاق فى مواجهة او تجـاوز المطالب العضوية والنفسية والاجتماعية المتطورة . والتجربة المعاشـة او الوعى يبدوان كما لو كانا حاضرا مستمرا لا ماضى له ولا مستقبل . فالزمان ، ليس خطا تقدميا بل شبكة من الافعال القصدية وهى التوتر Tension ، والاستبقاء Retension والترقب Protension .

ومن هذا التصور الضمنى للانسان ، باحثا او موضوعا للبحث ، جاء افتراضهم لليقين المطلق لأفكارهم ومناهجهم . فالأمور جميعـا تكاد ماهياتها ان تكون محددة ، وليس علينـا الا ان تصـل الى الذات فى صفائها ، او الى العقـل فى نقائـه لنستلهمهمـا المعرفة الصادقة الموضـوعية .

غير ان الفينومنولوجين لا يتركوننا وحيدين مع الذات ، بل يطمئنوننا قبل كل شىء ، بوجود ضمان يكفل الموضوعية واليقين . فمثلمـا يكون « الصـدق الالهى » عنـد « ديكارت » ، هناك « الانا الترنستدنتالية » عند هوسرل . ويضيفون الى هذا الضـمان

الثقة بالحدس الذى لا يأتيه الباطل ، ولا تجوز عليه اغاليط التجارب الطبيعية او انحرافات الحواس . الا اننا لا يمكن ان نسلم معهم بما يفضى اليه الحدس من يقين لانه يقين لا شأن له بالعلم ، لانه لا يعين الطرائق التى تتحقق بها من صحته ، « فما جاء بالحدس لا يثبته الا الحدس » ، كما يقول هوسرل ، ومن ثم فهو يقين فردى لا يمهد سبيلا نحو الموضوعية العلمية .

وكيف نضمن صحة ما كتبه اصحابنا وهم جالسون الى مكاتبهم، ونتثبت من صدقه خارج غرفات المكاتب ؟ لان ان ما كتبه هؤلاء جاء نتيجة تعمقهم فى معنى تجاربهم المعاشة . ولكن ما هى الطريقة التى بمقتضاها نسلم معهم بأن تجاربهم هى النموذج الذى يمكن ان يتكون لدى غيرهم من البشر خارج مجتمعاتهم وعصورهم ؟

فهناك اذن خلط بين مسألتين هما : كيف نفكر ؟ وفيم نفكر ؟ فربما نقبل منهم تحليلهم ووصفهم للطريقة التى نفكر بمقتضاها ، ولكن ذلك لا يسوغ قبولنا لما يفكرون فيه من موضوعات ، او تصورهم واثباتهم لهذه الموضوعات .

وقد تكون للمنهج الذاتى اهميته فى التحليل المستقطب ، بمعنى تحليل وتقويم او نقد عناصر الذات العارفة وليس موضوع المعرفة . وبموجب ذلك لا يكون لمثل هذا التحليل الاهلية او المشروعية فى بناء او انشاء المعرفة التى قد تزعمها هذه الوجهة من النظر . فهو تحليل مستقطب لانه ينجذب فقط الى احد مكونات الموقف المعرفى ويغفل جوانبه الاخرى رغم محاولة اغراقنا فى مصطلحات تبدو عليها الصيغة الموضوعية مثل التجارب والوقائع القصدية ، والمقابل الموضوعى والتقويم (او التكوين) وغيرها من مصطلحات . فلا ريب ان الفينومنولوجيا تعترف بالقطب الآخر ، ولكن ريثما تلحقه وتضمه الى القطب الاول وهو الذات . فهل هى مضى الى الاشياء ، كما يعلن شعارها الدائم ، ام ترى هى عودة الى رحم الذات ؟ ولقد كان هو سرل فى هذا الصدد واضحا غاية الوضوح عندما اختتم كتابه

« تاملات ديكارتيه » بعبارة اوغسطين المشهورة « فى داخلك ايهـا الانسان تسكن الحقيقة » . In te interiore homine veritas

وقد قدم لها هوسرل قائلا : ان حكمة دلف « اعرف نفسك » ، قد اكتسبت معنى جديدا ، فالعلم الوضعى هو علم الوجـــود الذى ضاع فى العالم ، ويجب اولا ان يفقد العالم فى التعليق الفينومنولوجى لكى نسترده فى وعى الذات لذاتها وعيا كليا . ان المجتمع والتاريخ لـــدى الفينومينولوجيين - فى التحليل الاخير - مؤلف من ذوات ووقائع فردية ، ولا خلاف حـــول هذا ، ولكن ثمة طـــرق متعددة لتناولها .

فالفن مثلا ياتى اولا : فهو الذى يحتفظ بهذه الفردية العينيـــة لا يعدوها . كذلك تتناولها الفلسفة ولكن على اساس منظور شـمولى قائم على « اقتراضات » واسعة لا تقبل التحقق من صحتها على نحـــو مباشر كما يصنع العلم « بفروضه » .

غير ان العلم هو الذى يبدا من هذه الفرديات ولكن ليتخطاها الى التعميم الذى يقبل التثبت من صدقه او كذبه .

بيد ان هذه الامور جميعا تمتزج معا عند اصحابنا عندما يضعون الفن والفلسفة والعلم فى سلة واحدة ، او على مستوى واحد هو الذى يزعمون انه العلم ، او هو الفلسفة « بوصفها علما محكما » كما يشير عنوان بحث مشهور لهوسرل .

فاذا ما تاملنا وصفهم لتجاربهم المعاشـــة ، وهو ما يقـدم مادة للفن ، لوجدناه مقودا بوجهة نظر شاملة للانسان فى العالم . وهـذه فلسفة ، فى عين اللحظـــة التى يستخلصون عندها من هـــذا وذاك قضاياهم العامة التى يعدونها تاسيسا وانجـــازا للمشروع العلمى فى العلوم الانسانية . ويتم ذلك لديهم دون انتقال من مستوى الى آخر . فالحد الأدنى الذى ينبغى ان نعتمده مميزا للعلم من غيره من انشطة الفكر هو ما يمكن اختبار صحة قضاياه بين من يستخدم منهجه واسلوبه او هو ما يقوم على الاتفاق بين باحثيه ويؤدى الى حسم ما يثور بينهم من خلاف اذا ما التزموا اسلوبه . ولاتعنى الموضوعية بذلك سوى اتاحة

الامكانيات المنهجية لبلوغ الاتفاق او هى بعبارة اخرى ، الاتفاق على وسائل حسم الخلاف على حين تشتبك الأمور عند الفينومنسولوجيين بحيث نعجز عن الاقتناع بقضاياهم « العلمية » الا اذا سلمنا منـــذ البداية بمصادراتهم الفلسفية ، ونكون بذلك ازاء عقبة حقيقية فى وجه تحقيق الموضوعية العلمية . فالموضوعية لدى الفينومنسولوجيا ليست شرطا ومطلبا بقدر ما هى امر محقق بالفعل فى نظرها .

فالقول بأنها الحقيقة التى تصدق دائما لدى الجميع ، يمـــكن ان تكون تعريفا وشرطا ومطلبا يحثنا على انجازه كهدف ، ولا يكفى ان يقال ان الناس جميعا ودائمـــا يصنعون كذا وكذا فى تجـــاربهم المعاشة ، ويفكرون على هذا النحو او ذاك لكى يلتقى طرفا الدائـــرة بين المطلب وتحقيقه بل علينا ان نضع من الأساليب والشروط ما يتيح لنـــا ان نتثبت من صحة كل ما يطرح من دعوى ، والا كنا كمنيرفع قدمه ويخفضها دون ان يتقدم خطوة على الطريق .

ولننظر فى « التفهم » وما يقترن به من « تشاعر » فهم يزعمون انه المنهج الملائم لنوعية الظاهرة الانسانية . ولا يليق بنـــا أن نشـــك فى اهمية هذا الأسلوب عندما يتصدى لدراسة بعض الظواهر الانسانية اذا ما يتيسر لنـــا أن نحدد مهمته وامكاناته . غير اننا لن نقع فيــــه على جديد اللهم الا ما يمكن ان نصوغه فى عبارة فظة هى : ان نضع انفسنا موضع الآخرين . وحتى هذا فانه يتضمن افتراضا مسبقا بأن الآخرين يشعرون ويسلكون مثلمـــا نشعر ونســـلك . وهو افتراض لا ينبغى أن نبدأ به ، بل الأحرى أن نبدأ باثباته اذا كان علينا أن نعتمد عليـــه .

ورغم بساطة هذا « المنهج » فقد ارتدى عند الكثير من علمــــاء النفس والاجتمـــــاع أثوابـــا كثيفـــة من الاصـــطلاحات . فزنانيـــكى Znaniecki يتحدث عن الخبرة بالانابة Vicarious Experience مصـــدرا للمعطيـــات السوسيولوجية المتعلقة بما يســـميه « بالمعامل

الانسانى » . كما يتحدث ما كيفر عن عملية « اعادة البناء الخيالية » Imaginative Reconstruction ويلـــح ســـوركين على اســـتخدام ما يدعوه « بالمنهج المنطقى المشمول بالمعنى Iogico. Meaningful Method وكذلك هنـــاك ما يســـميه فرانز الكزاندر » بالقيـــــاس (المنطقى) الانفعالى Emotional Syllogism .

ولئن قنع الوضعين بالارتباط الظاهر بين المتغيرات دون التعمق فيما يجرى من تغير او تفاعل داخلى بين هذه المتغيرات مما يجعلهـــا على هذا النحو او ذاك فان الفينومنولوجيين يسعون ، بالتفهم ، الى النفاذ الى هذا التتابع الداخلى الذى يتوسط بين المتغيرات المســتقلة والتابعة ، كما يسميها التجريبيون . وهنا يفيد التفهم فى التنبيــــه الى قصور المناهج الوضعية والسلوكية ، ولكنه لا يقدم لنا منهجـــــا بديلا محدد الخطوات لاثبات هذه المتوسطات . فنحن « نتفهم » تصرفا انسانيا معينا اذا ما كان بوسعنا ان نطبق عليه تصميما مؤسسا على تجربة شخصــية . وهــذا الضرب من التصميمات التى لابــد ان يعدها الفينولوجيين معايير أو مبادىء للسلوك لم تسجل من قبــــــل فى المراجع العلمية ، ويمكن افتراضهاب حسب مقتضى الحال ، ونقبلها بوصفها قضايا عامة رغم انهـــا لم تقـــرر على اسس تجريبية . فاذا ما كانت عملية التفهم منطوية على تطبيق معرفة نملكها من قبل ، وتبدو لنا أمرا بينا بذاته ، فانها لا تفيد اذن كوسيلة للكشف ، بل فى وسعها ، فى أفضل الحالات ، ان تؤيد ما نعرفه من قبل . كما يمكنها ان تتيح الكثير من الاستبصارات فى المراحل الاستطلاعية فى دراســة موضوع من الموضوعات بحيث يمكن ان تفيد فى وضــــع الفروض ، ولكن ليس فى مقدورها التحقق من صحة الفروض او كذبها ، وتلك هى قضية المنهج فى العلم كما هى أساس الموضوعية على السواء .

واذا ما تأملنا الصرح الهـــائل للفنومنولوجيـــا لوجدنا ان اكثر موضوعات الدراسة لديها مشكلات افضى اليها منهجها ومصادرتهـــــا الأولى اكثر مما هى مشكلات جديرة بالبحث العلمى . فالانطواء على الذات ، والتعليق والتعكيف والرد ، لابــد أن يثير مشــــــكلات وجود الآخرين ، والاتصال بين الذوات وغيرها من مشكلات تزخـــــر بها مؤلفات هوسرل ، وقد تتضارب الآراء حول اهمية او جـــدوى

انشغال الباحثين فى العلوم لاثبات وجود الآخرين من البشر ، ولكن لا يثور الشك حول ضرورة البحث فيما يميز — موضوعيا — بين ما هو واقعى ، وما هو موهوم مختلق ، ولسوء طالع العلوم الانسانية لم يكن ذلك مما يبعث الحماس لدى هوسرل من اجل دراسته ٠

وقد عنى هوسرل بالرد الماهوى والأبنية والعلاقات الماهوية واولا هما اهمية انطولوجية مستقلة ٠ فاذا ما قصدنا بالماهية ، كما يقول فاربر ، الفينومنولوجى المرتد ، ان « بدونها كان من الممكن الا يكون الشيء ما هو عليه » ، فليس هناك ما يضمن الواقع المستمر للماهية ، لأن السمات الماهوية للشىء قد تتوقف عن الوجود مع الحادثة العينية الموضحة لهذه السمات ٠ فالماهيات اذن يمكن ان تكون امورا تخص المعرفة موضحة بوساطة الحوادث ، ولكن بدون استقلال انطولوجى ، ودون اية مكانة انطولوجية ممتازة ، فالماهية المنفصلة محض وهم(١)٠

ويمكن للرد الفينومنولوجى والتأمل الانعكاسى أن يتخذ بوصفه اجراء منهجيا يفيد فى تعليق الحكم على كل الاعتقادات ، والتثبت من ان شيئا لم يؤخذ بسذاجة على محمل التسليم ، وان كل الاسئلة المتعلقة بالبيانات والأدلة ستثار وسيجاب عليها ان كان ذلك ممكنا ٠ ولابد ان الأمر سيكون شديد البساطة فى حالة الموائد والأشجار والمكعبات التى شغل بها هوسرل واحتفى بها اشد الاحتفاء فى معظم كتبه غير ان الأمر يختلف فى حالات اخرى مثل بحث حالات الصراع الاجتماعى الذى يتعدد فيه الفاعلون وتتعارض تصوراتهم ٠ فالتحرر من التحيز امر لازم اذا ما كان لنا ان نقرر شيئا صادقا على نحو موضوعى ٠ وتقرير ملاحظ واحد يجب ان يفحص فى صلته مع كل الوقائع المتعلقة ، ولابد ان يقارن ، اذا كان ذلك ممكنا ، مع تقارير ملاحظين آخرين واذا ما كان لمثل هذا التقرير حدوده التجريبية وصعابه ، فماذا يمكن أن يقال عن التأملات الانعكاسية عن حالة الصراع هذه ؟ فاذا ما استخلص المرء « الماهية » أو التزم فحسب بما هو « ما هوى » فينبغى عليه أن يكون على حذر خشية أن تفوته

(1) M. Farber, "Toward Naturalistic Philosophy of Experience" in Diogenes. No. 60 1967. P. 118.

العينية الكاملة للكائنات الانسـانية الحية فى علاقاتهـا الاجتمـاعية الفعليـة .

ويبدو ان وابل الاصطلاحات الفينومنولوجية مثل النوئيما Noems (موضـوع الفكر) ، والنويسيس Noesis (فعـل الفـكر) ، والموضوعية القصدية والماهوية الخ ، وعدم التقرير الواضح للمسـتوى الوقائعى للخبرة او التجربة ، هذا الوابل من المفهومات يبدو انـه اشد الوسائل فاعلية فى التخلص من المشـكلات الحقيقية المثـارة فى الحياة الاجتماعية وادارة ظهورنا لهـا . ولعل المكانة الملائمـة التى يجوز أن نسلم بها للتحليل الفينومنولوجى هى ما تشـغله كنوع من التحليل الاستاتيكى ، وهو امر لا غنى عنه بطبيعة الحال .

وقد يدعو للدهشة ان هوسرل فى تأسيسه للعلم وللفلسفة معـا لم يكن على دراية واسعة بتطورات العلم . فهذا هو ما يصادفنا فى تصوراته للمفهومات العلمية ودورها فى البحث . فقد كان حريصـا على التصـور النيوتونى للمفهومات التى كان يعدها نتـاج تجريد مثالى من الوقائع والتجارب . وبينما هى فى تصور آينشتين ، ومعـه العلم المعاصر ، ابتكارات عقلية حرة يصطنعها الباحث من اجل مزيد من الفهم والاستيعاب ويمكن أن تستبدل بغيرها (١) ونصادف مثـل ذلك أيضا فى وقوفه عند الهندسة الاقليدية التى يصفها بأنها « العـلم الماهوى للمكان » وقد جعلها مع الفينومنولوجيا علمين للماهية(٢) ويبدو انه لم يفطن الى تعدد الهندسات اللا اقليدية بقدر تعدد واختلاف مسلماتها وتعريفاتها ومبادئها ، ومن ثم يغلب عليها طابع الابتـكار العقلى الذى لا يشترط فيه سوى سلامة الاستنباط وخصوبة الاستنتاج ، فهل ينشد هوسرل للعلوم الانسانية أن تحتذى هذا المثال ؟

---

(1) A. Einsiein, "Method of Science" in The Structure of Scientific Thought edited by E. Madden. London Routledge and Kegan Paul, 1960. P. 82.

(2) E. Husserl ; Ideas, "Trans. by W. R. Gibson. London : Geocge Allen & Unwin, P. 225.

واذا كانت الماهية تفترض الثبات ، فان امثلة هوسرل المختـــارة مأخوذة من مرحلة معينة من مراحل تطور العلم ، وبالتالى فان هذه الثوابت نفسها تتغير وتتبدل وحينئذ لن نجد بين ايدينا من ماهياته شيئا صلبا نستند اليه فى تأسيس العلوم الانسانية ٠

ويمتزج تصور هوسرل للعلم بتصوره للفلسفة ، فقد أراد للفلسفة ان تكون علما دقيقا محكما ٠ وقد وقع بذلك اسيرا لاوهام واغراءات كل ضروب ما يســمى « بالفلسفة العلمية » التى تخلط بين مهمتين مختلفتين ــ فالفلسفة غايتها ومنهجها وموضوعاتها التى تخصـــــها وتصرفها عن غاية العلم ومناهجه وموضوعاته ٠ فهكذا تغدو الفلســفة عند هوسرل علما للماهيات الثابتة التى لا تتختلف فى اى مكان وزمان ، وشرطا قبليا لصحة العلوم ٠ فهذا التوحد بين دورى الفلسفة والعـلم لابد أن ينزلق بالمذهب الفلســفى الى التحول الى دجمــــاطية عنيـدة أولاهوت عصـــرى ٠٠

فالتلفيق بين وظيفتين متباينتين قد يدفع فى نهاية الأمـــر الى اخفاقهما وفسادهما معا ٠ فالفينومنولوجيا تحتفظ بوظيفة الفلســـفة التى يجوز أن تصون قدرا كبيرا من الاستمرار اذا ما ظلت اطارا شاملا من الافتراضات والتوجيهـــات النظرية والمنهجية التى لا تســـتوجب تحققا مباشرا يكشف فى المدى القصير صحتها أو بطلانها ٠

وفى الوقت عينه تحاول الفينومنولوجيا ان تتدثر برداء العـلم الـذى لا يمـكن ان يفلت من طابعـه التقريبى المتطور الذى يســمح لنظرياته وقوانينه ان تتجاوز بعضها لكى يبلغ صيغا اكثر عموميـــة واوسع استيعابا لحالات متعددة متجددة ٠ وأى مذهب فلسفى يزعم انه يقدم فلسفة علمية انما يحبط الفلسفة والعلم معا ٠ فمثل هــذا المذهب عندما يتحدث باسم الفلسفة فانه يقتصر على طرح تجريـــد وتعميم فلسفى مشروع لأن تعلقه بمفهومات علمية معينة أو التزامـــه بقوانين (او ماهيات) محددة يثقل من خطوه ، ويضيق من شـموله

الفلسفى . وعندما ينتحل لنفسه صفة العلم فانه يفرض على العـــلم ان يتوقف عن النمو وحسبه ان ينصرف الى مجموعة من الاجتهــادات لفهم النصوص الفلسفية .

ولا ريب ان هوسرل قد اقام صرحا معقدا من « الرياضيات » الفلسفية التى لم يستخدم فيها رموزا ، بل صك لها مصطلحات لـم يسعفه المعجم الفلسفى المألوف أو اللغة الالمانية فى اشتقاقها ، ولجـــأ فضلا عنهما الى اليونانية واللاتينية يحور ، ويعدل ، ويضيف ليخــرج لنـــا نسقا اصطلاحيا مقطوع الصلة بالمعانى الفلسفية والعلمية المعروفة لزملائه . وهى الفاظ بذل جهدا خارقا لكى يجعلها مستغلقة ، وشــق على نفسه وغيره لكى يقطع وشائج القربى الفكرية بينه وبين كل فكر سابق عليه . ولعــــل اول الأمثـــــلة ، ولا نقـــول ابرزها ، اســـم « الفينومنولوجيا » نفسه التى تعنى علم الظواهر . « فالظاهــرة » قد اكتسبت معناها عبر تاريخ طويل من البحث ولا بأس على هوسرل اذا ما رفض هذا المعنى التقليدى ، ولكنه لا يضيف اليها معنى يزيــد كثيرا على ما يعنيه : الشىء بالنسبة لى ، أو كما يبدو لى فى الوعى والشـــــعور .

ومهما يكن من أمر ، فاننا لا ننكر على هوسرل مكانته فى تاريخ الفلسفة فمؤلفاته ، رغم تعقيدها ، دعوة حارة للوضوح ، ونداء ملــح للنقــد ، والبراز لدور الــذات والوعى فى مزاولــة المنهــج ، او تفهم موضوعات الدراسة فى العلوم الانسانية .

وليس من الغريب اذن ، ان نجد حصاد ذلك كله فى أعمال من حاول تطبيق الفينومنولوجيا فى حقول علم النفس والاجتماع . ولقــد كان لسارتر فضل المساهمة فى اذاعة المنحى الفينومنولوجى كمنهــج يمكن تطبيقه على العلوم الانسانية .

واذا كان من المتعذر لدى هوسرل ان يفصل بين المنهج والمذهب أو بين أسلوب الدراسة والمحتوى المعرفى (او النظرى) ، فان الأمر اقل مشقة بالنسبة لسارتر الذى صرح بأنه حاول بصدد ظواهر معينـــة

ان يســتخلص من الفينومنولوجيــا منهجــا للبحث فى علم النفس (نظرية فى الانفعالات على سبيل المثال) ٠

ولكنه عندما تصدى لظاهرة الانفعــالات رفض ان يتوجــه الى « وقائع » الانفعال لأن من يبدأ بحثه بالوقائع كما يقول ، لن يــدرك الماهيات « الاولية » للوجود الانسانى ٠ وعلى هذا النحو ، يمضى سارتر فى دراسة الانفعالات التى لا تعدو أن تكون محاولة فلســفية تأملية ليس من شأنها ان تقدم فروضا محددة بالمعنى العلمى ويمــكن التحقق من صحتها ٠ فهى رهينة التسليم بالتفسير الوجودى (وخاصة عند هايدجر) لبعض الافكار الفينومنولوجية ٠

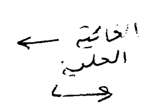
ويمكن للباحث بطبيعة الحال ان ينطلق من بدايات مختلفــة ليبلغ نتائج مختلفة ويكفى للباحث ان يجلس الى مكتبه تاركا العنــان لتأملاته ، التى تحفزها وجهــات نظره الفلســفية لكى يصــل الى تحليلات فينومنولوجية على شريطة ان يستخدم بعض مصطلحاتها ، وليس لغيره من الباحثين ان يحسم فى صــحة تأملاته او كذبها لأن سارتر أو غيره لم يعين الوســائل والطرائق التى يتيسر بمقتضاها أن يستخدمها غيره لكى يصل الى النتــائج نفســها ، فهذا هــو شرط الموضوعية المنهجية ٠

بل الأمر على الضــد من هــذا ، « فلا يمكن النفــاذ الى الفينومنولوجيا الا بالمنهج الفينومنولوجى » كما يقول ميرلوبونتى ٠

اما كيف نتحقق من سلامة هــذا المنهج ، اذ لم يكن الحظ قــد أسعدنا بنشأتنا نشأة فينومنولوجية ، فهذا أمر آخر لا يجيبنا عليــه الفينومنولوجيون وبدلا من أى تناقش الخلافات فى نطاق العلم نجــد أنفسنا مغرقين على الدوام فى عباب الجدل حول مسائل الفلسفة ٠

اما فى علم الاجتماع فقد تولى ألفرد شوتس مهمة تطبيق المنهج الفينومنولوجى على وصف الفعل الاجتماعى وتنميطه ٠ ويلح شوتس على ما يسميه « بنقاء المنهج » الذى يذكرنا بمشكلة تعدد الهندسات

بقدر تعدد مبادئها وتعريفاتها . فهو يزجى نصيحة للباحث الاجتماعى هى « اختر مخططا مرجعيا لائقا بالمشكلة التى تعنى بدراستها ، وتدبر حدوده : وامكانياته ، وأجعل مصطلحاته متوافقة ومتساوقة الواحد مع الآخر ، ومتى سلمت بهذا المخطط التزم به » (١) وتؤسس كل نظريته الاجتماعية على تفسير الفعل الاجتماعى عن طريق تفهم دوافعه التى يقسمها الى فئتين هما : دوافع « لكى » In-Order-To Motive ودوافع « لأن » Because Motive



ويقيم شوتس من أجل هذا التفهم ما يسميه « بالنماذج الانسانية المصغرة » Homunculi التى تعاونه على تحديد تعددية النماذج النمطية للدوافع ونماذج التفاعل ، ويضع شروطا لصوغ هذه النماذج (٢) .

ولقد افاض شوتس كثيرا فى الحديث عن هذه الدوافع التى لا تقدم فى نهاية الأمر سوى تفرقة هزيلة بين ما يمكن تسميته بالدوافع الغائية (لكى) والدوافع العلية (لأن) .

ولقد جعل من هذه التفرقة اسهاما جليلا فى علم الاجتماع ، وأرهق نفسه فى صنع ما أسماه « بالفاعل — الدمية » الذى سعى الى اقامته كنموذج انسانى مصغر ونمط مثالى للانسان فى كل العصور والمجتمعات . ولاشك ان شوتس لم يكن غافلا عن الامكانيات التى لا يحصرها عد فى صنع دمى اخرى ، ولا ندرى كيف تفاضل بينهما لأن المصادرات او الشروط التى وضعها لصوغها لا تكفى فى حسم الاختيار بين تلك الدمى فضلا عن امكان التحقق من صحة بعضها دون البعض الآخر . وهكذا نعود الى حظيرة الفلسفة مرة اخرى .

(1) A. Schutz. "The Social World and the Theory of Social Action". in : Braybrooke (ed.) Philosophical Problems of The Scocial Science, N. Y., Macmillan, p. 57.

(2) A. Schutz. "Rationality in the Social World" in Economica. May 1943.

ولا ضير ان نعود الى الفلسفة ونتعم بمناقشـــاتها ما دمنـا فى رحابها لا نعدوه الى الزعم بأن ما تقترحه مذاهبها لعلاج مشـــكلاتها يمكن ايضـا ، وعلى المستوى نفسه أن يحل مشكلات العلم . والمشكلة التى تواجهنا فى العلوم الانســـانية ليست هى اصرار كل فريق على فلسفته ، بل هى صوغ الافتراضات الفلسفة على صورة قضايا علمية . وبذلك لا نجد وسيلة مشتركة لحسم الخلاف ، وبيان صـــدق القضـية أو كذبها فهذا هو ما يقتضيه العلم . فافتراض الفلسفى وان اتخـــذ صورة القضية لا يمكن اختباره على النحو الذى نختبر به القضـــــية العلمية . وكل ما يتصل بتصور محدد للانسان ، أو الانســـانية بوجـه عام ، أو المجتمعات ككل ، وأى افتراض ، معلنـا كان أم مضـمرا ، عن علاقة العقل بالواقع ، والباحث بموضوع بحثه ، وكذلك اى نـوع من نقد التجربة الذى يتجاوز التجربة نفسها الى اصول ابعد منها ، كل كذلك وما يشبهه أمور تنتمى الى مجال الفلسفة وليس العلم .

ولا يعنى هـذا نزع مشروعية البحث فيهـــا ، بل يعنى تحديد المجال الذى ينبغى ان تعالج فيه ، وتحديد المحكات والمقاييس التى تقرر صلاحيتها وملاءمتها بموجبها حتى لا تختلط المعايير بين الفلسفة والعلم ، ويبطل الواحد منهما مفعول الآخر ، ولا يبقى لدينا حينئذ سوى الخلاف الميئوس من حسمه .

والفينومنولوجيا عند مؤسسها ، وعند من يعمدون الى تطبيقها او مد نفوذها الى العلم ، مثال بارز على الخلط بين المعـــايير التى تحتكم اليها الفلسفة والمقاييس التى يلتزم بها العلم .

وعلى هذا النحو ، فاننا لا نحسب اننا قد تقدمنا خطوات على طريق تحقيق الموضوعية فى العلوم الانسانية ، ورغم الوثبة الفلسفية فما زلنا فى موقعنا العلمى لم نبرحه .

الفصل الحادى عشر

القيم بين الفلسفة والعلوم الاجتماعية

الفصل الحادى عشر

القيم بين الفلسفة والعلوم الاجتماعية

١ ـ القيم فى الفلسفة :

اصاب الفلسفة حظ عاثر من سوء الفهم جعلها لا تحظى بسمعة طيبة بين اوسط العلوم الاجتماعية . فكاد يصبحتقليدا درجت عليه بعض هذه الاوساط ان ينحى باللائمة على الفلسفة لانها وقفت عائقا تاريخيا فى وجه العلوم الاجتماعية امدا طويلا ، وحالت دون ان يدرس موضوع مثل القيم دراسة مؤسسة على الواقع وهكذا عد الاعتراف بتخصص علم من العلوم الاجتماعية واستقلاله عن الفلسفة ضربا من التحرر القومى من ربقة استعمار بغيض .

وقد يكون مصدر الريبة فى الفلسفة ، عندما تعرض لموضوع القيم ، ان البعض يعتقد انها تنصب نفسها بديلا ومنافسا للعلوم الاجتماعية . فاذا ظن البعض ذلك ، واحتكم من ثم الى مقارنتها مع ما تقدمه العلوم الاجتماعية بصدد ذلك الموضوع ، فلن يحمله ذلك على انصاف الفلسفة لانه سيجدها حينئذ غامضة بسبب لغتها الخاصة ، وسيراها غير مجدية لانها لا تزوده بحلول مباشرة لمشكلات المجتمع لان مثل تلك الحلول رهينة بتقدم المعرفة العلمية ، وسيحكم عليها بانها عبث لا طائل تحته لانها خصومة وشقاق دائم بين مختلف الآراء لا يفضى الى غير البلبلة والشك .

ولعل ازورار البعض عنها قد يفسره انه يحسبها مجرد وعاء قديم لشتات من المعرفة المتنوعة لم يخلف تخصص العلوم فيه شيئا . فاذا خطر للفلسفة اذن ان تقدم باسمها شيئا فى دراسة القيم ، فلن يكون حظها اوفر مما يؤتيه العطار فى منافسته للصيدلى ، ولن يكون موقفها افضل من موقف حلاق الصحة من الطبيب .

فخير للفلسفة ، فى راى هؤلاء ، ان تدلف الى ذمة التاريخ ، وعليها الا تتسلل من ضريحها والا دهمتها عجلات العلم ٠

أجل ، هذا حق اذا عددنا الفلسفة علما من بين علوم ، ينافسها عندما يعرض السلعة نفسها ولكن خلف واجهة اخرى ٠ او اذا حسبناها حزمة من المعارف القديمة ما لبث ان انفرط عقدها الى مجموعة من العلوم المتخصصة ٠

بيد أن الفلسفة شيء مختلف عن كل هـــذا ، فما يزال لهـــا موضوعات ومنهج وغاية خاصة ٠ ولكن فريقا من الفلاســفة لا يشارك فى هذا الراى فمن طالع الفلســفة ان محاولات تقويضها لا توجــه من خارجها فحسب ، بل قد تنبعث من داخل صفوفها ايضـا ٠ فقــد تعرضت أخيرا مسائل الفلسفة جميعا ، ومن بينها القيم ، على يــد التحليليين ،والوضعيين المنطقيين للانكار ونزع من الفلســـفة أوراق اعتمادها وعزلت عن منصبها لتصير وصيفة للعلم ، تتسقط قضاياه وتصوراته ، وتتبعها بالتحليل المنطقى واللغوى دون أن يكون لهـــا الحق فى التعبير عن مشكلات تختص بها وحدها تبحث عن تفسيرها أو تجد حلولا لهـا ٠

ويتفق معظم اصحاب هذه الاتجاهات على استبعاد كل ما يخرج عن دائرة العلوم الرياضية والتجريبية لأنها وحدها التى تحمل معنى ، وما عداها من العبارات والقضايا لغو باطل وكلام بلا معنى ٠ فقضايا العلوم الرياضية تحليلية يكرر محمولها موضوعها ، وقضايا العلوم التجريبية تركيبية يتطلب التحقق من صـــدقها رجوعا الى معطيــات الحس فى الخبرة أو التجربة المباشرة ٠ ولا يبقى للفلسفة فى هـــذا كله سوى أن تفرغ لتحليل النوعين السابقين من العبارات والقضــايا من حيث المبنى والمعنى ، ومن جهة اللغة والمنطق ٠ وليس للفلســفة أن تقول أو تضيف من عندها شيئا أو تتحدث عن الوجود او الانسان ، فحسبها مهمة التحليل ٠

وهكذا لا تجد القيم لهـا مكانا فى الفلســفة لان كل قضاياها

واحكامها ليست قضايا او احكاما مما يقبل ان يوصف بالصدق او الكذب ومن ثم فهى لا تحمل معنى ، ولا تعدو ان تكون أوامر فى صورة لغوية مضللة لا تجد دعامتهـــا الا فى دعوتهـــا الانفعالية ، مما لا يمكن استخلاصه من معرفة الوقائع .

ويحسن بنا قبل أن نمضى الى نقد الأســـاس المنطقى الـــذى يقيمون عليه انكارهم النظرى للقيم ، أن نشير الى موقفهم العملى منها . ففى الوقت الذى خرجوا فيه من باب احكام القيمة ، عادوا فتسللوا اليها من النافذة . فهم يسرفون فى انكار المعنى واحتمـــال الصدق او الكذب فى احكام القيمة ، ثم ما يلبث ان يحاول كل منهم وضع نسق خلقى يضمر اعترافا بالقيم واحكامها ، بوصفها قضـــايا تحمـــل معنى وتقبـــل التحقق . فهـــذا جورج مور فى كتـــابه « برتكيبيا ايثيكا » او اصول الاخلاق يعود فيمثل تقاليد الحدسيين ، فالخير عنده خاصة Property لا تقبل التعريف او التحليل ، بسيطة فذة فريدة لا يمكن ادراكها الا بالحدس او البصيرة المباشرة ، ويعنى ذلك ان صدق القضايا التى تحكم بقيام خيرية باطنية ذاتية ، اى التى تحكم بأن امرا ما هو خير بمقتضى ذاته وليس لأن قيمته وسيلة لغيره ، انما هو صـــدق يمكن ادراكه مبـــاشرة دون توسط او برهان .

وهذا شليك رائد حلقة فيينا فى كتـــاب « مبـــادىء الاخلاق » يرتد الى الاعتراف بأن الاخلاق علم من حيث هى جهد لتحصـــيل المعرفة عن الصواب والخطأ ، وأن القيم وضروب الالزام اذا كانت نسبية وفقا لرغبات الأشخاص فهى موضـــوعية بمعنى ان البشـــر يؤثرون بعض الاشياء على غيرها .

ويعود مارشل ووكر وهو احد فلاسفة العلم الوضعيين المنطقيين فى كتابه « طبيعة الفكر العلمى » بعد أن يفرغ من تحليله للعـــلم مصدرا للنصح والمشورة فى السلوك الانسانى ، يعود فيقرر وحـــدة الاصل والغاية للعلم والقيم فالاصل هو التجربة الانسانية ، والغاية هى بقاء الانسان . والحكم الخلقى والحكم العلمى لديه سواء . فكل

منهما يقوم على اساس من النظر الى النتائج والتنبؤ بها حسب قاعدة مقررة او قانون معـلوم .

اما هربرت فايجل المتحدث باسمهم والمؤرخ لهم على اختـلاف نزعاتهم ، فيختتم مقاله الشهير عن الوضعية المنطقية ، بنظرية للقيمة يتتلمذ فيها على ديوى ، ذلك الفيلسوف الذى يجعل للقيمة دورا كبيرا فى مذهبه البراجماتى . فيعزو « فايجل » للقيم الوسيلية معنى واقعيا ، فهى التى تحدد الحاجات والمصالح التى تقرر ما قد ثبت بالتجربة من علاقات بين الوسائل والغايات ، ويحكم عليهـــــا بالصـدق او بالكذب .

كمـا نجد مثـل ذلك التعـــارض او التنـــاقض عنـد الدكتور زكى نجيب محمود فبعد انكاره القيم موضوعا للمعرفة فى كتـــابه « نحو فلسفة علمية » يعود فى كتابه « فلسفة وفن » فيعقد مماثلة بين الربان فى سفينته وبين القيم فى الانسان . فهى على حد تعبيره : « قيم يدركها بالفطرة حينـا ، وحينـــا تبث فى نفســـه بنـا وهى المعانى فى راسه التى تسيره ، وفهم الانسان على حقيقته هو فهم هذه القيم . وانهم ليقسمون هذه القيم ثلاثة اقسام كبرى تنضـــوى تحتها شتى المعانى التى تضبط مسالك الانسان فى خضم حيــاته وهى الحق والخير والجمل ، فى مقابل الثلاثة اوجه التى يحللون بهـــا حياة الانسان الذاتية ، وهى الادراك والسلوك والوجدان » .

ويكشف هذا التعارض بين موقف التحليلى او الوضـعى المنطقى المعلن ـ وهو بصدد تحليله لقضايا العلم ، واستبعاده لاحكم القيمة ، وبين موقفه المهرب الذى يعيد فيه نفس ما تبرا منه صراحة ، يكشف هـذا عن قصور شائن فى مذهبه ، هو العجز عن استيعاب قضايا الانسان واتخاذ قرار بشأنها . فوقوف المذهب عند مبدا التحقق معيارا لكـل ما يحمـل معنى ـ انما هو انكار لكل معنى يبحث عنه الانســـــان فى حياته ، فكرا وسلوكا .

تزعم الوضعية المنطقية ان القضـــية التى تحمـــل معنى هى

ما كانت قضية تحليلية يكافىء محمولها موضوعها ، او كانت قضية تركيبيه يتحقق صـــدقها بمعطيات الحس ، وغير هـذه وتلك ليس الا لغوا باطلا . ولكن أين مبدا التحقق من هاتين القضيتين ؟؟ لـو رددناه الى اى منهما لما وجدناه منتميا الى احداهما . الا يعنى هذا اذن أنه لغو باطل بحكم منطق المذهب نفسه ؟

غير اننا لا نود الالتزام بقواعد لعبتهم المنطقية ، وحسب هـذا التصدع المنطقى ان يكون دليلا على ضيق المذهب عن استيعاب خصوبة الفكر الانسانى وتنوعه .

فاذا كان الفيلســوف التحليلى او الوضـعى المنطقى يعتقد ان العبارات التى تحمل معنى هى تلك التى يمكن التحقق منهـا — من حيث المبدا — وان العبارات التى تتحدث عمـــا هو كائن هى التى تنتسب وحدها الى ذلك النـوع ، واما العبـــارات التى تنطوى على ما ينبغى ان يـــكون ، اى المنطـــوية على قيـم ، فليست من ذلك النوع المشروع ، اذا كان ذلك هو القضية الأساسية عند أنصار تلك النزعة فاننا نلحظ من وراء هذا المحك ، تعهدا والتزاما قيميا ، هو وحـده الذى يجعل مبدا التحقق عندهم ممكنا ، هذا التعهد يلزم بقول الحق او الصدق . فهناك اذن فى قضيتهم الاســـاسية التى تصـــوغ محور منهجهم ، يتربص بهم ما حاولوا رفضه وانكاره . ويتجلى هــــذا متى ابرزنا مبدا التحقق عندهم على الوجه التـالى :

« ينبغى علينا ان نتصرف على النحو الذى بمقتضاه أن ما يكون صادقا هو ما يمكن التحقق منه » . فأينما تولوا فثم ما ينبغى ان يكون ! وهو جوهر القيم .

فلا مفر اذن للفلسفة من التصدى لموضوع القيم ودراسته ، بل ان الفلسفة بطبيعة موضوعاتها ، ومنهجها ، وغايتها يحتويها كلهـــا اطار معيارى يغلب عليه طابع القيم .

فهى نظرة كلية شاملة تحيط بكل جوانب الفاعلية الانسانية . والعلوم مهما يكن لها من قدرة على الحديث فى كافة موضوعات المعرفة ، فانها تقف عند تخصصاتها لا تعدوها . فاذا اصبح لدينا من العلوم ، تصورا وافتراضا ، ما يعالج كل موضوعات المعرفة ، فلابد ان نظل فى حاجة الى من يضم شتات هذه الموضوعات فى موضوع واحد يتخطى به تفصيلات عناصره ، ويعقد بينها الصلات ويسد الفجوات . فالعالم او الوجود بكل جوانبه ، والانسان بكل ضروب نشاطه لا يمكن أن يكون موضوعا لعلم من العلوم ، كذلك البحث فى اصول تلك العلوم من افتراضات سابقة وأسس منهجية لا يصرح بها الباحث فى عمله ليس من شأن العلوم . فالفلسفة توحد بين كل جوانب الفكر وتخصصاته وتؤلف بينها جميعا فى اتساق منطقى . والفلسفة موقف من العالم ، وموقف من العصر والمجتمع ، فى استيعاب شامل لكل جوانب الانسان . وكل مشكلة تصلح مادة للفلسفة على شريطة أن تدرس على اساس مكانها من نسق ومذهب متكامل فى ضوء سائر التجارب والمطالب والاهداف الانسانية .

واذا كانت المواقف المتجددة التى يواجهها الانسان لا يمكن أن تنتظر حتى تفرغ العلوم المختلفة من دراسة مسائلها لكى يتقدم لها الانسان بالحل فان الفلسفة كما يقول « رسل » هى التى تعلم الانسان « كيف يحيا بغير يقين ، ودون أن يشله التردد » . وهى ليست نظرا مقطوع الصلة بالعمل ، بل هى نظر نقدى ينطوى على موقف من الحياة ، وليست تجريدا الا بقدر استعادة ما هو عينى ملموس عن طريق ما هو مجرد على حد تعبير « وايتهد » . وهى رغم تحليقها المظنون عن الواقع ، فهى اكثر التصاقا به ، وذلك لانه لا غناء عنها لكل انسان سواء اختار فلسفته عن وعى أولا وعى ؛ فلا مهرب من الالتزام بفلسفة ما ازاء مواقف الحياة التى يواجهها الانسان كل لحظة . ولا تقنع الفلسفة بالتطلع الى الاهداف البعيدة ، بل تصقل ما يتاح للانسان من قدرات ومعرفة فى الوقت الراهن ، دافعة لها الى اقصى نتائجها ومتضمناتها ، وتزوده بالطاقة والعزم توصلا الى اهدافه وغاياته القصوى .

فالفلسفة تستند اذن الى اساس قيمى سواء فى اتجاهها الى النقد او الابداع · فهى التى تبرز المبادىء وتكشف عن الافتراضات ، وتناقش القيم الرئيسية ، ظاهرة او خافية وراء مشكلات الثقافة السائدة بما يحتدم فيها من صراع ، وما يختلج فيها من توتر ، وتوضح ذلك فى حياة الفرد والجماعة وتبين دلالته فى حاضر الثقافة ومستقبلها ، وهذا من شأنه ان يعمق أحساس الانسان بقيمه والالتزام بها ، ويدعم قدرته على توجيهها فيما ينبغى أن يكون · فهى مبدأ موجه للانسان فى موقفه ازاء العالم بمشكلاته التى تحدق به من كل جانب ولا مفر من اتخاذ قرار بشأنها سواء من حيث التفسير أو التغيير ، فلا يجدى الانتظار حتى يأتينا المدد من العلوم ، لتقدم ثمراتها التى نضجت وفروضها التى تحققت ·

وهناك من الفلسفات من تبرر واقعها ، ومنها ما يتحسر على ماض ذهبى ، ومنها ما يثور على هذا وذاك ابتغاء بناء مستقبل جديد · وهى فى كل هذا تجعل الناس على وعى بالتزاماتهم وقيمهم الجوهرية وآثارها المترتبة عليها ، لأنها تهب الانسان مقاليد عالمه ، يفهمه بطريقه ، ويتخذ منه موقفا تتبطنه القيم لا محالة ·

غير ان الاتفاق لا ينعقد بين كل من عرض للقيم من الفلاسفة على تحديد مكانة معينة لها من المذهب الفلسفى · فمنهم من يبدأ بها مدخلا ، ومنهم من يخصص لها ركنا منزويا ، ومنهم من يزج بها داخل موضوع آخر يطويها مع غيرها من تصورات ومفهومات · كما يتفاوت الفلاسفة فى درجة التصريح بموقفهم من القيم او اضماره ، بحيث قد يتيسر تحليل موقفهم احيانا ويتعذر احيانا اخرى · ويبدو ان السبب فى ذلك انما يرجع الى مفهوم القيمة نفسه من حيث هى مشكلة لم تقرر بعد قواعد تعريفها ، وتصنيفها والتمييز بين اتجاهاتها ومدارسها ، على غير ما نجد عليه الحال فى الميتافيزيقا ونظرية المعرفة التى صقلت تصوراتها وقواعد بحثها قرون طويلة من الحوار الفكرى الخصيب ·

وتعد القيم نموذجا بارزا لما تكون عليه العلاقة بين الفلسفة

والعلوم الاجتماعية . وهى ذات طبيعة اشكالية ، ولم تستقر مادة صريحة محددة للبحث والدراسة فى الفلسفة او العلوم الاجتماعية على السواء الا منذ زمن قريب فى أواخر القرن التاسع عشر ، ومن تاريخ نظرية القيمة تتبدى طبيعة العلاقة بين الفلسفة والعلم والأساليب النوعية التى يتناول كل منها موضوع القيم . ويجدر بالملاحظة أن مفهوم القيم بمعناه الحديث قد دخل الفلسفة عن طريق طريق علم الاقتصاد ، ثم تناوله علم الاجتماع عن طريق الفلسفة ولئن تبادر الى الخاطر أن مفهوم القيمة مفهوم فلسفى أصيل ، فذلك لا يصدق الا اذا عددنا القيمة عنوانا جديدا لموضوعات قديمة ، بمعنى أن القدماء من الفلاسفة قد عرضوا لبحث القيمة ولكن تحت عنوانات أخرى مثل الحق والخير والجمال وغيرها ، ولكن القيمة فى شمولها من حيث هى كذلك غير متعينة فى وعاء معيارى نوعى - أى بمفهومها الاكسيولوجى وفقا للاصطلاح الفلسفى - فانها لم تكن محل نظر الفلاسفة حتى عهد قريب .

وللقيمة دلالات مختلفة تتعدد بقدر تعدد المجالات التى تطلق عليها فهى ، بلغة المنطق ، مفهوم له ما صدقاته الهائلة التى تنتشر فى اللغة المعتادة واللاهوت والاقتصاد وعلم النفس والاجتماع والانثروبولوجيا ، فضلا عن العلوم المعيارية المعروفة ، المنطق والاخلاق والجمال .

ويتحدد موقف الفيلسوف من القيم على مستوين ، الأول : متى تعرض لها فى صميم مذهبه امتدادا لنظريته فى المعرفة والميتافيزيقا . والثانى : متى بحثها مستقلة فى علم من العلوم المعيارية .

وعلى هذا الوجه تقفز القيم الى قمة المذهب الفلسفى ،فتغدو طابعه الغالب ويكون لها دلالتها المنهجية العامة التى تسوق نظرة الفيلسوف الى مشكلات الفلسفة جميعا وتحكم مواقفه منها وحلوله التى يقدمها مثلما صنع نيتشه وشيللر . وقد تتوارى فى ركن قصى من المذهب عندما لا يعرض لها الا بوصفها قيمة خلقية او منطقية أو غيرها من القيم النوعية مثلما صنع معظم الفلاسفة .

ولعل من الممكن أن نوجز مواقف الفلسفة من القيم فى وجهات النظر التى تتعلق بمسالتين ، الأولى طبيعة القيم ، والثانية صنوفها.

فأما طبيعة القيم فهو ما تعلق بتعريفها . وهنا تبرز مشـــكلة التمييز بين القيم من حيث هى وسيلة مفضية الى غاية ومن حيث هى غاية تنشد لذاتها . فالأولى قيم خارجية تختلف باختلاف حاجات الناس ومطالبهم ، بينما الثـــانية باطنية ذاتية لا شأن لهـــا بهذا الاختلاف بين الناس وهى المثل العليا والغايات القصوى .

وأما المسالة الثانية فهى طبيعة القيم من حيث هى ذاتية من وضـــع الذات واختراعها ، أو من حيث هى موضوعية تشـــير الى صفات عينية فى الأشـــياء لهـــا وجودها المســـتقل عن الذات التى تدركها . وقد تتخذ هذه المشكلة صورة أخرى فتغدو تعارضـــا بين القيمة والواقعة ، وبينهـــا وبين الوجود . وقد تمتد المشـــكلة الى مناقشة القيم من حيث هى نسبية أو مطلقة .

أما المسالة الثانية وهى صنوف القيم ، فتعنى السؤال عن وحدة القيم او تعددها ، كما تنسحب أيضا على مناقشة مستويات القيمـــة دنيا او عليا ، والصورة التى يكون عليها تسلسلها وتدرجها ان كان ثمـــة تسلسل أو تدرج .

ومتى اضيف موقف الفيلسوف من صنوف القيم الى موقفه من طبيعتها ، من حيث تعريفها ومن حيث هى وسيلة أو غاية ، ذاتية أو موضوعية ، نسبية أو مطلقة ، فذلك يؤلف نظرة منسجمة تتيـــح لنـــا أن نضعه ضمّن فريق او فئة معينة من اصحاب المذاهب .

ويمكن ، بقدر من التعسف ، ان تصنف مواقف الفلاسفة من القيم الى اربعة مذاهب رئيســـية هى ، الموقف الطبيعى ، والمثـــالى ، والبراجماتى ، والوجودى .

فاما الطبيعى ، فليس موقفـــا متجانسا الا من حيث اتفـــاق أصحابه على ان القيمة سلوك طبيعى يخضع لقوانين علمية حتمية .

ولكنهم يتباينون فى تفضيل نوع من القوانين العلمية على غيره . فمن الطبيعيين أصـــحاب المذاهب البيولوجيــة مثـــل هانس دريش ووادنجتون الذين يردون القيمة الى المسـتوى البيولوجى للفـــرد ، ومنهم الذين ينزعون الى الاتجاه النفسى مثل ما ينونج واهر نفلس الذين يردون القيم الى مشاعر الرغبة . ومنهم الاقتصاديون ، مثـل ماركس ، الذى يرد القيمة الى أصولها فى أسلوب الانتاج . ومنهم انصار النزعة الاجتمـاعية مثـــل دركايم الذى يرجـــع القيمة الى ما يفرضه المجتمع من الزام .

بينما يرفض المثاليون ان تكون الخبرة الحسية مصدر القيم او حتى وسيلة أدراكها ، واكتشافها أيضا ، لأنها ليست من خلق الـــذات بل هى موضوعية ، مطلقة غائية ، على نحو ما يذهب جود وماكنزى وهارتمـــان .

أما الموقف البرجمـــاتى فيـــدنو من موقف الطبيعيين فى رده مشاعر التقويم الى مستويات بيولوجية أو سيكلوجية أو اجتمـــاعية ، الا انـــه يتميز عنهم فى رفضـــه الوقوف عند تفســـير بيولوجى أو سيكلوجى أو اجتماعى للقيم لأنه يتجـــاوز تلك المســتويات الطبيعية الى جعل القيمة طابعا عاما للوجود الانسانى دون تفرقة بين هـــذه المستويات . فشأن القيمة شـــأن كل فعل انســانى وســـيلة واجراء يستهدف غاية مثلما هو الحال لدى شيللر وديوى .

والقيم عند الفلسفات الوجودية ، على نحو ما يمثلها سارتر ، يخلقها الانسان كل لحظة عند اختياره الحر بين ممكنات داخـــل موقف معين . فهى اذن لا تسبق اختياره وابداعه لها ، بل انها تفقد طبيعتها بوصفها قيمة عندما تصبح معيارا يسبق اختيار الفرد لموقف من المواقف . فهى شىء موقوت مرهون بالاختيار ، وليس ثمـــة قيمة سابقة تهدى الانسان فى اختياره ، بل عليه ان يخلقها كل لحظة لنفســـه وللآخـــرين .

وعلى هذا النحـو يتبين ان الموقف الفلسفى من تصـــور القيم

موقف شــامل ، واطار كلى مهمــا يكن من محتــواه : الذاتى أو الموضوعى ، النسبى أو المطلق ، الوسيلى أو الغائى . فكل وجهـات نظر الفلسفة على اختلاف تفسيراتها للقيمة ورد اصولها الى الواقــع التجريبى أو عالم الفكر ، انما تشارك جميعا فى موقف له خواصــه النوعية التى تميزه عن موقف العلوم الاجتماعية من حيث طبيعــة الموضوع ، والمنهج والغــاية .

فمن حيث الموضوع ، تتناول الفلســفة القيم بحيث تضــعها عنصرا من عناصر نسق يفسر الوجود أو الانسان على أساس منظور كلى شــامل .

ومن حيث المنهج ، لا تصوغ الفلسفة آراءها فروضا تقبل التحقق السريع المباشر بل افتراضات واسعة ، لأن القيم تدخل عنصرا فى بنــاء أكبر ، ولا تثبت صحة وجهة نظر الفيسوف الا بثبوت صحة النسق الأكبر ، ولايتيسر ذلك داخل اطار علم واحد وأدوات منهجية بعينهــا ، بــل لابد من توافر أدلة تجريبية ونظرية تتجــاوز حدود هــذا العــلم أو ذاك ، ويكون التحقق منها والوفاء بشروطها على مدى طويل من الزمان ، وعلى امتداد رقعة فسيحة من العلوم المتآزرة .

ومن حيث الغاية ، فان مهمة الفلسفة ليست جمع المعــــارف المحققة بالتجربة والبرهان ، وتنسيقها فى قوانين ونظريات كمــا يصنع العلم ، بل غايتها هى هى أسداء العون فى وضع اطار معيارى يستهديه الانسان فى مواقفه التى يتخذها ازاء واقعه دون ترقب لصحة هذه القضية او تلك فى هذا العلم او ذاك ، لأن الانسان فى حاجة دائمة الى الفعل والالتزام باتخاذ القرارات ولا يسعفه فى ذلك انتظار ما تسفر عنه تجارب العــلم .

٢ - القيم فى العــلوم الاجتمــاعية :

تفترق العلوم فى تناولها للقيم عن الفلسفة . فالعلوم الاجتماعية على اختلاف مجالاتهــا النوعية لا تقدم نســقا يشــمل كل جوانب

الوجـود . بـل يتخصص كل منهـا فى ميـدان نوعى ، ومن ثم تختلف موضوعاتها ومنهجها وغايتها عن الفلسفة .

فموضوعها رهن بالظاهرة النوعية التى تدرسها . ومنهجهـا يقوم على التناول التجريبى للظاهرة بحيث تطرح فروضـا يؤيدها أو يفندها الواقع وفقا لشروط محددة للتحقق من الفروض . وفروضها لا تشبه افتراضات الفلسفة الشديدة الاتساع والعمومية ، بل تصاغ بحيث يتيسر التحقق منها بصورة سريعة مباشرة ، كلما كان ذلك ممكنا ، لكى تصبح بعد اثباتهـا قانونا أو نظرية . لذلك كانت غاية هـذه العلوم تنسيق المعارف المحققة وربطها بقوانين ونظريات تصلح أساسا ناميا لتطوير قدرة الانسان على فهم الظواهر بوصفها ، وتفسيرها ، والتنبؤ بها ، ثم التحكم فيها ، وهى فى كل هذا تتوخى دوما الدقة والضـبط عن طريق تطويع الظـاهرة للبحث التجريبى ، بالمعنى الواسـع أو الضيق على السواء .

وقد يطيب للبعض أن يوجز الفرق بين الفلسفة والعلوم ، فى موضـوع القيم ، فى التعـارض المؤثور بين ما ينبغى أن يكون ، وما هو كائن . فعلى العلم الاجتماعى أن ينصرف عن التشريع المثالى للقيم وأن يقبل على دراستها كوقائع دراسة وصفية تقريرية تعمـد الى التحليل والتفسـير على نحـو ما ذهب اليـه « ليفى بريل » « ودور كايـم » من قبـل .

غير أن الفلسفة ـ كما رأينا ـ لا تقنع بالتحدث عما ينبغى أن يكون من قيم لأن هذا هو ميدان العلوم المعيارية كالمنطق والاخـلاق والجمال . والفلسفة ليست كلها علوما معيارية لأنها تناولت القيـم أيضا بالوصف والتحليل والتفسير ، ولكن بطريقتها الخاصـة التى سـبق أن أشرنا اليهـا .

والمثال على الفرق بين الفلسفة والعلوم هو ما نراه بارزا فى علم الاقتصاد . فالاتجاه الفلسفى الطبيعى الذى يجعل من القيمـة بتفسيرها الاقتصادى أساسا لتفسير الفـاعلية الانسانية بأسرها يفترق

عن علم الاقتصاد الذى يدرس القيمة بوصفها موضوعا من موضوعات النشاط الاقتصادى لا ينصرف الى سواه من ضروب النشاط الانسانى الأخرى . فهناك فرق هائل بين النظرية الماركسية كنظرية فلسفية ، وبين نظرية العمل عند آدم سميث وريكاردو ، فكلتا النظريتين تجعل من العمل اساس القيمة ، الا ان الماركسية تجعل من نظريتها فى القيمة الاقتصادية اساسا تفسر به كل صور الفاعلية الانسانية خارج ميدان الاقتصاد ، بينما يقف « سميث » مثلا عند تفسير النشاط الاقتصادى لا يعدوه . ويتبين ذلك من موقفه المغاير من مسائل الاخلاق والمعرفة ، فالجدير بالذكر انه كان استاذا للمنطق والاخلاق بجامعة جلاسجو قبل ان يكتب فى علم الاقتصاد .

وهناك بطبيعة الحال نظريات متباينة عن القيمة فى علم الاقتصاد ، كنظرية المنفعة الحدية ، ونفقات الانتاج ، وكلها مثل نظرية العمل تقف عند تفسير النشاط الاقتصادى لا تجاوزه .

اما القيم فى علم النفس فهى من موضوعات علم النفس الاجتماعى على الاصالة ، ويبدو انه يستعيرها من علم الاجتماع ، ولكنه يتخصص فى دراسة العمليات التى بمقتضاها يتمثل الفرد داخله هذه القيم خلال مراحل التنشئة والتكيف الاجتماعى واكتسابه لها فى نطاق جماعته المرجعية الصغيرة .

أما علم الاجتماع والانثروبولوجيا الاجتماعية ، فهما يحتفلان اشد الاحتفال بدراسة القيم ويفردان لها الكثير من البحوث . وهما لا يدرسان القيم على نحو ما يدرسها علم الاقتصاد او علم النفس حيث يدرسها كل منهما وقد عزل ظواهره النوعية – وهو عزل مشروع – عن السياق الاجتماعى الشامل ، بل يعمد علم الاجتماع الى بحثها على امتداد المجتمع بأسره ، فينفذ الى المجتمع المحلى ، كما يعقد المقارنة بين مجتمعات متعددة . وهنا تواجه علم الاجتماع مشكلة تعيين الحدود لتخصص موضوعاته .

فهذا ريمون آرون عالم الاجتماع الفرنسى يثير التساؤل الذى يطرحه علم الاجتماع فوفقا لعبارته فى كتابه « المجتمع الصناعى » :

« يتساءل علم الاجتماع عن نفسه لأنه يريد ان يكون علما خاصا (أى مستقلا عن الفلسفة) كما ينشد فى الوقت عينه ان يحلل وان يفهم مجمل الجوانب الاجتماعية . فمن التقـاء هذين المقصـدين احدهما بالآخر تنبعث شكوك علماء الاجتمـاع فى انفسهم ، ويبرز صراع المذاهب الاجتماعية ، وتأتى أيضا فائدة التأمل الفلسفى » .

وتعد دراسة القيم فى هذا العلم مصداقا لهذا الشك او التساؤل. فقد دخلت القيم علم الاجتماع متأخرة ، ولم تعمد مبحثا من مباحثه الا فى هيكل الفلسفة على خلاف ما حدث فى الاقتصاد . وقد يتبين هذا فى تصريح دور كايم بأن « تقدم نظرية القيم اخيرا انما يـرد الى اقامة عمومية ووحدة ذلك المفهوم » ويعنى هـذا بعبارة اخـرى اعتماد هذا التقدم على البحث الفلسفى للقيم لأنه وحده الذى يحق له بمقتضى اتساع موضوعاته وشمولها ان يثبت هذه العمومية وتلك الوحدة . بل ان محاضـرة دور كايم عن « احـكام القيمة واحكـام الواقع » انما تعد بحثا فلسـفيا خالصا لأنها كانت محاولة لتأييد وجهة نظر خاصة فى مقابل وجهات نظر فلسفية اخرى ، غير انها كانت فى الوقت نفسه استباقا لما ينبغى ان تجرى عليـه بحوث علم الاجتمـاع فى دراساتها للقيم .

ولعل « فركما يستر » قد اوضح ذلك التزاوج بين الفلسفة وعلم الاجتماع فى دراسته للقيم ، عندما حدد معنيين لمشكلة القيم فى علم الاجتماع . يقوم الأول طالما كان التقويم او الالتزام بالقيم جزءا من الوقائع التى يدرسها عالم الاجتماع . ويتعين الثانى كمسألة تخص المقولات او الفئات التفسيرية التى تحتاجهـا العلوم الاجتمـاعية ، والمعنى الأول ليس فى حاجة الى مزيد من الايضـاح ، فالكائنـات البشرية مخلوقات ساعية الى غايات تقدر وتقوم هـذه الغايات على نحو فردى او اجتماعى وهذا التقويم له اصـوله ونشـأته وتغيراته وتعدد علاقاته المتداخلة ، وعلى هذا فدراسة القيم كوقائع موضوعات لعلم الاجتماع لا تثير اية مشكلة منهجية . اما المعنى الثانى وهـو القيم بوصفها مقولات او فئـات تفسيرية ، او معان كليـة ، فيقـوم بوظيفة هامة هى التى تتجسد فى الالفاظ والمصطلحات القيمية التى

تفهم بمقتضاها الظواهر الاجتماعية ، فهى وحدها فى نظر « فركمايستر » التى تقدم الأساس العقلى لفهم بنية المجتمع وثقافته .

ويبدى « فركمايستر » تحفظا على هذا المعنى ، وهو أن استخدام العالم الاجتماعى للمصطلحات القيمية كمقولات أو فئات تفسيرية لا يعنى انها تعبير عن تقويماته وانحيازاته وميوله الخاصة، بل ينبغى أن تكون تفسيرا للالتزامات القيمية الرئيسية الباطنة فى الظواهر الاجتماعية نفسها . وينبغى أن يكون الكشف عنها عن طريق اشد ضروب الفحص والاختبار دقة وشجاعة ، وعلى أساس من تحليل الوقائع ذاتها .

وهذا هو « هوارد بيكر » . عالم الاجتماع والانثروبولوجيا ، يقيم نظريته فى التفسير الاجتماعى على القيم ابتداء وأساسا . فهو يقول : « اذا كان على علم الاجتماع أن يضطلع بمهمة هداية اختيار البشر لغاياتهم ووسائلهم معا ، فعليه أن يجلو دور القيم واتساقها فى السلوك الانسانى » . ويقول بيكر أن العبارة القائلة بأن « لا مكان لاحكام القيمة فى علم الاجتماع » ، انما هى نفسها أحد احكام القيمة . فالانسان لا يمكن دراسته بوصفه كائنا بشريا فعالا فى نطاق مجتمع الا اذا عرفنا قيمه . ولابد من وضع قيمه تلك فى صورة مرتبة ، ومصنفة فى نمط موحد يمكننا من التنبؤ بالسلوك الانسانى والتحكم فيه بكفاية عملية . فالانسان على حد تعبيره « مقوم أصيل » والسلوك الانسانى هو دائما سلوك معيارى .

والى هنا لا نكاد نلمس فرقا بين عالم الاجتماع والفيلسوف ، غير أن الفرق يتضح عندما يصوغ علماء الاجتماع آراهم - التى قد تنتمى الى مجال الفلسفة - فى فروض تقبل التحقق يطبقونها على المجتمعات التى ينتقونها ميدانا للبحث .

فالفارق اذن بين الفلسفة والاجتماع هو ما يصنعه رجل العلم فى صوغه لما يمكن أن يسمى « بالموقف التجريبى » . ويستلزم هذا بدوره منذ البداية أن يختلف موضوع العلم عن موضوع الفلسفة ،

بمعنى ان يعين رجل العلم موضوعه بحيث يشير الى جزء او جانب من الواقـــع يمكن ان يطوعه لتحديدات الزمان والمـكان ومتطلبات التكميم ، على خلاف ما تصنعه الفلسفة عندما تجول حرة طليقـــة من ابعاد الزمان والمكان تحلق هنا وهناك باحثة عما يؤيد وجهـــة نظرهـــا العـــامة .

اما « الموقف التجريبى » فهو ضرورة منهجية يسعى اليهـــا رجل العلم وفاء لشرط الموضوعية ، لانه فى حاجة الى التحقق من فرضه . والفرض لا يتحقق الا بنتائجه التجريبية – او قل الواقعية – المقيدة بمكان وزمان معينين فى وسع الباحث ان يستوعبهما بحواسه وادواته . والفرض ليس مجرد مقدمة منطقية تستنبط منها نتائجهـا – كما يفعل الفلاسفة فى اكثر الأحيان – بل هو لون من الحلول التى يصوغها الباحث حلا لأشـــكال تختبر صـــلاحيته فى موقف واقعى . والا عدل عنه الى اخر . وهنا على الباحث ان يحدد منذ البداية أدواته التى لابد أنيتزود بها فى مواجهته للواقع الواسع المبعثر . وعليه حينئذ أن يختـــار أو يهيىء معطيـــاته الملائمة ، ويؤلف ويرتب وقائعه التى يمكن أن ينظمها عقـــدا متسقا مع فرضه هذا فضلا عن مفهوماته التى يعطيها دلالات اجرائية ، اى مترجمة الى خطـــوات منهجية محسوبة يمكن ان يؤديها غيره ، وبحيث يستطيع ان يعزل ما يريد عزله ، ويجمعشتات ما يراه معززا لفرضه كلما كان ذلك متيسرا .

فيبدأ الموقف التجريبى اذن من تحديد المشكلة وتعيين عناصرها فى اطار الواقع المتاح ، وقد تكون مثلا علاقة القيم بالتغير الاجتماعى ، او صلة القيم بظاهرة او نظام ما ، ثم يضيف اليها مادته العلمية ، وهى هنـــا :

١ – اطاره التصورى ومفهوماته وفروضه ، وهنا تدخل الفلسفة شريكا ظاهرا او خفيـــا .

٢ – اجراءاته وادواته المنهجية . وبعدها يوجه هذه المادة بشقيها النظرى والمنهجى الى ما اختـــاره او اصطنعـــه ، بحسب امكانياته

التجريبية او الواقعية ، من معطيات ووقائع ليست كما قد يتبادر الى الاذهان تقبع جاهزة فى انتظاره ، بل هو يفرزها فرزا ويعزلها عزلا عن عمد واختيار فى اغلب الأحيـان ٠

فاذا ما اتيح لعالم الاجتماع أن يجعل مـ نموقفه التجريبى عناصر متسقة مع فروضه بحيث يغدو الموقف فى نهاية الأمر محلول الأشكال، بمعنى انطباق فروض البـاحث على الواقع ، يكون قـد افلح فى بحثـه ٠ واذا وجد موقفه مختل العنـاصر وجب عليه ان يعـدل الى فروض وطـرق أخـرى ٠

وليس من المتعـذر ان نصـادف هـذه الصورة كثيرا فى العـلوم الاجتماعية ٠ فهناك على سبيل المثال البحث الذى قامت به مجموعة من الباحثين فى أمريكا أبرزهم فلورنس كلوكهون عما اسـموه : « التنوعات فى التوجيهات القيمية » واختاروا لتطبيق فروضهم خمسة مجتمعات محلية فى منطقة الريمروك فى جنوب غـرب الولايات المتحدة ٠

فهم يبدأون بصياغة مادتهم النظرية ، فيعرفون التوجيهـات القيمية على النحو الذى يستخرجون منه من بعـد فروضهم وتوقعاتهم التجريبية اذا ما نزلوا الى واقع معين مختار ٠ فالتوجيهات القيمية فى نظرهم هى : « مبادىء منتظمة فى نماذج تتسلسل فى الرتبة ، ناتجـه عن التفاعل بين عناصر عمليـة التقويم الثلاثة : المعرفيـة والوجدانية والنزوعية ، وهى التى تهيىء الترتيب والاتجاه فى المجرى المتدفق دوما للأفعال والأفكار الانسانية ، فهى تتعلق بحل المشـكلات الانسانية المشتركة العامة » ٠ ثم يصادر الباحثـون بوضع بعض الدعاوى ، تحديدا وتصنيفا لهذه التنوعـات التى تتـدرج تحتها التوجيهات القيمية : فهناك عدد محدود من المشكلات الانسانية التى لابد أن يجد لها البشر فى كل الازمان صيغا معينة ٠ ومتى توجـد تلك الصيغ ، فهى ليست بلا حدود ، وليست عشوائيـة ، بل هى تنوعات فى نطاق مجال محدود من الحلول الممكنة ٠ كما توجد دائما بدائل متنوعة للحلول المتكررة فى كل الثقافات وفى كل الأزمان ،

ولكنها تتلقى باختلاف المجتمعات والثقافات ، درجات متفاوتة من التوكيد .

وهناك خمسة مشكلات مشتركة عامة تبعث على تلك الحلول وهى : ما تعلق منها بطبيعة الانسان ، وعلاقته بالطبيعة وما فوق الطبيعة ، ومكانته من جريان الزمان ، وحالات الفاعلية الانسانية ، وعلاقة الانسان برفاقه من البشر .

ثم يواصل الباحثون صقل مادتهم النظرية فيقسمون كلا من تلك التوجيهات المتعلقة بهذه المشكلات الى ثلاثة جوانب ، كانقسام التوجيه القيمى عن « الانسان ـ الطبيعة » الى السيادة عليها والخضوع لها والتوافق معها ، وانقسام التوجيه القيمى عن «الزمان» الى ماضى وحاضر ومستقبل ، وهكذا فى سائر التوجيهات . كما يفرقون فى التوجيهات القيمية بين ما هو سائد ، وما هو متفاوت ، ومن الاخير ما هو مطلوب ، وما هو مسموح به ، الى آخر مثل هذه الفروق .

ويمضون فى تصنيف مادتهم النظرية ، فيعزلون بين نمطين رئيسيين من « التمايز المجتمعى » يستعان به فى كل المجتمعات ، وهما : التمايز الخاص بالجماعات الفرعية من النوع الذى نجده فى الوحدات الاجتماعية الاقليمية ، والعنصرية ، والطبقية وغيرها . والثانى هو ما يسميه الباحثون تمايز « المجال السلوكى » ، وهو ما تعلق بالفئات الواسعة للأنشطة الاجتماعية اللازمة لانتظام المجتمع فى اداء وظائفه . ووجه الباحثون عنايتهم الى المجالات السلوكية الاقتصادية والدينية والعقلية والجمالية والترويحية ، فضلا عن المجالات السياسية من النشاط وعلاقتها بسائر المجالات .

وافترض الباحثون أن تبرز فى المقارنة بين الثقافات اختلاف تمايزات الجماعات الفرعية من حيث النمط والمقدار ، واختلاف درجة التمايز فى المجالات السلوكية بصورة واسعة من مجتمع الى آخر .

وهكذا يعمد الباحثون الى مواصلة تسجيل توقعاتهم التجريبية

المترتبة على فروضهم تلك بحيث يسيرون الى امثلة من الواقع الذى اختاروه ميدانا تجريبيا للدراسة . وعلى هذا النحو وقع اختيارهم على خمسة مجتمعات خاصة ، فى منطقة الريمروك ، اثنتان منها هنديان - امريكيان ، وواحد أمريكى - اسبانى ، وواحد من قرية المورمون ، والاخير مستوطنون قدموا الى المنطقة من تكساس واوكلاهوما فى بداية الثلاثينات من هذا القرن . واختيرت عينة ممثلة من تلك المجتمعات ، وطبقت على افرادها استمارات مقابلة Schedules مؤلفة من خمسة وعشرين بندا وزعت على امتداد الاستمارة بصورة متكافئة بحيث تغطى اسئلتها توجيهات القيمة الخاضعة للدراسة . ثم عولجت معطيات الاستمارات التجريبية ، والنتائج النظرية العامة التى افضى اليها البحث .

ولا يعنينا هنا بطبيعة الحال ان نناقش اجراءاتهم التى اصطنعوها ، ونتائجهم التى بلغوها ومدى نجاحهم او اخفاقهم فى مواجهة « الموقف التجريبى » ، الذى انتظم بحثهم . فما يهمنا بالدرجة الاولى هو ابراز اوجه الافتراق او الالتقاء بين الفلسفة والعلم فى تناول القيم .

فرغم ما نلاحظه فى المثال السابق من أمعان فى التجريد النظرى وتوسع الفروض فى احاطتها لمسائل شديدة العمومية ، مما يبعث على الشك فى انتمائها الى العلم باكثر من انتمائها للفلسفة ، على الرغم من ذلك ، فان الباحثين فى هذه العلوم لا يقفون عند ذلك التجريد ، بل يترجمون مكوناته الى عناصر وامثلة واقعية يتجهون اليها بأدواتهم المنهجية . فالفرق اذن بين العلم والفلسفة هو الاحالة المباشرة الى معطيات الواقع ، بمعنى ان هناك على الأقل امكان الترجمة الى اجراءات للتحقق من صحة الفروض التى تنطوى عليها النظرية الاجتماعية . ومع هذا فثمة عنصر فلسفى يكمن دائما فى النظرية الاجتماعية قد يصرح به عالم الاجتماع او لا يصرح ، ما دام على علم الاجتماع ان يحيط بمجمل الجوانب الاجتماعية كما يقول « آرون » . والعلوم الاجتماعية كما يقول « كدروف » ينبغى عليها ان تتعلم من الفلسفة كيف تتناول اشد الموضوعات عمومية ، واكثرها

أهمية ، فهى تقدم مثلا لدراسة تلك الموضوعات . وعلاقة الفلسفة بكل من العلوم الاجتماعية هى علاقـــة العـــام بالنوعى ، والخاص ، والفردى . ولكن على شريطة الا تبالغ العلوم الاجتماعية فى صلتها بالفلسفة فتسقط فريســـة لنزعات التبرير ، كما لا ينبغى أن تبالغ فى عزلتها عن الفلسفة فتستهويها مطالب الدقة والضبط التى قـد تشـلها عن مجاوزة التفصيلات التافهة الى التجريد النظرى المشروع .

وتتحدد صلة الفلسفة بالعلوم الاجتماعية على مستويين ، الأول منهجى حيث تبرز الفلسفة الافتراضات والمزاعم المسبقة الى تتوارى خلف صوغ رجل العلم لمفهوماته ومصادراته ، كما تخـــدم الباحث العلمى فى صقل ادواتـــه المنهجية وصون اتســـاق بنائها المنطقى . والمستوى الثانى نظرى حيث تزود الفلسفة العلوم الاجتماعية بالمشكلات التى ينبغى ان تتصدى لها بالبحث ، أو قد تقدم لها تصنيفا ناجحا تعرضه على محكات التجريب مثلما افاد اختيار البورت وفرنون فى علم النفس من تصنيف شبرانجر الفلسفى للقيم .

بيد ان ذلك لا يعنى ان الفلسفة وصية على العلوم او انها بمثابة تاجر بالجملة يزود العلوم بموضوعاتها ، بل هى تفيد دائما من العلم ومن كل خطوات تطوره فى تعديل آرائها وافتراضاتها الواسعة ، ولكنها قد تسبقه احيانا الى صوغ فروض لا تتمكن ادوات العلم فى هـــذه المرحلة أو تلك من أن تؤيدها أو تفندها . ولا يهمنا هنا ما تزعمـــه الفلسفة من أسماء والقـاب تخلعها على هذه الفروض وعـدم الاعتراف بها فروضا لم تتحقق بعد ، فحسب الانسان أن يكون فى حاجة اليها اليوم ، وليكشف المستقبل عن صدقها او كذبها .

ويبدو أن الفلاسفة يستحون من تسمية آرائهم افتراضات لأنهـــم يطلقون عليها أسم نظريات ومذاهب وأيديولوجيات . وقد يستسلمون احيانا لاغراء هوى يحملهم على أضفاء صفتى الضرورة والاطلاق على بعض التعميمات التجريبية ، مثل بقاء الطاقة او التطـــور البيولوجى أو توهم بعض المفهومات والدلالات العلمية كيانات ثابتة ، وجواهر وأشياء كما هو الحال فى الطاقة والكتلة ، وهذا من شأنه ان

يقلل من الثقـة فى متـانة نسيجها الفرضى الـذى يحتضن منجزات العلم والثقافة التى بلغها هذا العصر او ذاك ، وينظمها فى نسـق يستبق به احيانا تطور العلوم ٠

ومهما يكن من امر ، فعندما يتم لعلم او لبضعة علوم معا ان تتحقق من صدق افتراض فلسفى فانه ما يلبث ان يضاف الى رصـيد العلم ، ويخرج من الفلسفة ٠ ولكن يظل للفلسفة وظيفتها الخاصة عندما تضم ما حققته العلوم المختلفة فى اطار معيارى واحد ونظرة كلية شاملة ٠

الفصل الثانى عشر

« مواجهة منهجية لقضية التراث »

الفصل الثانى عشر

« مواجهة منهجية لقضية التراث »

ثمة اغراءات ينبغى أن نحرص الا تستدرجنا الى طريق مسدود ، وتضلنا عن الوضع الصحيح للمشكلة .

من أول هذه الأغراءات التصور الهين للمشكلة حيث لا تصبح مشكلة ، وهى القول بالحل السعيد الذى يبدو انه يقول كل شىء بينما لا يقول شيئا جديدا محددا ، مثل القول « بالتمسك بالتراث مع الانفتاح على الجديد » ، أو الدعوة الى ما يسمى « بالاصالة والمعاصرة » ، ولا يبقى علينا الا ان نجلس معا ونحدد نسب الأخذ من السلف والخلف ، ومن التاريخ القديم والعصر الحاضر . فالواقع ان وضع المشكلة على هذا النحو لا يحلها بل يعيدها الينا مرة أخرى. والتوفيق أو التلفيق لا يفيد شيئا سوى التخفف من عبء البحث الجاد عن حل .

ومن الاغراءات أيضا الوقوع فى اسر الأمل الموهوم فى ضربة حظ موفقة تجعل الدور يصيبنا فى حمل مشعل الحضارة كرة أخرى ، وكأن الحضارات تطور على خط سباق تاريخى تسلم فيه أمة المشعل لغيرها ، والأمل معقود على أن دورنا قد حل بعد تخلف طويل . فلقد كانت هذه الفكرة صالحة فى الزمن القديم عندما كانت المسافات متباعدة بين بلدان وحضارات العالم . أما الآن فكل العالم شريك فى كافة المشكلات والانجازات بقدر متفاوت بطبيعة الحال ، وذلك بعد ثورات العلم والتكنولوجيا والمواصلات . والشعار العلمى الذى يحدو الجميع اليوم هو « استئناف المسير بعد الشوط الأخير » ، فلم تعد هناك دورات مغلقة للحضارات ، وقد انحلت هذه الدوائر والحلقات المقفلة الى خط مشترك صاعد .

١ - التراث فى الثقافة والمتصل القومى :

لعل من المتعذر ان تخلص مناقشة قضية التراث مما يثقلها من شحنات الانفعال المشبوب . غير أننا يمكن ان تتخفف منها اذا ما اتفق أطراف الحوار على « معـادل علمى موضوعى » للتراث نستعيرة من مفاهيم العلوم الاجتماعية ، ونعالج بـه الوقائع التاريخية .

وبذلك نقف على أرض علمية مشتركة ، ونستخدم لغة واحدة لعلها تيسر لنـا أن نعيد النظر فى مضمون المصطلحات الحادة النبرة التى الفنا تداولها .

والمفهوم المقترح هو الثقافة Culture وهى ليست مرادفا للتراث بل هى الرحم الذى يتخلق فيه ، ويتحدد موضعه ودروه . ومن ثم يمكن أن تكون الساحة التى تناقش فيها قضية التراث . وقـد تعاون على حجب الآثار الضارة للتحيزات التى تتطفل على المعالجة العلمية للتراث .

والثقافة هى الوجه الانسانى من العالم الطبيعى . او ما خلقه الانسان وما يزال يخلقه فى قلب العالم الغفل . وهى عتاده واسلوبه فى غزو الطبيعة أو فى استجابته لها .

فاذا كان العالم يزودنا بالمواد الأولية ، فان الثقافة هى التى تحدد اسلوب استثمار تلك المواد لخدمة مطالبنا . اى انها هى التى ترسم الخطة التى يزاول بها الانسان فاعلياته فكرا وسلوكا فى صميم عالمه وبيئته . **فهى اسلوب** الحياة الذى ينطوى على معتقـــدات ، وعادات ، ومهارات ، ويتضمن البواعث والأهداف التى تحث الفرد والجماعة على المشاركة فى انشاء النظم والمؤسسات المادية والروحية . كما تحمل فى باطنها المبادىء والقيم والمقاييس التى تقدر بموجبها تلك الأساليب والنظم الثقافية نفسها ، ويحكم عليها . وتصاغ الثقافة من مجموع جوانب فاعلية الانسان على نحو ما يفصح عنها فى دينه وفلسفته وفنه وعلمه ، ومن قبل ذلك فى لغته واساطيره وسحره ، وكما تتجسد فى نظمه وتقنياته .

ولا تتباين ثقافة مجتمع عن ثقافة مجتمع آخر بتباين عناصرها ومكوناتها المؤلفة لها ، بل بتباين العلاقات التى تقــــوم بين تلك العناصر . وهى العلاقات التى تعين الأوزان النسبية لهذه العناصر ، وغلبه بعضها على الآخر ، أو احتوائه لها ، او تعارضه معها . فالاختلاف بين الثقافات لا يقوم على مجرد اختلاف العناصر التى تكون كلا منها ، لأن العناصر موجودة فى كل ثقافة ، ولكن تختلف العــلاقات بينها ، وتختلف طريقة ارتباطها بعضها ببعض لتؤلف بنية وتركيبــا متكاملا ما يلبث أن تعصف به غلبـــة عنصر آخر من شـــأنه ان يثير التوتر فى نسيج الثقافة القائمة ، ويدفع الى تغييرها .

وفى كل الثقافات نجد العناصر او المكونات نفســها ، ولكن مع اختلاف المحتوى والوزن النسبى ، وطبيعة العلاقة بسائر العناصر . بل أن العنصر الواحد لا يظل هو نفسه فى كل التفاعلات ، كالدين مثلا ، لأن المكون الثقافى لا يعمل بمفرده ككيان مستقل ، بل يعمل بواسطة بشر يفهمونه ، ويفسرونه ، ويستخدمونه فى اتجاه معـــين دون آخر .

ويمــــكن التمييز داخل المكون الواحد بين جانبين ، ثابت استاتيكى ، ومتغير دينامى .

فاما الأول فهو ما يتعلق بالنص المحفوظ ، وامـــا الثانى فهو الممارسات الموظفة للنص التى تتغير مواقعها من الثقافة ، ويتفاوت دورها من مرحلة الى اخرى ، ومن فئة أو طائفة دون اخرى .

ويتشـــكل من الجانبين ، المحفوظ والموظف ، فى فتـــرات سابقة ، ما يسمى بالتقليد او التراث الذى لا يغدو مجــرد رصيد أو مخزون بقدر ما يصبح حدثا تاريخيا تحتويه الأحداث اللاحقة وتتفاعل معه ، ولكن على أنحاء شتى ، ومستويات متعددة :

١ ـ فان جانبا منه قد ينطلق من حاضنتـــه الثقافية ليؤثر فى ثقافات اخرى ويصير ملكا مشاعا لسائر الانسانية .

٢ ـ بل ان بعضا منه كان تمثلا واستنساخا لثقافات اجنبيـــة اخـــرى ٠

٣ ـ وقد تنفصل منه بعض الأجزاء التى تذوى وينتهى دورها بوفاة طبيعية ٠

٤ ـ غير ان اجزاء اخرى قد يحال بينها وبين البقاء والاستمرار عمدا وغيلة كما يحدث أثناء الغزو الأجنبى لصالح اجزاء من ثقافة اخرى او وسط مغاير تنقل منه غرسة ليعاد اســتنباتها فى المجتمع المقهور ٠

٥ ـ كما ان جانبا آخر يظل صالحا للبقاء والاستمرار داخـــل الثقافات المتنوعة التى تتابع على الامة الواحدة مثل اللغة والاعتقادات وغيرها من الامور ٠

واذن ففى كل ثقافة قائمة يستقر فى بنيتها الأساسية تـراث ٠ وهذا التراث المستقر هو تركيبة من عناصر متعددة من ثقـافات سابقة تعاقبت على الامة الواحدة ، فهو لا يمثل ثقافة واحدة بعينها ، وعناصره ورموزه المستخدمة لا تعنى شيئا واحدا ، لأن العنصر الواحد تتفاوت دلالته وممارسته ويختلف محتواه من ثقافة لاخرى كما تختلف علاقته بسائر العناصر كما أسلفنا ٠

فقد ادى « المنطق الاصولى » مثلا فى صدر الثقافة العربيـــة الاسلامية دورا مختلفا عما اداه فى مراحل تدهورها وتحللها ٠ فقد دفعت الى نشأته اتساع المشاكل وتنوع المطالب التى واجهت الفقيه المسلم بحثا عن القاعدة فى الحكم على الأفعال من حيث الاباحـــة أو التحريم ، استمدادا من الأدلـة الشرعية (أى الكتاب والســـنة) واستخداما لما يسمى بقياس الغائب على الشاهد ، أى قياس الأشـباه بالاشباه ومناظرة الأمثال بالأمثال ٠

ففى العصر الأول ، عصر التفتح والازدهـــار ، كان منهجا استقرائيا لأنه لم يتنزل من النص ليستخلص منه تفاصيله المطوية فيه ٠

بل كان يدرس ويجرب المواقف الجديدة ويحاول ان يبلغ بها تعميماً يقارب او يناظر القاعدة العامة المفترضة للموقف الجزئى الذى ذكر لى النص . فقد كان يسعى اذن الى ان يتجاوز الجزئى المذكور فى النص الى ما يسمى « بالوصف أو العلة » وهو التعميم أى حكمة أو قاعدة الاباحة أو التحريم . وكان عملية منهجية تركيبية تأخذ الجزئيات عن النص لتصل بها الى تعميم ، فى نفس الوقت الذى تدرس فيه التفاصيل الجديدة لتصل منها الى تعميم يقارن بالتعميم المستخلص من النص ، وهنا يكون الحكم .

وقد ادى تطبيق هذا المنهج على محتوى يختلف عن المحتوى الدينى الى تقدم البحث التجريبى فى الكيمياء وغيرها من العلوم الطبيعية التى انصرفت عن المنهج الاستنباطى الاغريقى القائم على المنطق الصورى والماهيات الثابتة .

وعند تدهور الحضارة العربية الاسلامية تحول تطبيق هـذا المنطق الاصولى الى نوع هزيل من الاستنباط المغرق فى التفاصيل ، والمواقف المفترضة .

وكان السياق الثقافى الذى حدد للمنطق الاصولى نطاق نفوذه فى عصور الانحطاط هو بعينه الذى طبع البحث العلمى بطابعه الذى تمثل فى الاقتصار على الاستنباط والشرح على المتون . فمهما تكن الوقائع الجديدة نادرة او كثيرة العدد فانها تـدرج على الفور فى نسق نظرى سابق يقوم على المماثلة بين ما يعتقد انها نظائر وأشباه . وتوقف التجديد والابتكار والاكتشا ف.

ومن ثم ، فهناك ملاحظتان ينبغى الا نمل من الالحـاح على توكيدهما : الاولى أن التراث لا يعنى النص فى ذاته بل فهم البشر له فى زمن معين ، وطرق استخدامه وتوظيفه ، ومواقفهم المتعارضة منه.

والملاحظة الثانية هى ان التراث لا ينبغى أن نفهم منه ما قد ثبت او جمد عند مرحلة سابقة معينة من مراحل تطور المجتمع الذى

ينتمى اليه التراث ، أو ما اقتصر على اخذه من احـــدى الثقافات التى سادت المجتمع فى فترة بعينها .

وليس للمجتمع ثقافة واحدة مستمرة طوال العصور ، ولكن الذى يستمر هو تلك الجوانب التى تنفصل عن الثقافات المتتابعة وتتشـابك معا لتبقى حية مؤثرة ، وتؤلف ما نسميه أحيانا « بالطابع القومى » . وربما كان هذا المفهوم فضفاضا مراوغا لأنه معرض للكثير من تحيزات الباحث وتوجيهاته الخاصة .

ولعل مفهوم « المتصل القومى » الذى نقترحه ، يكون أكثر توفيقا منه . فهو مجموع الجوانب المشتركة لدى اعضاء الامة رغم اختلافهم فى النوع والجيل والمهنة والطبقة والتعليم .

على أن هذه الامور المشتركة لا توجد بنفس القدر والشدة عند اعضاء المجتمع بل تتفاوت مواقعهم على نقـــاط ذلك المتصل القومى من حيث عناصر الموروث المستمر . وهو على أية حال ليس مجرد رقع متراصة مقتبسة من هنا وهناك ، بل هو بمثابة مجرى جوفى أو تيار متدفق دون وعى أو تدبير فى كثير من الاحيان . وهـــذا « المتصل القومى » هو التراث « المعاش » بالفعل ، أو ، ان شئنا الدقة ، هو الجانب أو الجزء المعاش من مجموع التراث . وهو لا يثير أدنى مشكلة اذا ما طرحنا السؤال : كيف نستخدم التراث أو نتعامل معه ؟ لأنه هو الذى « يستخدمنا » ويتعامل معنا دون قصد أو وعى فى أغلب الاحيان .

أما المشكلة فليست فى هذا الجانب « المعاش » بل فيما تثيره الدعوة الى « بعث كنوز التراث » ، و « استلهام قيمه » ، و « العودة للاصول والمنابع لتوكيد هويتنا ، فيما يقال ، فى وجه الغزو الثقافى الغربى ، وتحقيق ما يسمى « بالاصالة والمعاصرة » » .

وسأبادر بأن أوجز فى ملاحظتين ما أراه تشخيصا لهذه الدعوة قبل أن أمضى فى تفصيله :

أولا : هذه الدعوة « رد فعل » اكثر من أن تكون فعلا اصــــليا من جهتين :

(أ) فهى رفض للواقع الحاضر ، وانكار الانتماء اليه واحتجاج على افلاس الواقع الراهن الذى ليس فيه ـ فى نظر أصحاب الدعوة ـ ما هو صادق وحقيقى ونافع · والافلاس كما يقول المثل السائر يدفعنا الى التفتيش فى الدفاتر القديمة ·

(ب) هو صرخة احتجاج فى وجه « الغرب » لاثبات ذواتنا ازاءه ·

ثانيا : هى موقف معاصر لم تحمل عليه اكتشافات فى التراث ، بل هو وجهة نظر مباشرة من قضايا معاصرة مطروحة ، ثم ما يلبث أصحابها أن يكروا راجعين الى الوثائق والنصوص بحثا عن التبرير والتأييد · فأصحاب هذه الدعوة اناس لهم مواقفهم الدنيوية مثل غيرهم من الناس ، ولكنهم بعد اتخاذ مواقفهم يفضلون أن تكون أسانيدهم من التراث ·

٢ ـ الدعوة الى التراث رفض للواقع وهجرة الى الماضى :

حينما يفتقد الشعور بالأمان ، ويتدهور الاحساس بالانتماء الى وطن واحد يشعر الكثيرون بأنهم مجرد « ســــكان » داخل حدود الوطن · فالواقع ان مفهوم « الوطن » لا يعنى مجرد الاقامة فى بقعة جغرافية ، بل يمثل وحده الانتماء ، والمشاركة ، والأمان ·

وتحت أوضاع سياسية واقتصادية معينة تسودها قرارات مركزية ، ويغيب الهدف المشترك الواضح والمقتنع به ، يسرع الانحــــلال الى روابط المواطنة التى تعنى قدرا من المشاركة فى تحقيق أهداف محددة تجلو ابعادها ووسائل تحقيقها قنوات الحوار والتفاعل ، والصراع بطبيعة الحال ·

ولا تعنى المواطنــــة الاتفاق والتجانس ، ولكنها تعنى الموافقة

المتبادلة على حق « الآخر » فى أن يكون طرفا فى الحوار حول قضية مشتركة ، أو هدف مشترك .

ويفضى تحلل الشعور بالانتماء وافتقاد الأمان الى تعزيز الدافع الى الهجرة . فأما الهجـــــرة الى الخارج فأمرها معروف ، على حين ما يهمنا هنا هو « الهجرة داخل الحـــــدود » وهى هجرة بالموقف والسلوك يمارسها المواطن عندما يرفض الواقع الراهن ، وينكر الانتماء اليه بحثا عن ولاء آخر .

وابرز انواع « الهجرة داخل الحدود » الهجرة الى الماضى التى تتمثل لدى اصحاب الدعوة الى التراث .

ويفترض أنصار الهجرة الى الماضى مفهوما معينا للتراث وهـــو انه مســتودع أو ترسـانة يمكن أن نضــع خطــة لجرد ما فيــه ، وفرز محتوياته لاختيار ما يصلح حلولا لمشكلاتنا المعاصرة .

كما يفترضون دلالة للزمان تفقده حركته وتدفقه وتجعله مجموعة انقطاعات عن النبع الأصلى أو « العصر الذهبى » الذى يتخذ اطارا مرجعيـــا لقياس كل لحظات الزمان . وهنـــا يضفى طابع الثبـات والاطلاق ، بل والتقديس احيانا ، على كل ما ينسب الى ذلك العصر الذهبى .

ورغم ما يحيط بمفهوم « العصر الذهبى » من رومانســـــية وطوباوية ، الا انه لا يثوى فى الماضى البعيد بقدر ما ينتصب امامنـا فى المستقبل بوصفه املا وغاية وحافزا على العمل . وقد كانت فضيلة الأسلاف فى تلك المراحل السابقة انهم كانوا يحاولون جاهدين تجاوز أوضاعهم املا فى بلوغ افق لم يكن قد تحددت معالمه بعد ، وما يزال هذا الأفق المتحرك يحثنا على الدنو منه .

والماضى الموروث ليس شيئا متجانســـا ، بل هو عدة ثقافات مختلفة ومراحل متعددة ، ومواقف متباينة ، واتجاهات متناقضة ،

فاى شيء منه هو الذى ينبغى ان نؤثره بالاختيار ؟ واية محطة من محطات التاريخ نقف عندها ؟ ولماذا نثبت مرحـــلة قديمة معينة من مراحل تطور مجتمعاتنا لنطلق على منتجاتها وحدها اسم التراث ؟ ان المجتمع المصرى ، على سبيل المثال ، لا يمكن ان نقدر تراثه الا اذا وضعنا رصيده الفرعــونى والهيلينســتى والقبطى والعربى الاســلامى والعثمانى على متصل قومى واحد . وهذا المتصل مستمر فى الحاضر ومفتوح على كل المنجزات الانسانية الراهنة .

٣ ـ الدعوة الى التراث احتجاج ضد الغرب :

تنطوى هذه الدعوة على شعور مضمر ولكنه غير مبرر بالافلاس والهزيمة ازاء الغرب . غير ان هذا الشعور المضمر على مستوى اللاوعى يتسامى على صعيد الوعى ليغدو شعورا بالاســتعلاء والزهو بامتلاك ما لا يملكه الغرب . ولاننا ندرك عمليا اننا لا نمارس نفوذنا او لا نستخدم فعلا ما نعتقد انه فى حوزتنا ، فلابد ان ثمة « تآمرا » من الغرب علينا ليحرمنا من ثمرات ملكيتنا وحقوق استخدامها .

ولو تأملنا هذا النمط من التفكير لالفيناه ملتزما بمنهج يعادى المنطق العلمى الذى يعتمد على التحليـــل الموضوعى للظواهـــر لان التســـليم بوجود مؤامرة خفيـــة يكفينى مؤونة البحث عن الوقائع والبينات التى يتطلبها الوصف والتفسير . كما انه يؤدى الى التهرب من مواجهة اخطائنا مادام مصدر الشر مؤامرة خارجية تعمل ضدنا فى الظلام وليس علينا الا ان نوجه اللوم ضد الآخرين . ومنطق التآمر فى نهاية التحليل منطق استسلام عندما يصور المؤامرة فى شكل محكم التدبير بحيث لا يمكن مواجهتها والتخلص من اسارها .

فاذا ما كنا نعتقد اننا نملك « قيما روحيـــة اصيلة » فهل يمكن للقيم ان تقبل التخزين حيث بوسعنا أن نســـتخرجها من قدورهـــا المختومة وصناديقها المحكمة عندما تعوزنا ممارستها ؟

ان القيم ليست انماطا ثابتة وكيانات جامـــدة تعكس طبـــائع جوهرية مطلقة للبشر او الأشـــياء ، بل هى تعبير او انعكاس متفاوت

يقبل التدرج لمراحل ومستويات من الخبرة والواقع العينى الذى اذا ما تغير تغيرت معه القيم التى تؤيده او نشأت عنه . اما المبـادىء والمثل العليا فهى مسطورة لدينا فى النصوص المقدسة كما هى مذكورة أيضا لدى نصوص الغرب المقدسة ، ولا خلاف بيننا فى هذا الصدد .

الخلاف اذن فى الممارسة وليس التدوين فى الكتب .

وأما مسألة الهوية والاصالة فأعتقد انها مشـكلة زائفة استدرجنا اليها احتجاجنا ضد الغرب ، لأنهـا لا تعنى سوى الوجـود فى مقابل « الآخـر » فـكان الأساسى هـو الآخـر وكيف اثبت نفسى ازاءه . والواقع اننا لسنا فى حاجة الى اثبات هويتنا ، اولا لأننـا نحملها دائما . وثانيا : لأن اثباتها أشبه بمن يستوقفه شرطى او موظف صاحب نفوذ لكى يسأل عن هويتـه ، فهنـا يبدأ بابراز بطاقته التى اعتمدها وختمها شرطى او موظف اخر .

فالغريب فى الأمر أن الأصالة تقاس بمعايير الغرب التجارية فى عين اللحظة التى ننادى فيهـا بالقيم الروحيـة . ويحدث ذلك حينما يدين أصحاب دعـوة التراث كل ما لم يرد فى كتب الأولين بتهمـة « الآخـر » فكـان الأسـاسى هـو الآخـر وكيف اثبت نفسى الأمور بمقياس السلع والسوق والمنافسة حينما يسعى اصحاب الدعـوة الى المغالاة فى رفع الرسوم الجمركية على ما يسمونه افكارا مستوردة عن طريق استعداء السـلطات وغلق أبواب النشر واثارة اسـتنكار الجماهير . فنحن نغتبط ونهلل عندما نكتشف ان احد مصطلحاتنا أو احدى أفكارنا قد بلغت الغرب وافاد منها ، ولكننا نغضب ونتجهم عند استخدام البعض لمصطلح أو فكرة وافدة . ونحن هنا لا نصطنع ميزانا عادلا الا اذا كنا نقصد « الميزان التجـارى » لأنـه وحده الذى يفضل السعى الى زيادة الصادرات عن الواردات .

وكثيرا ما تتردد لفظتا « الأصالة والمعاصرة » وكأنهما قطبان أو بديلان لابد من اختيار احدهما دون الآخر او امران مستقلان علينـا أن نحدد نسب الأخذ عنهما والتأليف بينهما . والواقع انهما مرادفان

لوصف واحد للكائن الحى . فان تكون حيا معناه ان تكون اصيـــــلا ومعاصرا معـا . « اصيل » يعنى ان تكون لك اصول اى جـذور ، وهو وصـــف لا يطلق الا على ما هو معاصر وليس حفـــرية بائـــدة . و « المعاصر » يعنى انه على قيد الحياة اليوم ولابد ان تكون له نشأة واصول وليس مجرد ومضة خاطفة .

ومهما يكن من غزارة المداد الذى يسيل توكيدا للأصالة والمعاصرة بحثا عن الهوية ، فانه لا يجدى ولا يضيف شيئا سوى الاحساس بالعزاء عن تسرب الشعور بالانتماء الى وطن واحد وهو الذى ادى اليه سياق سياسى واقتصادى معين لن تغير منه البلاغة شيئا .

واما المحاولات التى تشيح بوجهها عن بعض المنجزات العلميـة الحديثة لتقبل على اعمال تراثية معينة بوصـــفها بديلا افضـل ، فان مصيرها الاخفاق . فمنذ سنوات طويلة نتحـدث عن علم الاجتمـــاع الاجتماع الذى ابتكره ابن خلدون ونقيم المؤتمرات والندوات ونؤلف الكتب ونستقدم الأجانب للاعتراف بفضله ، غير ان ذلك لم يدفع الى اجراء بحوث تستلهم نظريات ابن خلدون القديمة .

ولا احسب سلطة ما يمكن ان تفرض على الباحثين ان يصـنعوا ذلك سوى سلطة ضـمائرهم واقتناعهم . اجـل ، ســـبق ابن خلدون اوجسيت كونت كمـــا ســـبق ابن النفيـس وليـم هارفى ، وقـدم جابر بن حيـــان الجـديد للكيميـــاء فى عصره ، وكذلك ابن الهيثم والبيرونى ، والرازى ، والخوارزمى ، وغيرهم كثير . وينبغى ان نفخر بهذا حقا ، ولكن لا يقلل من فخرنا ان نواصل المسيرة بعد الذين اخذوا عنهم من الغرب .

فقـد مضى زمان طويل انقطع فيـه البحث بعـد اولئـك الرواد الافذاذ ، ولكن استطاع الغير ان يأخذ عنهم ويمضى فى نفس الطريق وبخطى اسرع وافضل . ويشبه ذلك ما صنعناه مثلا بالنسبة للســـواك فان كتب تاريخ طب الاسنان الغربية لا تخلو من ذكر فضل العــــرب فى تنظيف الاسنان بالسواك بوصفه الشكل البدائى للفرجون غير ان

ذلك لا يدعونا الى العودة للسواك للتطويره بأنفسنا حفاظا على اصالتنا وهويتنا مادام العقل الانسانى فى مكان آخر قد انجز هذه المهمة ٠

وقـــد تلقى قضيتنا قدرا من التأييد اذا ما توجهنا الى اصحاب التراث انفسهم ٠

فاذا ما توقفنا عند الثقـافة العربيـة الاسـلامية ابان صـعودها وازدهارها ، فاننا نصادف اعترافا بالامتياز الثقافى للشعوب الأخرى والافادة منها والاستعانة بها ٠ فلم يكن العرب النازحون من البداوة يحسنون فنون الادارة والحكم التى تتسلط على مملكة واسعة ٠ وقـــد فرضت الفتوح العربية الاسلامية على المجتمع خروجا على العـلاقات القبلية البدوية المحدودة الآفاق فنشـأت احتياجات اجتماعية احـدثت بدورها علاقات انسانية واسعة وطورت مطالب عقلية ومصالح عمليـة جديدة ٠وولد كل هذا الحاجة الى خبرات الامم الأخرى ، وانطلق المترجمون بحثا عن كل مصادر المعرفة المتاحة فى عصرهم ونقلوهـا الى العربيـــة ٠

وفى غضون قرنين من الزمان (١٣٠ هـ – ٣٣٠ هـ) اى فى منتصف القرن الثامن الى منتصف القرن العـاشر الميلادى ، تيسر لكل العناصر العربية المسلمة والمسيحية ، والصابئة ان تزود اللغة العربيـة بخير ما أنتج الاغريق والفرس والهنود من علوم ، فضلا عن المعارف الشرقية الأخرى ، المصرية والسيريانية والنبطية ٠ كما افادت الحملات البعيدة الى الشرق فى نقل تراث الهند والصين الى دار الخلافة حيث اقبل عليها الباحثون بالترجمة والدرس والتجويد ٠ ومن هنا تزاوجت ثمار ثقافات متباينة وانتجت مركبا ثقافيا جديدا ٠ ولم يكن ما صـنعه العرب بهذه المنابع المتعددة نقلا ، بل تلقيحا وتمثلا وابداعا ٠

وقد يكون من الملفت للنظر ان الكثير ممن لعبوا دورا اساسيا فى الثقافة العربية الاسلامية لم يكونوا من العرب الخلص فقد كان الكثير منهم منتميا فى أصوله الأولى الى الفرس والترك والسريان واليهود ٠ ولم يكن ذلك راجعا الى عجز العرب الخلص بقدر ما كان راجعـــا الى طبيعة الثقـافة العربيـــة الاســـلامية الجديدة التى لا تفرق بين

الاجناس والألوان والأديان ، وبالتالى شجعت على ازدهار كل ما هو نافع ومثمر للصالح العـام .

ونجد مصداق ذلك فى طبيعة الدين الاسلامى وطبيعة اللغـة العربية اللذين يمثلان الحجر الأساسى فى هذه الثقافة .

فالدين يرفض الشعوبية ويحث على النظـر والعلم . والقـرآن الكريم ينطوى على الفاظ معربة ومستمدة من سبع لغات أجنبية هى الفارسية واليونانية والحبشية والهندية والقبطيـة والسريانية والعبرية (راجع الاتقان فى علوم القرآن للسيوطى) .

كما تيسر للغة العربيـة ان تكون اداة كافيـة للتعبير العلمى الدقيق ، وقد عاونها على ذلك موقعها بوصفها لغة الدين والادارة معـا مما طوعها لتلائم المتطلبات العلمية .

وعلى أية حال ، فان المجتمع العربى الاسلامى الذى بدا منـذ منتصف القرن الأول للهجرة من بيئات شتى وثقافات مختلفة ، ولغات متباينة ، اصبح فى الواقع مقـرا لاتصال الأفكار وتبـادر الآراء بعـد ان كانت اقاليم منفصـلة ، وكان تأثيرها ببعض مفتقدا غائبـا الى حـد كبير .

على هذا النحو ، لم تكن ثمة حساسية خاصة ازاء ما نسـميه اليوم بالمستورد أو الوافد . وكانت معظم المصطلحات الأجنبية تعرب كما هى دون خشية على الاصالة او الهوية . ولم يفرق بين شرق وغرب لأن بنية المجتمع كانت قوية قادرة على الهضم والتمثل والابتكار .

أما حساسيتنا اليوم فهى اشبه بحساسية العليل الذى يخشى فتح النوافذ تحسبا للفحات الهواء .

وربما احتج انصار الدعوة للتراث بما صنعه الاوربيون انفسـهم

بتراثهم فى عصر النهضة فيما يسمى بالنزعة الانسانية أو الكلاسـيكية التى دعت الى العـودة الى الآداب الاغريقية والرومانيـة • غير أن العودة لم تكن الى النص بل كانت استجابة مباشرة لما اتسمت به تلك التقاليد القديمة من قبول صريح للحياة ، واختبار نقدى لكافة المشكلات السياسية والاخلاقية والاجتماعية ، وجسارة فكرية حازمة فى البحث، واستعداد للمضى الى الحد الذى يفرضه الحوار •

فكانت النزعة الانسـانية فى عصر النهضـة تعبيرا مبـاشرا عن المطالب الثقافية للعصر الجديد من حيث اعادة اكتشاف الفرد ، وصحوة الشخصية ، ودعم المسئولية الفردية ، وصوغ معايير انسـانية جديدة • فقد كان عصر النهضـة عصر التسـاؤل الجسـور ، والبحث لاعادة اكتشاف العالم بعيدا عن النصوص المقدسة • كمـا كان فتحـا وغـزوا للعالم ، وتعبيرا عنه فى الآداب والفن والعلم •

وكان ذلك جميعا تعبيرا عن تحول المجتمع من الاقطـاع الى الراسمالية التى لا تعترف بحدود أو أسس ثابتة ، ورتب متفاضـلة راسخة ، بل يحفزها التمرد والغزو والفتح الذى يؤدى الى تحطيم كل القيود سواء فى الفكر أو العمل •

ولم تتخذ النزعة الكلاسيكية الانسانية شعار العودة الى الآداب القديمة الا اداة للتحرر من قبضة الجهاز الثقافى السائد للعصـور الوسطى ، وتطلعا الى حرية الفـكر والمنافسـة ، ورفضـا للتزمت ونزعات الزهد والقنوط •

فكانت عودتها اذن ذريعة وقناعا يغلف ذلك التمرد ، ولم تكن هدفا لذاته فالاهابة بالآداب القديمة كان اهابة بروحها • ولم تكن تلك النزعة مجرد حركة ادبية تراثية بقدر ما كانت تحولا فى القيم ووعيـا ذاتيـا جديدا للانسان •

فهى حركة العقل مبتعدا عن القيم المتعالية التى يفرضـها اللاهوت ومتقدما الى قيم الطبيعة والانسان التى يمكن ادراكها على نحو

مباشر . ولم يكن اصحاب تلك النزعة معادين للدين ، بل كان احتجاجهم موجها ضد سوء استخدام الدين .

وقد عاصرت تلك النزعة حركة أخرى علمية اخذت مباشرة عن تقاليد البحث التجريبى فى العالم العربى ، كما دعا الى ذلك الراهب « روجربيكون » وأفضت تلك الحركة العلمية الى الثورة العلمية التى كانت هى أيضا تحولا جوهريا فى الطريقة التى يصور بها الناس العالم والطبيعة . وكان تحولا عميقا من عالم تترتب فيه الأشياء وفقا لطبيعتها المثالية الى عالم من الحوادث التى تجرى بآلية منظمة قائمة على علاقة السابق باللاحق او العلية .

ومهما يكن من امر ، فقد كان شعار العودة الى التراث فى عصر النهضة موقفا جديدا من العالم والمجتمع والسلطة ، ولم يكن ترديدا لنصوص معينة فى التراث ، بقدر ما كان توكيدا على قيم ومواقف معينة .

ولاشك بأن ذلك يختلف اشد الاختلاف عن الالتزام بالتراث بمعنى احتذاء اقوال أصحابه التى عبروا بها عن واقع لم يلبث ان تغير . فالالتزام المنشود هو احتذاء بوعى أولئك الرواد الأوائل وممارستهم ، وتفتحهم لكل ما هو وافد وجديد ، وتطويعه ونسجه فى واقعهم الحى المتحرك .

ويعنى ذلك ان وثائق التراث التى كانت مواقف حية تواجه مطالب عصرها لا ينبغى لها ان تنقلب الى آثار جامدة يجدر التبرك بها .

٤ ـ الموقف من التراث موقف معاصر :

يكشف الكثير من الآراء المطروحة التى تطالب بالعودة الى التراث فى حلولها التى تقدمها للمشكلات الراهنة انها مواقف لم تكتشف فى التراث بقدر ما تعبر عن مصالح أصحابها المعاصرة .

فهى مواقف مباشرة من قضايا تلح الآن على الناس ، ولكنهـــا سرعان ما تتخذ ذرائعها ومسوغاتها من التراث ، وكأنها مواقف ثابتة تستمد جدارتها من حقيقة خالدة وحيدة .

ويتجلى هذا فى المواقف من ولى الأمر والشورى ، كما تتبدى فى القضايا الاقتصادية والاجتماعية مثل سعر الفائدة وتنظيم النســل . والذى يؤيدنا فى هذه الدعوى أن المواقف والآراء تتعارض وتتفــاوت بين أصحاب هــذه النزعة .

ولا يعنى هذا أن التراث يفرض شــيئا معينــا لأنه ليس كلا متجانسا ، بل هو تركة قرون طويلة تتباين اوضاعها وافكارها .

وثمة مخاطر تحدق بهذا النوع من المواقف ، لأن تسويغها المستمد من التراث سلاح ذو حدين . فالتراث ملكية على المشاع ، ويمكن لأى اتجاه أن يستخرج منه ما يلائمه . والذى يملك السلطة هو القــادر على توظيفه على النحو الــذى يريــد . فليس للتراث مندوب مفوض يتحدث وحده باسمه ، ويحسم كل خلاف يثور حول جوانبه ومواقفــه المتعددة . بل الأمر متروك كله لاختياراتنا التى تمليها مواقفنا ومصالحنا المعاصرة . ونخشى أن يكون الأمضى ســلاحا والأعلى صوتا هو الذى يستثمر التراث لصالحه ان اراد ، وان يصادره لحسابه ، مؤولا اياه بما يوافقه كما صنعت الكنيسة والامبراطورية الرومانية المقدسة فى العصور الوسطى بفكر أرســطو .

ولعلنا بعد ذلك كله لا نتنــاول التراث بالدلالة الاستاتيكية التى تغلق على الأمة وفكرها وضعا محددا ، ورصيدا لا تعدوه . وكأن دور المفكر هو دور « أمين المتحف » الحريص على مقتنياته الثمينة . بــل علينا أن نتناول التراث بالدلالة الدينامية التى تقدر فى أعضاء الأمــة مشاركتهم معا فى طاقة نامية وقدرة على الفكر لمستقل ، على أن يعبر التراث عن مواقف خاصة تميز شخصية الأمة وفكرها فى تصديهـــا للجديد من الاحداث ، وتبنيها واحتوائها للجديد من الأفكار .

فالتراث الحى هــو افــق متحرك ، وثراء متجدد لا يبعث على

القناعة أو الاحتذاء بقدر ما ينبغى أن يحفز الى الخلق والابتكار ٠ فالفكر الانسانى ، فكر مفتوح ، يأخذ ويعطى ، ويتبادل ويتفاعل فى دورات متصـلة ٠

وينبغى الا تقاس الفكرة وجدراتها بما علق عليها من بطـــاقة تشير الى مكان الصنع والانتاج ، أو بما تحمله من شهادة الميلاد ٠

لقد شاركنا قديما فى تشييد المعمار الحضارى للعالم ، وينبغى اليوم ان نكف عن الوقوف بالاطلال وقذف الغير بالاحجار ٠

رقم الايداع ٣٨٠٢ لسنة ١٩٨٧

ترقيم دولى ٦ ـ ٠٥٥٣ ـ ٠٥ ـ ٩٧٧

مطبعــة حســـان

٢٤١ (أ) شارع الجيش ـ القاهرة

ت : ٩٢٥٥٤٠